وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة يحي فارس– المدية –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2020)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصـص اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

- بن قوية شهـيرة
- زواوي بـــــثينة

إشراف الأستاذ:

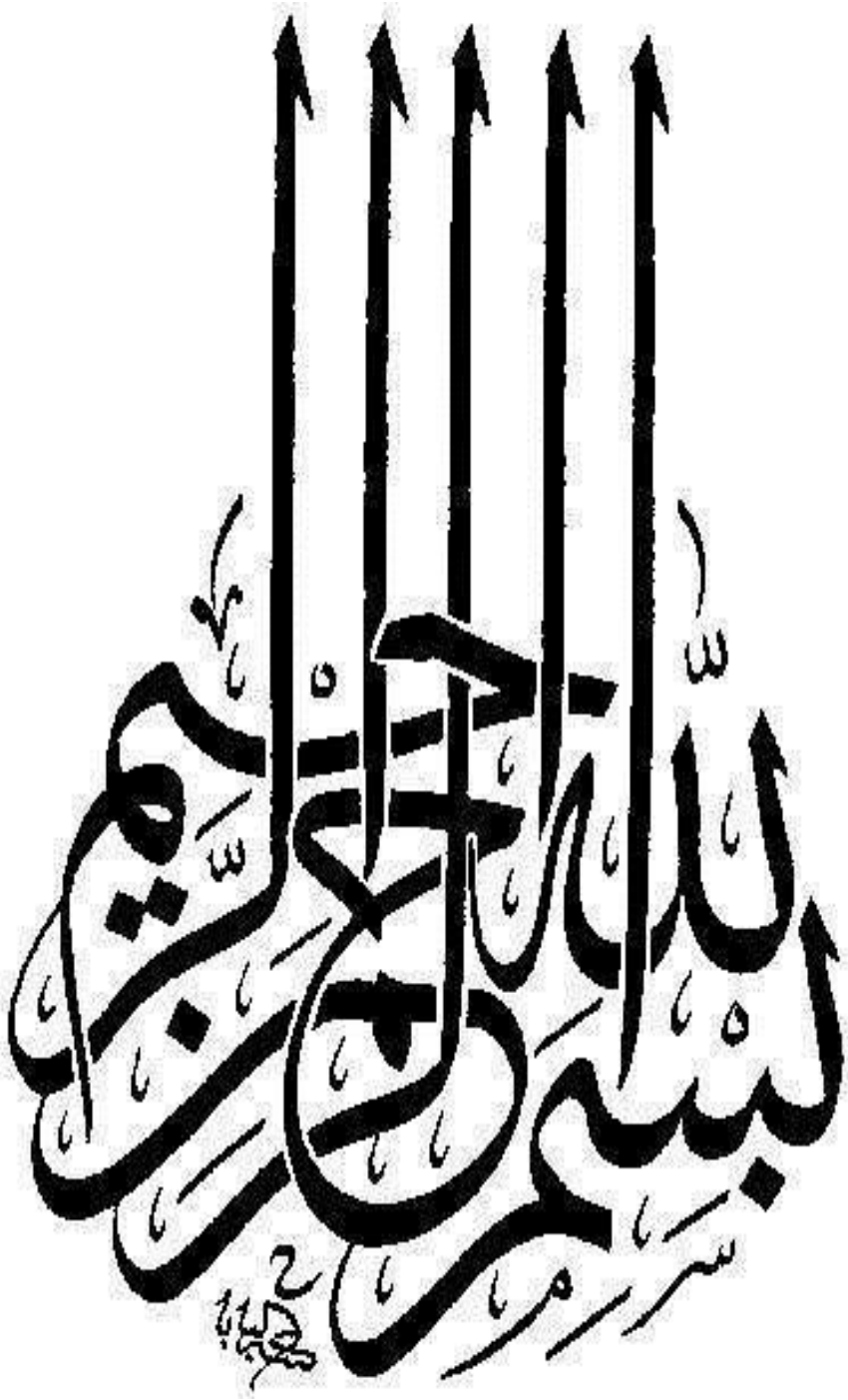
- باصور كمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
غزازي عماد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
باصور كمال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
بن لكحل مُحَمَّد أمين	أستاذمحاضر "أ"	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية:

2022-2021


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بسم الله الرحمان الرحيم

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

صدق الله العظيم

سورة النمل : من الآية 19

الحمد لله رب العالمين، نحمده حمد الشاكرين، ونشكره شكر الحامدين، ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين، اللهم صلي وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .....

وعرفانا منا بالجميل اتجاه من ساهم من قريب أومن بعيد في انجاز مذكرتنا كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذ المشرف: باصور كمال

وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وخاصة أساتذة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

الإهداء

إلى من قال فيهما عز وجل "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"....

إلى من ربياني وسهرا على راحتي.....

إلى من أنار لي الطريق لأحقق أمنية النجاح في طلب العلم.....

إلى من أكن لهما العرفان طول العمر.....

أمي وأبي أطال الله في عمرهما.

إلى كل أفراد عائلتي

أخي يوسف، آية، أميمة، دعاء

إلى زوجي

إلى كل زملائي في الدراسة

بثينـــــة

الإهداء

إلى روح أبي الزكية الطاهرة رحمة الله عليه.

إلى أعز ما أملك في الوجود إلى من منحتني الحنان، الحب والقوة بدعواتها إلى أمي العزيزة الغالية .

إلى سندي ورفيقي في الحياة زوجي أطال الله في عمره رضا.

إلى الذين زينو حياتي وتقاسموا معي رحم أمي أخواتي.

إلى جميع أفرادأسرتي صغيرا وكبيرا.

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية.

إلى كل من تمنى لي التوفيق ولو بكلمة طيبة.

شهيرة

المستخلص

مستخلص:

يعد موضوع استقلالية البنك المركزي من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية لأهمية دور البنك المركزي في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتقد انصار الرأي المنادي باستقلالية البنوك المركزية، أنه إذا كان البنك المركزي مستقلا وبعيداً عن الضغوط السياسية سواء من جانب الحكومة أو البرلمان، فإن السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في هذه الحالة سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستويات الأسعار، وعليه فقد ركزت أغلب البنوك المركزية على مدى العقود القليلة الماضية على استقرار الأسعار بوصفه هدفها الوحيد. وكان هذا التركيز سببا في سيادة فكرة "استهداف التضخم" باعتباره الإطار المفضل للسياسة النقدية.

وبناءا على ما سبق تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الدور الكبير الذي تلعبه استقلالية البنوك المركزية في رسم سياسة نقدية فاعلة تستهدف مستويات معينة من التضخم وتعمل على استقرار الأسعار بوصفه هدفا نهائيا لها، ولتحقيق الهدف السابق استخدمنا المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل عبر مناقشة النقاط التالية: الإطار المفاهيمي لاستقلالية البنوك المركزية، استقلالية بنك الجزائر عبر قانون النقد والقرض والتعديلات الطارئة عليه، إسقاط شروط استهداف التضخم على الاقتصاد الجزائري. وقد خلصت الدراسة إلى اعتبار استقلالية بنك الجزائر شرط من شروط تفعيل سياسة استهداف التضخم في ظل وجود بيئة مناسبة تستجيب للواقع العملي.

الكلمات المفتاحية: سياسة استهداف التضخم، استقلالية البنك المركزي، التضخم، السياسة النقدية.

فهرس المحتويات

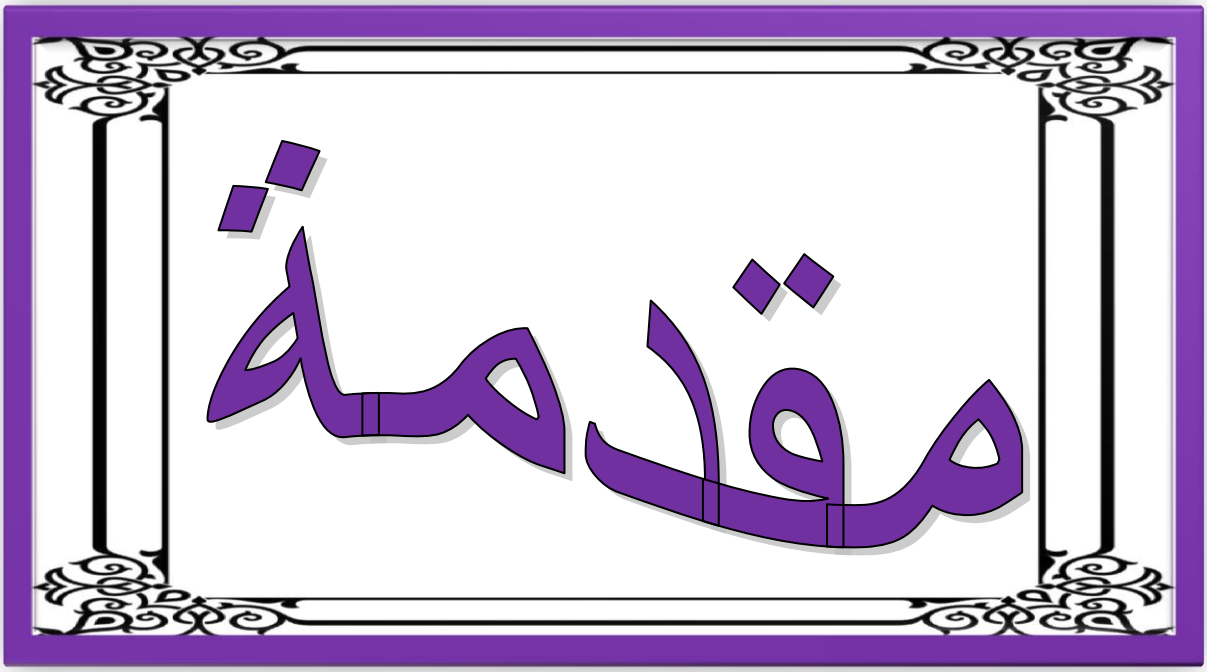
العنوان	الصفحة
كلمة الشكر	
الإهداء	
مستخلص	
فهرس المحتويات	**II- I**
قائمة الجداول	**IV**
مقدمة	**أ-ج**
الفصل الأول: السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية	**03**
المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية	**03**
المطلب الثاني: أهداف وقنوات إبلاغ السياسة التقدية	**04**
المطلب الثالث: أدوات تطبيق السياسة النقدية	**08**
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية لظاهرة التضخم	**13**
المطلب الأول: تعريف وأنواع التضخم	**13**
المطلب الثاني: أسباب وآثار التضخم	**17**
المطلب الثالث: الفجوة التضخمية ومعايير قياسها	**21**
المبحث الثالث: سياسة استهداف التضخم	**24**
المطلب الأول: ماهية سياسة استهداف التضخم	**24**
المطلب الثاني: أسباب تبني سياسة استهداف التضخم وشروط تطبيقها	**25**
المطلب الثالث: تقييم سياسة استهداف التضخم	**27**
خلاصة	**29**
الفصل الثاني: البنوك المركزية واشكالية استقلاليتها	**30**
تمهيد	**31**
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للبنوك المركزية	**32**
المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية ومفهومها	**32**
المطلب الثاني: خصائص البنوك المركزية ووظائفها	**35**

المطلب الثالث: ميزانية البنك المركزية	**38**
المبحث الثاني: استقلالية البنوك المركزية	**40**
المطلب الأول: ماهية استقلالية البنوك المركزية	**40**
المطلب الثاني: معايير ومقاييس درجة استقلالية البنوك المركزية	**44**
المطلب الثالث: أهم نماذج استقلالية البنوك المركزية عبر العالم	**47**
المبحث الثالث: استقلالية بنك الجزائر	**52**
المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر وتطوره	**52**
المطلب الثاني: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر	**56**
المطلب الثالث: تقييم الاستقلالية الاقتصادية لبنك الجزائر	**59**
خلاصة	**69**
الفصل الثالث: بنك الجزائر ودوره في استهداف التضخم خلال الفترة (2010–2020)	**70**
تمهيد	**71**
المبحث الأول: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010–2020)	**72**
المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر	**72**
المطلب الثاني: أسباب ارتفاع معدل التضخم في الجزائر	**74**
المطلب الثالث: الإجراءات والتدابير المنتهجة للحد من ظاهرة التضخم في الجزائر	**78**
المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010–2020)	**80**
المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	**80**
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	**85**
المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	**88**
المبحث الثالث: إستراتيجية بنك الجزائر في استهداف التضخم خلال الفترة (2010–2020)	**90**
المطلب الأول: إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر	**90**
المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة من طرف بنك الجزائر في استهداف التضخم	**94**
المطلب الثالث: تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر وصعوبات تطبيقها في المستقبل	**96**
خلاصة	**101**
خاتمة	**103**
قائمة المراجع	**107**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	كشف الميزانية العامة للبنك المركزي	39
2-2	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض وإبراز التعديلات الطارئة عليه	67
1-3	تطور معدل التضخم في الجزائر	72
2-3	تطور الكتلة النقدية في الجزائر	75
3-3	تطور واردات الجزائر	77
4-3	تطور الكتلة النقدية	82
5-3	تطور مقابلات الكتلة النقدية	84
6-3	تطور معدل إعادة الخصم	86
7-3	تطور معدل الاحتياطي في الجزائر	87
8-3	تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر	97


مقدمة

شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل، تتمثل في كل من الكساد، البطالة، التضخم، و غيرها. ومن هنا يبرز دور القطاع المصرفي في معالجة هذه المشكلات وبالأخص البنك المركزي الذي يصنف في أعلى النظام المصرفي، كما يعتبر هو الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم، وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية ووجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة، كما يلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة ويتمتع بالسيادة والاستقلال.

والسياسة التي ينتهجها البنك المركزي في علاج هذه المشكلات وخاصة التضخم هي السياسة النقدية التي تعتبر محور هام من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، من ثم جاء كينز في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الفعالة أي انعدام السياسة النقدية، ثم استرجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينيات من القرن العشرين على يد فريدمان، وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشكلات الاقتصادية، وباعتبار أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو المحافظة على الاستقرار العام للأسعار، كما أن السياسة النقدية أصبحت بدورها الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي، فإنه لابد أن يتوفر له المناخ المناسب لقيامه بدوره على النحو الذي يمكن من تحقيق هذا الهدف، وهنا ثارت مشكلة تبعية البنك المركزي للسلطة التنفيذية واضطراره للرضوخ للضغوط السياسية التي غالبا ما تتعارض مع هدف الحفاظ على استقرار الأسعار.

ومن هنا فرضت قضية استقلالية البنك المركزي نفسها باعتبارها الشرط اللازم والضمانة الرئيسية بوضع وتنفيذ الساسة التنفيذية على نحو يحقق هدف استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة النقود، وهذا الاتجاه تطور تطورا سريعا في السنوات القليلة الماضية .

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن طرح أو حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

إلى أي مدى ساهمة درجة حرية استقلالية بنك الجزائر في تفعيل سياسة استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2020) ؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر و لمعالجة هذه الإشكالية نطرح بعض التساؤلات التي تعبر بشكل واضح عن المحاور الأساسية في البحث:

1- هل يتمتع بنك الجزائر بالاستقلالية ؟ وما هو تأثيرها على السياسة النقدية ؟

2- ماهي فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر ؟

3- ما هو المقصود بسياسة استهداف التضخم ؟

4- ما هو الدور الذي لعبته استقلالية بنك الجزائر في تحقيق هدف استهداف التضخم ؟

الفرضيات: للمحاولة عن الإجابة لهذه التساؤلات طرحنا الفرضيات التالية:

1- لا يتمتع بنك الجزائر بكامل الاستقلالية، وهذا وفقا للمعايير الدالة عن استقلالية البنك المركزي؛

2- يؤثر بنك الجزائر على السياسة النقدية من خلال معدلات الفائدة المطبقة؛

3- تعتبر سياسة استهداف التضخم الهدف الأولي للسياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار على المدى الطويل؛

4- استقلالية بنك الجزائر تدعم وتشجع العمل على سياسة استهداف التضخم بفعالية كبيرة من أجل تحقيق هدف استقرار الأسعار.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- إبراز مفهوم استقلالية البنك المركزي وكذا بنك الجزائر مع قياس درجة الاستقلالية؛
- محاولة إيضاح العلاقة المتواجدة بين استقلالية بنك الجزائر وأهداف السياسة النقدية (التضخم)؛
- تقييم استقلالية بنك الجزائر وأثرها على فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة كون أن هذا الموضوع من الدراسات التي تحظى بأهمية كبيرة، مع العلم أن البنك المركزي يقع في قمة الجهاز المصرفي والذي يظهر دوره في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وفعاليتها هي التي تثبت مدى استقلاليته عن طريق تحديد أهداف هذه السياسة وبالأخص هدف معالجة التضخم مع اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف.

الدراسات السابقة:

لقد تناولنا العديد من الدراسات سواء منها ما تعلق بحالة الجزائر أو عموما، ويعد بحثنا حلقة تكمل البحوث السابقة ومرجع جديد تستند إليه البحوث اللاحقة وأهم هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة مريم ماطي، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة أم البواقي، الجزائر خلال الفترة (2008-2009)، وتطرقت الباحثة في دراستها إلى البنك المركزي كسلطة نقدية واتجاهاته الحديثة بالإضافة إلى السياسة النقدية وفعاليتها على المذاهب الفكرية كجانب نظري، ودراسة استقلالية بنك الجزائر وأثرها على فعالية السياسة النقدية.

  بحيث يتمثل جوهر الفرق بين هذه الدراسة ودراستنا أنها ربطت بين استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق فعالية السياسة النقدية، بينما ركزنا في دراستنا على فعالية استقلالية بنك الجزائر في استهداف التضخم.
- دراسة طيبة عبد العزيز، في رسالة الماجستير سنة 2004-2005 تحت عنوان سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة (1994-2003)، حيث تناول الباحث في هذا الموضوع دراسة ظاهرة التضخم وتوضيح استراتيجية انتقال السياسة النقدية التقليدية، كما عمد إلى تحليل مدى أهمية الاقتصاد الجزائري لتطبيق سياسة استهداف التضخم في المدى القصير.

  ركزت هذه الدراسة على العلاقة الموجودة والأثر المتبادل بين سياسة استهداف التضخم وآليات استخدام السياسة النقدية، في حين اعتمدنا في دراستنا إلى الربط بين واقع تحقيق هدف استهداف التضخم في ظل درجة حرية واستقلالية بنك الجزائر.

منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة عن أسئلة البحث ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات الفرضيات اعتمدنا في معالجتنا لهذا البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك باستعراض الدراسات النظرية التي أبرزت أهمية استقلالية البنك المركزي ودوره في تحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة هدف معالجة التضخم باعتباره الهدف النهائي للسياسة النقدية، مع تقييم درجة استقلالية بنك الجزائر في وضع وتنفيذ استقرار الأسعار.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة المكانية في محاولة إسقاط الجانب النظري للدراسة على الجزائر أي دراسة المتغيرات استقلالية البنك المركزي ودوره في تحقيق أهداف السياسة النقدية بالأخص هدف التضخم، أما بالنسبة للحدود الزمانية فقد ركزنا على الفترة (2010-2020).

هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار النظري للاستقلالية البنك المركزي وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية البنك المركزي، أما المبحث الثاني درس استقلالية البك المركزي والمبحث الثالث خصص في دراسة استقلالية بنك الجزائر .

الفصل الثاني:تحت عنوان السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول في ماهية السياسة النقدية في حين تم الحديث في المبحث الثاني عن ظاهرة التضخم و المبحث الثالث تناول سياسة استهداف التضخم.

الفصل الثالث:كانت دراسة ميدانية تحت عنوان بنك الجزائر ودوره في استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2020) وهو بدوره انقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث المبحث الأول كان بعنوان التضخم في الجزائر (2010-2020)، أما المبحث الثاني تخصص في السياسة النقدية في الجزائر في فترة (2010-2020)، أما المبحث الثالث فتناول إستراتجية بنك الجزائر في استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2020).

الفصل الأول:
السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية احدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

كما تعتبر السياسة النقدية بيانا للوسائل و الأدوات التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط نمو الكتلة النقدية بها، و هذا ما يتماشى مع النشاط الاقتصادي وكذا الأهداف الاقتصادية المنشودة، لذا فهي تعتبر عنصرا مهما من عناصر السياسة الاقتصادية الكلية، نظرا لأن تأثيرها يتعدى إلى بقية السياسات الأخرى بتوفير السيولة اللازمة عن طريق تكييف الكتلة النقدية للطلب عليها، وتقوم أدواتها بوضع حدود للتوسع النقدي باستخدام السقوف الائتمانية بغية تحقيق الأهداف النهائية و الوسيطة.

و نتطرق في هذا الفصل بعنوان السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم والذي ينقسم إلى ثلاث مباحث و هي :

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية لظاهرة التضخم.

المبحث الثالث: سياسة استهداف التضخم.

المبحث الأول :ماهية السياسة النقدية.

تمثل السياسة النقدية أحد المكونات الأساسية الاقتصادية التي تعتمدها الدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية.

ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى الاهتمام به منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود، و من خلال هذا المطلب يتم توضيح ماهية السياسة النقدية.

أولا: مفهوم السياسة النقدية.

اختلف الاقتصاديون في تعريف السياسة النقدية، فاتخذ كل واحد منهم هدفا من أهدافها معتبرا أنه التعريف الكامل لها[1].

وبذلك عرفت على أنها: " جميع القرارات والإجراءات النقدية غير النقدية التي تهدف إلى التأثير على النظام النقدي[2].

- أو أنها:"كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع البنكي سواء أكانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية "[3].
- أو أنها: " إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة"[4].
- أو أنها: " وسيلة البنك المركزي في الإدارة النقدية، أي إجراءات تخفيض و زيادة مقدار عرض النقود والائتمان لتحقيق الاستقرار النقدي"[5].
- **يمكن تعريف السياسة النقدية** بأنها تطبيق القوانين والنظم المتعددة للسلطات النقدية لإدارة عرض النقد كما ونوعا، أي التحكم في عرض النقود لتحقيق التوازن في سوق النقد كهدف أساسي، و تحتاج السلطات النقدية عند وضع سياسة نقدية إلى معلومات عن القطاع الحكومي وقطاع العائلات و قطاع الأعمال المالي الخاص و العام و قطاع الأعمال غير المالي الخاص و العام و العالم الخارجي[6].

---

[1] حازم محمود عيسى، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام –دراسة مقارنة–، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص18.

[2] P. ENZING, Monrtary, Policy, Ends and means, Harmodsworth, Ed Mid lesex.

[3] G.L.BACH , Federal reserve Policy Making, 1950, p35.

[4] J. pen, Modem Economics translaced form the Datch by T.S. reston, Pooks Harmonds worth-Middeles, England, 1967, P149.

[5] سيجل باري، النقود والبنوك والاقتصاد من وجهة نظر النقديين، ترجمة عبد الله الطيار وعبد الفتاح عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987، ص 249.

[6] صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية– حالة الجزائر– 1990–2000، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص106.

المطلب الثاني: أهداف وقنوات ابلاغ السياسة النقدية.

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة، وتختلف آليات انتقال أثرها حسب درجة استجابة الاقتصاد، و يتناول هذا المطلب أهداف السياسة النقدية وأهم قنوات إبلاغها بالتفصيل.

أولا: أهداف السياسة النقدية.

بما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، فهي تسعى إلى إدراك نفس أهدافها، و رغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن غيرها من السياسات والتي يتم تصنيفها إلى أهداف أولية، وأهداف وسيطة و أخرى نهائية.

❖ **الأهداف الأولية للسياسة النقدية:**

تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة وغيرها[1]:

- ✓ **مجمعات الاحتياطات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الاجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك[2].
- ✓ **ظروف سوق النقد:** وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الإحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو إثنين بين البنوك[3].

❖ **الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:** يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح بضبطها وتنظيمها بلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد[4].

---

[1] مفيد عبد الباري، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص63.

[2] برعي عبدالخليل، سويفي عبد الهادي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة، 1984، ص61.

[3] أحمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص134.

[4] وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص193.

- ✓ **المجمعات النقدية:** تعتبر المجمعات النقدية أغراض داخلية ضرورية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار، وهي تدور حول تطور المجمعات النقدية المتداولة في الاقتصاد، حيث تعمل السلطات النقدية على تحديد معدل نمو للزيادة السنوية للكتلة النقدية، وضمان عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى المحدد.
- ✓ **معدلات الفائدة:** تسعى السلطات النقدية في بعض الأحيان إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، لأن معدلات الفائدة مهمة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فعلى الصعيد الداخلي تؤثر على مستوى إستثمارات مثل الاستثمار في السكن، وعلى الاختبار بين السندات و النقد، وعلى مستوى الصعيد الخارجي تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير.
- ✓ **سعر الصرف:** يعتبر سعر الصرف مؤشر هام حول الأوضاع الإقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا السعر حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى.

وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، و عندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، فمعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتجية الإقتصادية والمالية لحكومة ما.

❖ **الأهداف النهائية للسياسة النقدية:**

تبدأ إستراتجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لإستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية والتي إختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وتعرف الأهداف النهائية بأهداف المربع السحري للسياسة النقدية والمتمثلة في الاستقرار النقدي، التشغيل(البطالة)، التوازن الخارجي و النمو[1].

- ✓ **استقرار المستوى العام للأسعار:**تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار والنمو الاقتصادي، ويعتبر تحقيق الاستقرار الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة الدول المتخلفة مما تعانيه من التضخم.
- ✓ **التشغيل الكامل:** يعرف الإقتصاديون التشغيل بأنه مستوى التشغيل الذي يتحقق من الإستخدام الكفء لقوة العمل، مع السماح لمعدل البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الإقتصادي، وتظهر أهمية التشغيل الكامل في أنه وسيلة وليست غاية، لأن الوصول إلى تحقيق التشغيل هو الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها.

[1] دراوسي مسعود، السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوك الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص237.

ولذلك يبقى التشغيل الكامل هدفا طويل الأجل ترسمه الحكومة وتسعة جاهدة للوصول إليه.

- ✓ **تحقيق معدل عال من النمو للإقتصاد الوطني:** نعني بمعدل النمو التغير في الناتج الكلي الحقيقي، فالسياسة النقدية باستطاعتها أن تعمل على تحقيق معدل عال من النمو، كما أنها تساعد في المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل.
- ✓ **تحقيق التوازن الخارجي:** يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يدون فيه كل المعاملات الإقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة، يوجد اختلاف بين الإقتصاديين في نظرهم إلى تحديد السياسة الواجب إتباعها لتحقيق التوازنين، فالتوازن الداخلي للإقتصاد يختلف عن التوازن الخارجي، فيمكن أن يتحقق التوازن الداخلي عند الوصول إلى التشغيل مع المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، أما التوازن الخارجي فيتحقق عند توازن ميزان المدفوعات للبلد، وإذا نشأ تناقض بينهما فإن الميزان الداخلي يأخذ أولوية على الميزان الخارجي، ومع وجود هدفين، فإنه من الضروري عادة توافر أداتين من أدوات السياسة كحد أدنى لتحقيق كلا الهدفين بالكامل، وكل أداة سياسة ينبغي أن تتزاوج مع الهدف الذي نكون فيه أكثر فاعلية.

ثانيا: قنوات إبلاغ الساسة النقدية.

تسمح الأهداف الوسيطة بانتقال أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي، وذلك عبر عدة قنوات وفقا لاختيار الهدف الوسيط. و تنحصر هذه القنوات في[1]:

❖ **قناة معدل الفائدة:**

وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي، ذلك أن السياسة النقدية الانكماشية تعمل على ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع ثمنها الحقيقي، ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال. وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على البضائع المعمرة، والتحول إلى الاستثمار في العقار (قطاع السكن وغيرها)، مما يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي منه الحد من النمو، إضافة إلى ذلك فإن تغيرات معدلات الفائدة تغير توقعات الأعوان الاقتصاديين تبعا للنمو الاقتصادي والأرباح المتوقعة[2].

[1] علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث حلقات العمل أبوظبي، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، 1996، ص60.

[2] Jean Claud Trichet, les conséquences des bulles financiére, problémes économique, N°2785 du novembre,2002, p16.

❖ **قناة سعر الصرف:**

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول، خاصة تلك التي تبحث عن استقرار و ارتفاع سع صرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق استقرار وانخفاض وارداتها، و تستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية(في برامجها الإصلاحية). كما تستعمل إلى جانب معدل الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

وتعود أهمية سعر الصرف إلى كون تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية و الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي و تدفق رأس المال بين الاقتصادين المحلي والخارجي.

وتعمل قناة سعر الصرف من خلال معدل الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الخارجي، مما يجذب رأس المال الأجنبي ويرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمة هذه الأخيرة، مما ينعكس سلبا على الصادرات ومنه على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و إلى ركود الاقتصاد المحلي.

❖ **قناة الائتمان:** وتنقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين[1]:

- ✓ **قناة الإقراض البنكي:** حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى البنوك، ومنه ينخفض حجم الائتمان البنكي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.
- ✓ **قناة ميزانية المؤسسات:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض. ويؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها (عدم رغبة البنوك في تقديم القروض لها)، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

❖ **قناة أسعار السندات المالية:** تعبر هذه القناة عن وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الذي ينتقل عبر قناتين هما[2]:

- ✓ **قناة توبين للاستثمار:** يؤدي انخفاض الكتلة النقدية إلى زيادة نسبة الأوراق المالية و تقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، وهذا ما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى

[1] شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية –دراسة حالة بنك الجزائر– رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 17.

[2] شريف معروش، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005، ص72.

هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

- ✓ **قناة أثر الثروة على الاستهلاك:** يؤدي انخفاض الكتلة النقدية إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

المطلب الثالث: أدوات تطبيق السياسة النقدية.

لتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة النقدية يستخدم البنك المركزي بصفته المسئول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية مجموعة من الأدوات بحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو انكماش واستخدام هذه الأدوات يتباين من اقتصاد لآخر، وحسب الأهداف المحددة والقطاعات المستهدفة. وتشمل أدوات السياسة النقدية ما يلي:

أولا: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، من أهمها:

- ❖ **تأطير الائتمان:**

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبير، تكون هذه السياسة ذات فعالية كبيرة إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب قرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم[1].

- ❖ **السياسة القرضية الانتقائية:**

الهدف الأساسي من استعمال السياسة القرضية الانتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، وتهتم هذه السياسة بتحديد فترة استحقاق القروض والمبالغ القصوى للقروض الموجهة لأغراض خاصة، كما تحدد أنواع القروض الممنوع منحها. تستعمل هذه السياسة خاصة في البلدان التي تطمح إلى اعطاء امتياز لميدان التجارة الخارجية[2].

[1] الطاهر لطرش، نقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص220.

[2] قويدر عياش، إصلاح السياسات النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990، 29.

❖ **النسبة الدنيا للسيولة:** يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. وهذا حتى لا تفرط البنوك التجارية في الإقراض[1].

❖ **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:** يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، ومن شأن ذلك، التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها إلى الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات[2].

❖ **قيام البنك المركزي بعض العمليات المصرفية:** حيث تستخدم البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال البنكية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد.

❖ **التأثير والاقناع الأدبي:** هي أداة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح القروض ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي[3].

إن اعتماد الأدوات المباشرة للسياسة النقدية والرقابة على الائتمان ما فتئ التخلي عنه يتزايد من سنة إلى أخرى، خاصة في العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين لصالح الأدوات غير المباشرة، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وذلك لعدة أسباب كون هاته الأدوات تؤدي إلى :

- ✓ خفض المنافسة البنكية بين البنوك التجارية نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤثرات الواجب احترامها، و هذا من شأنه معاقبة البنوك التي تتسم بالحيوية و الفعالية.
- ✓ الإضرار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى.
- ✓ بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات و الأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره، و هذا ما يمكن أن يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل بينها.
- ✓ انعدام الضمانات الكفيلة كون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها، حيث أن المقترضين بإمكانهم استخدام تلك القروض في أغراض أخرى.
- ✓ عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات، بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الائتمانية.

---

[1] قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص75.

[2] شملول حسينة، مرجع سبق ذكره، ص30.

[3] شريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص75.

ثانيا: الأدوات غير المباشر للسياسة النقدية.

تعتمد هذه الأدوات على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض و طلب النقود بطريقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساسا بالمجمعات النقدية، و يرخص هذا الأسلوب لقوى السوق أن تعمل على تخصيص القروض، ومن أهم هذه الأدوات غير المباشرة ما يلي:

❖ **عمليات السوق المفتوحة:**

تعتبر سياسة السوق المفتوحة من أهم أدوات البنك المركزي والسياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية[1]، وتتلخص سياسة السوق المفتوحة في قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية، سواء كانوا بنوكا أو افردا، أو بيع أو شراء سندات على الخزانة العامة للدولة من السوق النقدية، وذلك قصد التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، وكذلك السيولة لدى الأفراد في فترات التضخم في حالة قيامه ببيع الأوراق المالية و زيادتها في حالة قيامه بشرائها وذلك في حالات الانكماش. و قد تشمل هذه السياسة أيضا التعامل في العملات الأجنبية و الذهب بشرائها من الأسواق في حالات الانكماش لزيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك و الأفراد، أو بيعها في حالات عكسية.

تستخدم هذه السياسة مصحوبة بسياسة معدل الفائدة و في نفس الاتجاه حتى لا تقوم البنوك في حالة شرائها للأوراق المالية، و نقص أرصدتها النقدية بالتقدم إلى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية تعوضها.

وكيفية إتباع هذه السياسة فانه في حالة اتجاه النشاط الاقتصادي المرتفع و لعلاج التضخم فان البنك المركزي يعمل على الحد من قدرة المؤسسات المالية على الإقراض و خفض الأموال المتداولة بامتصاص جزء من القوة الشرائية المتاحة للتداول وذلك عن طريق بيع السندات الحكومية في سوق الأوراق المالية ويحصل مقابلها على نقود وشيكات مسحوبة على حسابات المشترين لدى البنوك التجارية مما يقلل من الأرصدة النقدية المتاحة لهذه البنوك للإقراض ويقلل من قدرتها على منح الائتمان، حيث أن حصول البنك المركزي على النقود أو خصم قيمة الشيكات من الأرصدة الدائنة للبنوك التجارية لديه يقلل من الاحتياط النقدي للبنوك.

وفي حالة الكساد يقوم البنك المركزي بشراء السندات من السوق مما يرفع من قيمتها الاسمية ويقلل معدل الفائدة الحقيقية عليها، مصحوبا بزيادة النقد المتاح للتداول من جراء دفع البنك المركزي لثمن هذه السندات مما يشجع المستثمرين علة الاقتراض وإصدار أوراق مالية جديدة لتمويل مشروعاتهم الاستثمارية بتكلفة أقل.

[1] ماضي مريم، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على السياسة النقدية –حالة الجزائر– رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009، ص21.

ولا شك في أن هذه السياسة أيضا تواجه مشكلة الخسائر المرتبطة بعمليات السوق المفتوحة والتي تحدث للبنك المركزي من جراء بيع السندات بالسعر المنخفض في حالات التضخم، ولشرائه لها بالسعر المرتفع في حالات الانكماش لذا فإن مدى عمليات السوق المفتوحة يتوقف على قدرة البنك المركزي في تحمل الخسائر[1].

ويتطلب نجاح هذه السياسة التحكم في نسبة الإقراض كون أنه يستقبل شهادات القروض الحكومية من البنوك التجارية شأنها شأن أسهم المضاربة والمشاركة، والنسبة هذه هي النسبة بين القروض التي يقدمها البنك المركزي لهذه البنوك وبين القروض التي قدمتها البنوك التجارية للمقترضين منها[2].

❖ معدل الاحتياطي القانوني:

تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي، و يطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني أو الإجباري، و هذه الأداة ذات هدف مزدوج فهي من جهة أداة لحماية المودعين و تمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، و من جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان .

ففي أوقات الكساد يمكن للبنك المركزي أن يخفض من نسبة الاحتياطي، مما يساعد على زيادة التسهيلات الائتمانية و تنشيط المعاملات و زيادة الطلب مما يؤدي إلى زيادة التشغيل والدخل الوطني للمجتمع، وفي حالات التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي للحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان و تؤدي إلى انخفاض الاستثمار و معدلات التوظيف و منه انخفاض الطلب و بالتالي انخفاض الأسعار. كما يلجأ أحيانا إلى التمييز بين معدلات الاحتياطي القانوني تبعا لأنواع الودائع فتعرض معدلات مرتفعة على الودائع تحت الطلب، ومعدلات منخفضة على الودائع لأجل، لأن الودائع لأجل تتميز بالاستقرار بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب.

تستخدم هذه الأداة على نطاق واسع لأنها سهلة الإدارة نسبيا بالمقارنة بالأدوات الأخرى وتكون هذه الأداة أكثر فاعلية إذا كان وعاء الاحتياطات الإجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع، وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي وعدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية[3].

[1] ناصر شارفي وبلال موزاوي، التحديات وصعوبات تصميم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية، جامعة البليدة، 2009، ص14.

[2] ناصر وبلال، نفس المرجع، ص15.

[3] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص186.

❖ **معدل إعادة الخصم:**

تقوم هذه السياسة على تحكم البنك المركزي في معدل الفائدة بالزيادة أو النقصان تبعا للظروف الاقتصادية المختلفة بغية التأثير في حجم الاقتراض المتاح[1]، ويتم ذلك من خلال تعامل البنك المركزي مع البنوك التجارية، إذ تلجأ هذه البنوك عادة الى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية إضافية لتمويل عملياتها (باعتباره مصدرها و المقرض النهائي في الاقتصاد) إما الاقتراض المباشر أومن خلال إعادة خصم الأوراق التجارية التي لديها. ويفرض البنك المركزي معدل الفائدة الذي يراه مناسبا على هذه البنوك والتي تحمله بدورها الى عملائها(علاوة على عمولتها في ذلك).

فإذا كانت هناك بوادر تضخم، رفع البنك المركزي معدل الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على كل البنوك التجارية و عملائها فيحد من حجم الاقتراض و يخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد ،أما إذا كانت هناك بوادر انكماش فان البنك المركزي يخفض من معدل الفائدة لتشجيع الاقتراض و من ثم زيادة وسائل الدفع.

[1] ناصر شارفي وبلال موزاوي، مرجع سبق ذكره، ص12.

المبحث الثاني: أدبيات نظرية لظاهرة التضخم.

يعرف التضخم أنه ارتفاع مستمر من المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين، على المستوى الجزئي، ويؤثر هذا الإرتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويضعف قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية.

المطلب الأول: تعريف وأنواع التضخم.

لا يعتبر التضخم ظاهرة حديثة النشأة، و إنما ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القديم.

أولا: تعريف التضخم.

- يعرف التضخم "بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"[1]. كما أن الزيادة في كمية النقود، و الزيادة في تيار الإنفاق النقدي، يؤدي بالنظام الاقتصادي إلى حالة التضخم، و هذا ما يعوض انخفاض سرعة تداول النقود عن الزيادة في كمية النقود، بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الإنفاق النقدي على حاله، إلا أنه قد تصاحب الزيادة في الإنفاق النقدي زيادة متناسبة في عرض السلع و الخدمات بحيث لا تؤدي هذه الزيادة إلى التضخم، و إنما تتوفر للتضخم النقدي أسباب الوجود إذا لم تصادف الزيادة في تيار الإنفاق النقدي زيادة مقابلة في العرض الكلي للسلع و الخدمات"[2].
- و يعرف التضخم" أنه ارتفاع غير متوقع في الأسعار، كما يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي، بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع و الخدمات"[3].
- و يعرف أيضا" بأنه إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى عوامل أخرى، كوجود تغطية لهذه النقود الصادرة"[4].

وبذلك يمكن تعريف التضخم على أنه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين.

[1] ناصر شارفي، بلال موزاوي، نفس المرجع السابق، ص13.

[2] حسين بن سالم، جابر الزبيدي، "التضخم والكساد"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2011، ص32.

[3] محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضةالعربية للنشر، القاهرة، 1990، ص91.

[4] غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006، ص09.

ثانيا: أنواع التضخم.

تتعدد أنواع التضخم بتعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم، هناك أنواع عديدة من التضخم ترتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية في أسوق السلع والخدمات وفي أسواق عوامل الإنتاج للتصنيف التضخم وسرد أنواعه يقتضي وجود أسس ومتغيرات، ويمكن تصنيف التضخم على أساس المتغيرات التالية:

❖ **التضخم المرتبط بالعلاقات الإنتاجية:** و ينقسم إلى ثلاث أنواع وهي[1]:

- ✓ **التضخم الاستهلاكي:** هو ذلك التضخم الذي يصيب السلع الاستهلاكية ممثلا في تحقيق في ارتفاع المستوى العام لأسعار هذه السلع الأمر الذي يؤدي إل تحقيق أرباح كثيرة لدى منتجي هذه السلع.
- ✓ **التضخم الاستثماري:** هذا النوع يحدق في أسعار السلع الاستثمارية وعوامل إنتاج منتجي السلع الاستثمارية ويعبر عن الزيادة الحاصلة في أسعار هذه السلع حيث يترتب منها تحقيق أرباح كثيرة ، مؤقتة من طرف واحد.
- ✓ **التضخم الربحي:** يرتبط بكل من التضخم الاستهلاكي والتضخم الاستثماري فارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية و الاستثمارية ينجم عنه زيادة الأرباح المحققة من قبل منتجي هذه السلع مما يعني حصول تضخم في الأرباح.

❖ **التضخم المرتبط برقابة الدولة للأسعار:**

يتفرع التضخم المرتبط بدرجة رقابة الدولة على الأسعار وتدخلها في تحديدها إل ثلاثة أنواع[2]:

- ✓ **التضخم المكشوف (الصريح):** هو الارتفاع في مستوى الأسعار المستمرة الذي ال تتدخل السلطات الحكومية في إخفاءه أو معالجته من منع الأسعار من الارتفاع.
- ✓ **التضخم المكبوت:** ويسمى أحيانا بالتضخم المتسمر حيث ال يظهر ارتفاعا ملموسا في نتيجة لتدخل الدولة والسلطات الحكومية في مراقبتها فتحدد بإجراءاتها المختلفة التشريعية الإدارية للمنتجات العامة للأسعار مانعة إياها من تحدي الحد الأقصى لارتفاعها، كما تتدخل الدولة في تسير حركات الائتمان بالتحكم في جهاز الائتمان من اجل التحكم في كمية النقود المتداولة ومن بين الإجراءات التي تقوم بها الدولة تجميد الأسعار ومنعها من ارتفاع السلع بالبطاقات الرقابية على الصرف، وتحقيق فائض في الميزانية.
- ✓ **التضخم الكامن (الخفي):** يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدي دون أن تجد هذه السنة من زيادة قدرة الإنفاق بفضل تدخل الدولة، بحيث أحالت إجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة ،ففي التضخم كامن وخفي لا يسمح له بالظهور وفي الشكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية.

[1] غازي حسين، نفس المرجع، ص55.

[2] سعيد حضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، بدون سنة، ص210.

❖ **التضخم المرتبط بحدة التضخم:**

يكمن التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إل التضخم الجامح أو التضخم الغير جامح.

- ✓ **التضخم الجامح (الزاحف)**: وجود أخطر أنواع التضخم وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا حيث تنخفض قيمة النقود إل درجة تصبح معها زهيدة جدا[1]، وفي المراحل الأخيرة من هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود بسرعة كبيرة حتى تصبح عديمة القيمة، ويدعى أيضا هذا النوع من التضخم بالدورة الخبيثة للتضخم التي تحدد نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل كبير يؤدي إلى زيادة الأجور بالتناسب مع هذه الزيادة في الأسعار التي يترقب عنها ارتفاع تكاليف الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية، الذي يتسبب في تقليل أرباحها الأمر الذي يدفعها إل رفع أسعار منتجاتها وهذا بدوره يدفع العمل إلى المطالبة برفع الأجور وهكذا تعود الدورة من جديد.
- ✓ **التضخم غير الجامح(المتوسط)**: وهو التضخم الذي يرتفع فيه معدلات الأسعار ولكن لمستوى اقل من ارتفاعها في التضخم الجامح ويكون انعكاساته على الاقتصاد الوطني اقل خطورة حيث يسهل على الدولة معالجته ومكافحته والحد من آثاره[2].

❖ **التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية:**

يتمثل في التضخم المصدر والتضخم المتردد، إن الفجوة الصناعية والتكنولوجية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية أدت إل تكوين عالقات اقتصادية فيما بينها تقوم أساسا على تبعية الدول النامية وارتباطها اقتصادها بالدول المتقدمة حيث تقوم الدول الصناعية بتصدير السلع الاستهلاكية والمنتجات للدول النامية ،ونظرا لهذا الارتباط الوثيق بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية فإن حدوث التضخم في الدول المتقدمة المصدرة يؤدي ال محالة إلى انتقاله للدول النامية عن طريق الصادرات وإن الدول المتقدمة قامت بتصدير التضخم إل الدول النامية لهذه الأخيرة قامت بشرائه[3].

وعليه فان الحالة الأولى التي من خلالها تصدير التضخم من الدول المتقدمة إل الدول النامية يسمى بالتضخم المصدر وقيام الدول النامية بشراء هذا التضخم من الدول المتقدمة ليطلق عليه التضخم المستورد.

❖ **التضخم المرتبط بالمصدر الاقتصادي:** ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى ثلاث أنواع:

- ✓ **تضخم الطلب:** هو الارتفاع الحلزوني هو في الأسعار بسب زيادة اللب على العرض بحيث ينتج على الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاع المستوى العام الأسعار ،وهو يعبر عن زيادة طلب الأفراد للسلع والخدمات بنسبة تفوق عرض هذه السلع المتوفرة في الأسواق وفي وقت لا يمكن

[1] سعيد الحضري، مرجع سبق ذكره، ص212.

[2] عقيل حاسم، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، دون سنة النشر، ص193.

[3] حسين بن سالم، جابر الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص92.

زيادة العرض لتلبية الطلب الكلي نظرا لعدم القدرة على زيادة الإنتاج بسب وصول الجهاز المناعي القومي لمرحلة الاستخدام الكامل لجميع عناصر الإنتاج.

- ✓ **تضخم التكاليف:** يطلق عليه أيضا اسم التضخم الزاحف ويتمثل في التضخم الناشر من ارتفاع التكاليف والنفقات ويعود ظهور هذا النوع من التضخم إلى ارتفاع تكاليف عناصر النتائج ، تفوق نسبة معدل الزيادة في إنتاجية هذه العناصر ،بحيث يحدث خلل دين مخرجات عناصر الإنتاج من السلع والمنتجات وبين مدخلات عن تكاليف ونفقات مؤدية إل زيادة المستوى العام الأسعار ويعتبر ارتفاع المواد الأولية و الأجور من أهم العوامل المسببة في زيادة تكاليف السلع و الخدمات ومن ثم نشأة تضخم التكاليف.
- ✓ **التضخم التلقائي:** عرف التضخم التلقائي بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار الذي ينشأ من ارتفاع الأجور بنسبة اعلى من معدل زيادة الانتاجية وعلى هذا الأساس فالتضخم هنا يلتزم بالضرورة وجود فائض في الطلب ، حيث يزيد عن العرض وإنما ينتج عن الارتفاعات المستمرة في معدلات الأجور[1] .
- ✓ **التضخم المستورد:** وهو ذلك النوع من التضخم الذي ينشأ بسبب تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة[2].

❖ **التضخم المرتبط بالظواهر الجغرافية و الطبيعية:**

تنشأ بعض أنواع التضخم بحدوث ظواهر جغرافية مؤقتة وغير اعتيادية من أمثلة ذلك التضخم الطبيعي والتضخم الحركي.

- ✓ **التضخم الطبيعي:** و هو غير اعتيادي ينشأ نتيجة ظروف طبيعية حاصلة كالتضخم الحاصل نتيجة الزلزال والبراكين أو انتشار الأوبئة والأمراض أو انفجار ثروة من الثروات بسب الفيضانات والأعاصير أو بسب الحروب.
- ✓ **التضخم الحركي:** وهذا التضخم يعتبر سمة من سمات الرأسمالية، حيث يعبر عن حركة الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية المتجددة ومنها الظواهر التي تتصف بالحركة الدورية.

[1] نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1984، ص27.

[2] بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر–دراسة تحليلية– مجلة الحقوف الانسانية دراسة اقتصادية، 27–20، جامعة الجلفة، الجزائر، ص350.

المطلب الثاني: أسباب وآثار ظاهرة التضخم.

بعد التطرق إلى مفهوم التضخم و أنواعه في المطلب الأول سنتطرق التضخم وأسبابه، و الآثار الناجمة عنه.

أولا: أسباب التضخم.

ليس للتضخم سببا وحيدا ، فالتضخم يظهر لعدة أسباب منها ما يرجع للطلب أو العرض ، ومنها ما يرجع إلى اختلالات الهيكلية الموجودة باقتصاديات الدول . ومنه يمكننا تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و حدوث التضخم.

❖ **العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى ارتفاع.**

و يسمى أيضا سحب الطلب أو المشترين، وفق هذا السبب يعزي الارتفاع في المستوى العام الأسعار إلى وجود فائض في الطلب الكلي على السلع و الخدمات الذي لا يقابله أبدا زيادة في العرض ويرجع ذلك إلى سباب نذكر منها[1]:

- ✓ **زيادة الانفاق الاستثماري و الاستهلاكي**: إن النظريات الخاصة بالتوازن، و الخاصة بالعرض و الطلب الكلي و جهاز الائتمان تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الانفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، و يتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، و عند هذا المستوى يحدث التضخم، والمتمثل في الزيادة في الانفاق الكلي الذي ال تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات و السلع المعروضة على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، و بالتالي فإن حجم الانفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.
- ✓ **التوسع في الاعتمادات من قبل المصارف**: إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان و الاعتمادات، يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة و زيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار و هذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين.
- ✓ **العجز في الميزانية(العجز المالي لميزان المدفوعات)**: تعتبر هذه أسهل طريقة تلجأ إليها الحكومات و الدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية و تشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع و العجز في الميزانية ال يحدث صدفة بقدر ما تتعمد الدول إحداثه، لتمويل خطط تمويلية تنوي الحكومة القيام بها، فتلجأ إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة ، و يقصد بإحداث عجز في الميزانية هو الزيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي. و إن عجز الميزانية هو وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بآثارها السيئة، و من قبيل الافتراض

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 149-151.

أن ذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية، وتوفير رواج الأشغال و تنفيذ براجمها المدنية و العسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل. أما إذا كانت جميع العناصر الانتاجية مشتغلة، فإن النفقات العامة في هذه الحالة ال تجد لها منفذا سليما و تكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار، و التي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول المتمثل بازدياد الانفاق العام و المعروض السلعي.

- ✓ **تمويل العمليات الحربية:** تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت، تلجا إلى أقرب الموارد و هي آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم، و الحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل إندالع الحرب لاستعدادها لها، و أثناء الحرب لتسيير أمور البالد، و كذلك ما بعد الحرب لمعاجلة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد.
- ✓ **التوقعات و الأوضاع النفسية:** قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية و تقديرية أكثر من عوامل اقتصادية، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية و لعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل و التنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش، و في قطاع الاستثمار يترتب على التنبؤ بارتفاع الأسعار، إقدام المنتجين على تجنيد أصولهم الحالية للحصول على معدلات اكبر من الأرباح، فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال و العكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار.

❖ **العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض :**

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، و ما يقابله من معروض السلع و المنتجات عن مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الانتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود الأمور كثيرة منها[1]:

- ✓ **تحقيق مرحلة الاستخدام التام:** قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام و التشغيل الكامل و التام لجميع العناصر الانتاجية بحيث يعجز الجهاز الانتاجي في كفاية الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الانتاجي عاجزا، عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي.
- ✓ **عدم كفاية الجهاز الانتاجي:** قد يتصف الجهاز الانتاجي بعدم المرونة و الكفاية في تزويد السوق بالمنتجات و السلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، و قد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الانتاجي المستخدم في العمليات الانتاجية، و قد تكون الأساليب المتبعة قديمة، و لا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة. و قد يكون النقص في العناصر الانتاجية كالعمال، و الموظفين المختصين و المواد الأولية.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.

✓ :**النقص في رأس المال العيني** :قد يعود عدم المرونة للجهاز الانتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يساعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع والمنتجات و الثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، و بالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود خلل توازني في الأسواق المحلية الذي يعرب عن النقص في العرض الانتاجي. فالتضخم إذن يتمثل في انخفاض المردود الانتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعال المقابل له.

كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعال عن المردود الانتاجي المعروض المقابل له، أي إلى عوامل انخفاض العرض الكلي و عوامل ارتفاع الطلب الكلي الفعال.

ثانيا: آثار التضخم.

إن التضخم كظاهرة نقدية له من الأثار الاقتصادية و الاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية وكون هذه الظاهرة تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم فإنه من الصعب حصر آثارها، و فيما يلي نحاول إبراز أهم هذه الأثار.

❖ **الأثار الاقتصادية للتضخم:** ينتج عن التضخم آثار بالغة الأهمية على مستوى التشغيل والإنتاج في الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك إنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي و الثروة بين أفراد المجتمع.

✓ **اعادة التوزيع الدخل الوطني:** الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الانتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع و الخدمات التي يمكن فعال الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.

خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر و بمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، و كلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل، كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له، و لا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل و أثناء فترة التضخم يمكن تمييز الحالات التالية[1] :

- بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي بإستمرار .
- إرتفاع الدخل النقدي و لكن بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص أيضا.
- إرتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يزداد الدخل الحقيقي بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخل النقدي من جهة و مستوى الأسعار من جهة أخرى.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 153-154.

- إرتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار، و في هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا.

✓ **إعادة توزيع الثروة:** إن التغير في ملكية الثروة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخول الحقيقية. فمالك الثروات إذا ما انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم سيلجئون إلى التصرف في ثروتهم بالبيع و ذلك بغية المحافظة على مستوى معين من استهلاك تعودوا عليه، فأصحاب الأراضي و العقارات ما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدلات الارتفاع العام في الأسعار، و هذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروات على المجتمع، و حتى عمليات القروض تتأثر بالتضخم.

✓ **آثار التضخم على النشاط الاقتصادي** :تؤدي إعادة توزيع الدخل الحقيقي و الثروة إلى زيادتهما لفئة وانخفاضهما لفئة أخرى و ما ينجم عنه من آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الأثار المباشرة التي يحدثها على الاقتصاد.

إذا كان الاقتصاد في مرحلة قريبة من مستوى التشغيل الكامل فإن زيادة الطلب الكلي و ارتفاع الأسعار يمكن أن يؤدي إلى زيادة الانتاج لكن بمعدلات منخفضة، و كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقتربت مرونة الانتاج من الصفر، مما يزيد في حدة ارتفاع الأسعار، و ما ينجر عنها من انتشار المضاربة و قيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت الحق لتزداد الأرباح، و هذا ما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار. و في هذه الحالة ينصرف الأفراد عن الاستثمار في المجالات ذات العائد على المدى الطويل التي تعود بنفع كبير على الاقتصاد، و بالتالي يوظفون أموالهم في إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادات كبيرة خلال فترة التضخم. و كلما اقترب الاقتصاد من مرحلة التشغيل الكامل تنتشر فكرة تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم و زيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة، الأمر الذي يؤدي بالاقتصاد إلى الوقوع في أزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة و تنتشر حتى تشمل الاقتصاد بمجموعه.

❖ **الآثار الاجتماعية للتضخم:** يؤدي التضخم إلى مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخول والثروة، و هو بذلك يسبب عدم عدالة اجتماعية و يزيد الفجوة بعدم عدالة توزيع الدخل لاتساع الفجوة بين الأفراد ذوي المداخيل المرتفعة و بين الأفراد ذوي المداخيل المنخفضة و حتى المتوسطة، مما قد يولد و يخلق أمراضا اجتماعية خطيرة، يضاف إلى ذلك أن التضخم يصب في مصلحة الأغنياء و أصحاب السوق السوداء، لذا تنتفي هنا المعايير الأخلاقية في النشاط الاقتصادي في أوقات التضخم [1]، و يترتب على التضخم أيضا ظهور أسواق البائعين التي يستطيع البائعون أن ينتجوا و يبيعوا فيها ما يشاءون من سلع و خدمات بغض النظر عن جودتها، و هذا يؤدي إلى تدهور نوعية ما ينتج، مما يثري عدم رضا المواطنين و الجماعات التي تفقد ثقتها في الحكومة، و بالتالي يؤدي التضخم إلى ضعف في التنظيم الأساسي في الدولة، و يتولد نتيجة لذلك أحيانا ثورة ضد الحكومة، و قد يؤدي إلى حدوث تغييرات سياسية إضافة إلى تدهور

الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، ومثال ذلك، التضخم الذي أصاب ألمانيا في العشرينيات من القرن العشرين.

يؤدي التضخم أيضا إلى إعاقة التكوين الرأسمالي، نتيجة تغيير اتجاهات الأفراد بشكل إجباري بعيدا عن الادخار و نحو الاستهلاك، إضافة إلى أنه يشمل نشاط المضاربات بدال من الأنشطة المنتجة، كما أنه يعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية في البلد و التي تعتبر أساسية بالنسبة للدول النامية .

المطلب الثالث: الفجوة التضخمية ومعايير قياسها.

يعرف الاقتصاد حسب النظرية الكينزية حالتين، حالة تضخمية والتي تسمى بالفجوة التضخمية، و حالة ثانية عكسية تسمى بالفجوة الانكماشية، تتدخل الدولة لعلاج هتين الوضعيتين من خلال عدة سياسات تتلائم مع الاقتصاد.

أولا: مفهوم الفجوة التضخمية.

❖ **كينز و الفجوة التضخمية:** في كتابه" النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة و النقود" سنة 1936 والذي اشتهر باسم "النظرية العامة" اتجه كينز في تحليله إلى التقلبات التي تحدث في العرض الكلي للسلع والخدمات والطلب عليها، و إن كان قد رأى أن الطلب الكلي هو العنصر الأساسي للتغير في الأسعار .

يعود هذا التحليل في الأصل إلى الاقتصادي "فيكسل" الذي أدخل سعر الفائدة كمتغير استراتيجيّ للدخول بين الادخار والاستهلاك ، و أنه محدد للاستثمار أيضا[1]، و عملية ثبات الأسعار تستلزم تحقيق التوازن النقدي ، و الذي يجسد بين التساوي بين كل من معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الفائدة النقدي، بالتالي فان الزيادة في الطلب الكلّي(الانفاق) ، ستؤدي بأصحاب المشاريع إلى الرفع من كميات الانتاج أي الناتج الوطني، بمعنى زيادة العرض الكلّي للسلع والخدمات ، أما نقض الطلب فسيتولّد عنه العكس، و يقل حجم العرض الكلّي.

وبصدد دراسته لأثر التفاعل بني الطلب و العرض الكلي على المستوى العام للأسعار، فرق بين حالتين[2]:

- ✓ **حالة ما قبل وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل:** و هنا لم تصل كل الطّاقات الانتاجية الموجودة في الاقتصاد إلى أقصى طاقاتها التشغيلية، ومنه أي زيادة الطّلب ستؤدي إلى إحداث زيادة في العرض، فترتفع المبيعات ، و منه الأرباح و يعمل رجال الأعمال على الرفع من منتجاتهم بشكل متواصل، بسبب تشغيلهم لتلك الطاقات الانتاجية المعطّلة، و بدوران هذه العجلة، و باستغلال كل الطاقات الانتاجية تبدأ الاتجاهات التضخمية بالظهور.

[1] Henri Denis, Histoire de la pensée économique, Edition Seuil, paris,1998, p608,

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-144.

- ✓ **حالة ما بعد وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل:** في هذ الحالة أي في زيادة الطلب، لن يقابلها عرض حقيقي للسلع و الخدمات، بمعنى مرونة العرض هنا منعدمة عند مستوى التوظيف الكامل و منه وجود ارتفاعات تضخمية في الأسعار.

اهتم أيضا بتحديد القوى المحددة لدخل، و علاقة هذا الأخير بالادخار، بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود، واعتبر أن حالات عدم التوازن تستدعي لزوم تدخل الدولة، بإحدى الطرق اللازمة و حسب الحالة التي يكون عليها الاقتصاد، و على العموم نجد أن تحليلات كينز للتضخم نقدية حقيقة.

- ❖ **تعريف الفجوة التضخمية:** يمكن تعريفها بأنها وجود فائض في الطلب على السلع و الخدمات (حقيقي) أو افراط في العرض النقدي من قبل السلطات بمعنى عدم وجود توازن بين كل من السوق النقدي وسوق السلع و الخدمات يجسد في سوق السلع والخدمات.

ثانيا: معايير قياس الفجوة التضخمية.

يمكن قياس الفجوة التضخمية حسب كينز وفق ثلاث معايير وهي[1]:

- ❖ **معيار الفائض في الطلب الكلي:** يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال ومفاده أنه على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة من حجم الإنتاج فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي في الاقتصاد، يمكن قياس إجمالي فائض الطلب خلال فترة معينة كالتالي:

$$D_X = (C_P + C_G + I + \Delta S) - Y$$

D_X:إجمالي فائض الطلب.

C_P:الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_G:الاستهلاك الاعم بالأسعار الجارية.

I:الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

:الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.ΔS

Y:الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

إذا زاد الإنفاق أو الطلب الكلي الفعال بالأسعار الجارية ($C_P+C_G+I+\Delta S$) عن الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة فإن ذلك يعبر عن فائض الطلب الذي يتجلى صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

- ❖ **معيار الفائض في العرض النقدي:** ويرتكز التحليل حسب هذا المعيار على الاتجاهات الحديثة للنظرية الكمية، و تكون الفجوة التضخمية هنا تشكل الفارق بني الزيادة في حجم الكمية المعروضة من النقد،

[1] طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004-2005، ص 20.

والزيادة في الطلب عليها بالأسعار الثابتة، بالتالي ينشأ لدينا عنصر التغير في مخزون النقد والتغير في الطلب على النقد.

كما يرى فريدمان[1] أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطة النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس، يمكن أن نحدد حجم الفائض في العرض النقدي المولد للتضخم عند مستوى معين من الأسعار كالتالي:

$$M^t=\lambda y_t-M_t$$

M^t:حجم الفائض في العرض النقدي.

Y_t:حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

M_t:كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة معبرا عنه بM_2.

λ:متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي في الكتلة النقدية المتداولة السائدة في السنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار وتحتسب بالعلاقة التالية: $\lambda=M_t/Y_t$

إن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يكون وراء ارتفاع الأسعار نتيجة الإفراط النقدي مما يؤدي إلى ظهور القوى التضخمية.

❖ **معيار الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي)**: يستند هذا المعيار إلى المنطق النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم نتيجة لاختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات، طبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق إذا تعادل التغير في كمية النقود$\Delta M /M$مع معدل التغير في الناتج القومي $\Delta Y/Y$، أما إذا زاد معدل التغير النقدي عن معدل التغير في الناتج القومي يكون المعامل موجبا فهذا يكشف عن وجود اتجاهات تضخمية.

يقيس هذا المعدل مدى وجود القوى التضخمية من خلال مدى الاستخدام الأمثل للإئتمان المصرفي في تمويل حركة النشاط الإقتصادي، يعبر عن هذا المعامل بالطريقتين متماثلتين[2]:

$$B=\Delta M/M-\Delta Y/Y$$

$$B=\Delta M/M/\Delta Y/Y$$

B : معامل الاستقرار النقدي. $\Delta M/M$: نسبة تغير في الكتلة النقدية.

$\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

[1] طية عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] نفس المرجع، ص18.

المبحث الثالث: سياسة استهداف التضخم.

يعد استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا في القاموس الاقتصادي، حيث ظهر أول مرة في بداية تسعينات القرن العشرين عندما اتجهت الدول الصناعية إلى البحث عن اطار جديد لسياستها النقدية لمواجهة أزمة التضخم المرتفع التي شهدتها الفترة بين سبعينات وثمانينات القرن العشرين.

ويعتبر استهداف التضخم أسلوبا حديثا لإدارة السياسة النقدية يسعى من خلالها البنك المركزيً إلى تحقيق استقرارٍ ف الأسعار كهدف نهائي للوصول بالاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل وذلك عن طريق استهداف معدل التضخم بشكل مباشر عوضا عن الإستهدافات الوسيطة التقليدية(المجمعات النقدية ،استهداف أسعار الصرف).

المطلب الأول: ماهية استهداف التضخم:

تتمثل سياسة استهداف التضخم في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية، حيث اختلف الإقتصاديون في تعريفها.

- **عرفه غاي ديبل في سنة 1998على أنه:** إطار عمل جديد للسياسة النقدية، يعمل على حل مشكلة قديمة هي التضخم عن طريق استهداف معدل التضخم كهدف وسيط عوضا الاستهدافات الوسيطة الأخرى التي فشلت في حل هذه المشكلة، كاستهداف سعر الصرف واستهداف المجمعات النقدية.
- **ويرى هازيرولان سنة 1999**: بأن استهداف التضخم ليس عبارة عن أسلوب (منهجية)لخفض معدلات التضخم وحسب، بل يعتبر كمرصاد لمراقبة وضبط استقرار الأسعار في اقتصاد ما، بعد فترة من تراجع معدلات التضخم.

أي يمكن القول أن هازيرولان يقسم سياسة استهداف التضخم إلى مرحلتين:

- ✓ تخفيض معدلات التضخم كهدف وسيط.
- ✓ استقرار المستوى العام للأسعار، كهدف نهائي (هازيرولان،1999).

- **أما ميشيغن فعرفه سنة 2000**:عرف استهداف التضخم من حيث العناصر الضرورية واللازمة لنجاح تطبيقه، معتبرا استهداف التضخم سياسة نقدية حديثة يتطلب تطبيقها خمسة عناصر هي:

- ✓ إعلان رسمي عن معدل تضخم رقمي على المدى المتوسط.
- ✓ التزام مؤسساتي بأولوية استقرار الأسعار كهدف رئيس توظف الأهداف الأخرى لتحقيقه.
- ✓ سياسة معلومات شاملة، تؤمن كافة المتغيرات الضرورية لوضع الأدوات النقدية، وليس المجمعات النقدية وسعر الصرف فقط.
- ✓ زيادة الافصاح عن السياسة النقدية، من خلال التواصل مع السوق والجمهور بالنسبة لقرارات السلطات النقدية، الخطط و وضع الأهداف.
- ✓ زيادة مقدار المساءلة للمصرف المركزي عن تحقيق أهدافه التضخمية الموضوعة.

❖ **ويرى توتر عام 2002**: أن استهداف التضخم بأنه إعلان رسمي عن معدل التضخم للعامة، يتجلى في نقطة معينة أو مجال محدد للتضخم، لفترة زمنية محددة (سنة أو أكثر) مع الأخذ في الحسبان أن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية على المدى الطويل[1].

ونلاحظ أن التعاريف السابقة قد وصفت استهداف التضخم من خلال تحديد عناصره وحدوده .و من وجهة نظر أخرى يمكن اعطاء التعريف التالي لاستهداف التضخم.

من خلال ما سبق يمكن القول أن استهداف التضخم: هو أحد أساليب السياسة النقدية، يعتمد على استقلالية المصرف المركزي الكاملة في استخدام أدواته النقدية لتحقيق معدل التضخم المعلن كهدف وسيط بغية تحقيق استقرار الأسعار كهدف نهائي للوصول إلى معدل نمو اقتصادي مرغوب به على المدى الطويل.

المطلب الثاني: أسباب تبني هذه السياسة وشروط تطبيقها.

أولا: أسباب تبني سياسة استهداف التضخم.

كان المصرف المركزي يسعى إلى رسم وتطبيق السياسة النقدية بما ينسجم مع السياسة الاقتصادية، وبما يؤدي إلى إيصال الاقتصاد إلى أدائه الأمثل، كان لابد من تحديد عامل استقرار للاقتصاد يشكل المرساة التي تحافظ على توازنه واستقراره، كما يحول في الوقت نفسه دون تشتيت مراكز القرار عن هدفها، وبالتالي توظيف جميع الأهداف الأخرى و الأدوات لتحقيقه دون غيره. ومع تغير الظروف الاقتصادية تعددت المتغيرات التي تم استخدامها كعامل استقرار للسياسة النقدية، ويعتبر سعر الصرف الثابت من أكثر عوامل الاستقرار شيوعا خاصة في الفترة بين الحربين حتى انهيار قاعدة بروتون وودز في بداية سبعينات القرن العشرين.

مع ارتفاع معدلات التضخم عالميا في سبعينات القرن العشرين (أزمة البترول 1973)لجأت الدول الصناعية إلى استهداف المجمعات النقدية كعامل استقرار لسياستها النقدية في ظل الاعتقاد أن السيطرة على معدل نمو النقود سيؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم و السيطرة عليها، لكن مع الاتجاه العالمي نحو تطبيق العولمة الاقتصادية وتحرير الاقتصاد، فشلت هذه الدول في التحكم في الطلب على النقود خاصة مع ظهور المشتقات المالية وانتشارها الكبير .

وفي منتصف الثمانينات ومع فشل عوامل الاستقرار السابقة (استهداف المجمعات النقدية، تثبيت سعر الصرف)، بدأ البحث عن عامل استقرار أكثر فاعلية خاصة من قبل الدول التي حررت سعر صرفها مسبقا فكان التوجه نحو استهداف التضخم كهدف مباشر دون اللجوء إلىً أهداف وسيطة أخرى، وكانت نيوزيلندا أول البلدان التي طبقت استهداف التضخم عام 1989 ثم تبعتها كندا وبريطانيا وبدأ هذا الأسلوب بالانتشار الواسع بين الدول الصناعية وبعدها الدول النامية حتى أصبحت أكثر من 38 دولة تطبق حتى 2011،و من الجدير بالذكر أن أيا من الدول التي تبنت استهداف التضخم لم تتراجع عنه.

[1] ميس توفيق مسلم، استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وامكانية تطبيقه في سورية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2015، ص36.

أما أهم الأسباب التي دفعت إلى تبني أسلوب استهداف التضخم نستعرضها فيما يلي[1]:

- ✓ فشل السياسات النقدية البديلة من استهداف سعر الصرف، استهداف المجمعات النقدية وعدم فعاليتها في ضبط معدلات التضخم وتحفيز النمو.
- ✓ بساطة أسلوب استهداف التضخم، وسهولة استيعابه من قبل العامة.
- ✓ مرونة تطبيق استهداف التضخم: حيث يعمل المصرف المركزي بحريته الكاملة على اختيار الأدوات اللازمة للوصول إلى معدل التضخم المستهدف في الفترة المحددة، وبالتالي تحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل.
- ✓ تشجيع الاستثمار و تحفيز النمو حيث يوفر تطبيق استهداف التضخم بيئة مستقرة اقتصاديا وسياسيا من خلال استهداف استقرار الأسعار على المدى الطويل ، والشفافية والإعلان عن الأهداف بشكل مستمر، ما يؤدي إلى خلق الثقة بين المستثمرين والدولة .وهذا بدوره ينعكس إيجابا لنمو الاقتصادي.

ثانيا: شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم.

تتوقف فعالية استهداف التضخم على مدى إمكانية البنك المركزي تحقيق المعدل أو المدى المستهدف من التضخم في الأجل الطويل ، ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر مجموعة من الشروط تتمثل في الشروط العامة و الشروط الأولية.

- ❖ **الشروط العامة لاستهداف التضخم**: نعني بالشروط العامة تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن القول أنها تستهدف التضخم، وتتمثل هذه الشروط في[2]:

- ✓ الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط، إذ تلتزم السلطات النقدية التزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف محددين بإطار زمني محدد، وتستخدم هذه البلدان عدة وسائل نشر المعلومات الخاصة بتحديد معدل التضخم الرقمي أو المدى المستهدف والفترة الزمنية التي يتعين فيها الوصول إلى هذه الاستهدافات. وتتمثل أساسا في شكل دوريات و تقارير رسمية عن التضخم وبيانات صحفية و مطبوعات وكذا الخطابات الرسمية.
- ✓ وجود قاعدة عريضة و دقيقة من البيانات و المعلومات بشأن متغيرات الاقتصاد الكلي واتجاهات المستهلكين و مستقبل حركة هذه المتغيرات.
- ✓ زيادة درجة الشفافية من خلال التواصل مع الجمهور والسوق وإعلانهم بخطط، واهداف وقرارات السلطة النقدية .
- ✓ الالتزام المؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل .

[1] يوسف عثمان ادريس، نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، مجلة المصرفي، العدد 49، السودان، 2008، ص18

[2] الطاهر جليط، الهام لحام، تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر–دراسة قياسية– المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد2،ت النشر 2020،ص40 -42.

- ✓ إخضاع البنك المركزي للمساءلة اكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف اساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

❖ **الشروط الأولية لاستهداف التضخم:** تتمثل الشروط الأولية في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة استهداف الضخم فاعلية أكبر في تطبيقه.

- ✓ **استقلالية البنك المركزي:** إن استقلالية البنوك المركزية تعد احدى المسائل المهمة في سياق البحث عن الإطار الذي يساعد السياسة النقدية على ابقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل، وتعني الاستقلالية حرية البنك المركزي في رسم سياسته النقدية وتنفيذها من دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية.
- ✓ **وجود علاقة مستقرة بين ادوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:** حيث يجب على السلطة النقدية التحكم في الادوات المتاحة للتأثير على التضخم في حال انحرافه وتشكل له نموذجا حركيا لتقديره، أي أن تكون قادرة على التنبؤ بمعدله في المستقبل.
- ✓ **وجود هدف واحد للسياسة النقدية:** يتمثل الشرط الثاني لتبني سياسة استهداف التضخم في انعدام استهدافات اسمية اخرى مثل الاجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي والتي تتعارض مع تحقيق استقرار الاسعار في المدى الطويل.

المطلب الثالث: تقييم سياسة استهداف التضخم.

العديد من الأسواق الناشئة و الاقتصاديات النامية تبنت سياسة استهداف التضخم كأداة لتحقيق الاستقرار في الأسعار، باعتبار أن هذه السياسة تشكل التزام من أجهزة البنوك المركزية من جهة، وتمثل ركيزة اسمية للتأثير على التوقعات الخاصة التضخم من جهة أخرى، أي لهذه السياسة مزايا عدة كما لها عيوب كذلك والتي لابد من ذكرها[1]:

❖ **مزايا سياسة استهداف التضخم:**

- ✓ يوفر تطبيق استهداف التضخم للسلطة النقدية تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر ما ينعكس بصورة ايجابية على النمو الاقتصادي من خلال خلق بيئة مستقرة للاستثمار.
- ✓ تمنح سياسة استهداف التضخم المصرف المركزي استقلالية مطلقة في استخدام الأدوات النقدية لتحقيق الهدف ما يعزله عن الضغوط السياسية التي من شأنها أن تؤدي إلى ضغوط تضخمية.
- ✓ كما أن الشفافية والتقارير الدورية للتضخم التي يفصح عنها المركزي للعامة جوا من الثقة بين السلطة النقدية والمتعاملين مما يؤدي إلى خلق الاستقرار و التوازن في السوق وبالتالي تحفيز الاستثمار والنمو من جهة، والمساهمة في تحقيق أهداف التضخم من جهة أخرى.

[1] ميس توفيق مسلم، مرجع سبق ذكره، ص ص48-49.

- ✓ إن نشرات التنبؤ بالتضخم التي يعدها المصرف المركزي و التعديلات الدورية التي يقوم بها للوصول إلى الهدف تؤدي إلى تعديلات دورية ومثلى في الاقتصاد، ما يمنح المركزي مرونة وقدرة على التعامل مع الطلب الكلي وصدمات العرض وهذا ما تفتقده السياسات المستهدفة الأخرى.

❖ **عيوب سياسة استهداف التضخم:**

- ✓ إن وحدوية الهدف في تطبيق استهداف التضخم والتركيز على معدل التضخم وترك المتغيرات الأخرى لقوى السوق يخلق مخاطرة كبرى في حدوث اختلالات اقتصادية وعدم تحقيق الهدف المرجو من هذه السياسة.
- ✓ تطبيق استهداف التضخم يتطلب مرونة كبيرة في سعر الصرف وهذا ما تفتقده العديد من الدول وخاصة الدول النامية كما من شأنه أن يؤدي إلى مشكلات مالية كبيرة.
- ✓ يعتمد تطبيق استهداف التضخم على استقلالية المصرف المركزي وحكمة إدارته في اتخاذ القرارات المناسبة عند استخدام الأدوات النقدية، وبالتالي ال يوجد ضمانة فعلية لنجاح هذه الإدارة في تحقيق معدل التضخم المستهدف.

يمكن القول أن سياسة استهداف التضخم تكون ذات نجاعة في حال توفرت فيها الشروط و مزايا التي ذكرنها سابقا مع والعكس في حال لم تتوفر الشروط تكون سياسة فاشلة.

خلاصة الفصل :

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم مكونات السياسة الاقتصادية، وتتمثل في تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الكتلة النقدية في الحدود المناسبة بما يتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه وتفاديا للتضخم والانكماش، وتسعى في ذلك إلى تحقيق أهداف عديدة، سواء كانت أهداف أولية أو وسطية أو أهداف نهائية..

إن معظم سياسات الدول حاربت ظاهرة التضخم وواجهتها من ظهورها ومازالت إلى الآن تحاول التخفيف من حدة آثارها السلبية والقضاء عليها، خاصة السياسة النقدية وذلك برفع سعر الخصم ونسبة الاحتياطي الإجباري بالإضافة لاستخدام عمليات السوق المفتوحة، وهذا على اعتبار أن التضخم ظاهرة تؤثر عكسيا على اقتصاديات الدول.

كما تعتبر استراتجية استهداف التضخم إحدى أهم بدائل أطر السياسة النقدية الحديثة التي تستخدمها البنوك المركزية للقضاء على ظاهرة التضخم التي تسود معظم الاقتصاديات.

الفصل الثاني:
البنوك المركزية وإشكالية استقلاليتها

تمهيد:

لقد أصبحت البنوك اليوم أهم المؤسسات الممولة للاقتصاد الوطني، وبسبب الأهمية التي اكتسبتها هذه الهياكل في الحياة التجارية والمالية، اضطرت الدولة إلى تنظيم عملها، فجعلت على رأس الجهاز المصرفي بنكا يسمى البنك المركزي، يشرف على البنوك التجارية لخدمة الاقتصاد الوطني.

ونتطرق في هذا الفصل بعنوان البنوك المركزية واشكالية استقلاليتها والذي ينقسم إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية.

المبحث الثاني: استقلالية البنك المركزي.

المبحث الثالث: استقلالية بنك الجزائر.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للبنوك المركزية.

إن كل دولة مستقلة ذات سيادة مصرفها المركزي الخاص بها وهو يمثل رمزا للسيادة الوطنية، ويكون معني في رسم السياسات النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي للبلد. ويعمل على المراقبة والسيطرة على عرض النقد لتجنيب الدولة التقلبات الدورية والمحافظة على القوة الشرائية للعملة المحلية وضبط التعامل مع الخارج.

المطلب الأول: نشأة البنوك ومفهومها.

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على نشأة ومفهوم البنوك.

أولا: نشأة البنوك المركزية.

ظهر مصطلح البنك المركزي في الأدبيات الاقتصادية في نهاية القرن التاسع عشر ليعبر بذلك عن أهميتة في مجال السياسة النقدية والائتمانية إذ نشأت هذه البنوك في الأصل كبنوك للإصدار والقيام بالأعمال المصرفية للحكومة[1]. وتشير الدلائل التاريخية أن الدول الأوروبية شهدت أول محاولات قيام البنوك المركزية[2]. ومن أول هذه البنوك هو البنك المركزي السويدي إذ يعد أول مصرف مركزي في التاريخ والذي بدأ العمل كأول مؤسسة مملوكة للدولة عام (1656) وفي بداية الأمر لم يقم مصرف السويد المركزي بإصدار النقود لكن بحلول عام (1701) تم منح المصرف سلطة إصدار "إشعار التحويل" وهي في الأساس قامت بوظيفة العملة. وفي عام (1789) انشا المصرف "مكتب الدين الوطني" الذي قام بشكل رسمي بإصدار العملة الحكومية، بعد ذلك تم إصدار قانون عام (1897) بجعل المصرف المركزي للسويد الجهة القانونية الوحيدة التي من حقها إصدار العملة في الدولة[3].

وفي عام (1694) قام مجلس العموم البرلمان البريطاني بإنشاء مصرف انجلترا المركزي وكان ذلك في عهد الملك وليام برأس مال قدره 1.2 مليون جنيه إذا كان مصرفا أهليا ثم بعد ذلك استكملته الحكومة بعد 250 عام من تأسيسه وبذلك أصبح هذا اللين كقوة محركة مهمة إذ كان اكتسابة لهذه الأهمية من بين معظم البنوك المركزية في بلدان العالم هي قدرته على مواجهة الأزمات الاقتصادية ولا سيما أزمة (1745) والتي أدت إلى نشوب حال الذعر بين جميع المودعين عندما كانوا يطالبون بسحب ودائعهم دفعة واحدة ونقدا، ولكن البنك

[1] صفوت عبد السلام، أثر استخدام النقود الالكترونية على دورالبنوك المركزية في إدارة السيلسة النقدية، دار النهضة للنشر، ص89.

[2] جوزيف دانيالز، ديفيد فاتهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب د حسين الحسني، ونيس فرح عبد العالي، دار المريخ للنشر، 2010، ص265.

[3] Michel parkin and others, Economics third edition,Addition Wesley, England, 1997, p801 .

استطاع البنك أن يقلل من حالة الذعر والخوف وعدم اليقين السائد بين المودعين وذلك من خلال عدم رفضه أي طلب لتحويل الأموال المودعة لديه إلى ذهب، إذ كان يفي بالتزامه من خلال التسديد بفئات قطع نقدية صغيرة جدا. كذلك يؤكد أكثر الاقتصاديين أسباب التطور الاقتصادي في إنجلترا خلال تلك المدة هو قوة جهازها المصرفي والثقة الكبيرة التي بها الأدوات النقدية التي كان يصدرها والتي تعد من أهم ركائز العمل المصرفي[1].

وفي فرنسا تم إنشاء البنك المركزي فيها عام (1800) بدعوة من نابليون بونابرت على أثر فشل الهيئة التي اقترح قيامها رجل الأعمال جون لو على ملك فرنسا لويس السادس عشر والتي كانت مهمتها إصدار الأوراق النقدية إلا أنها فشلت في مواجهة العجز في الموازنة الفرنسية عام (1785). وقد وجدت دول آخرى في أوروبا أن تأسيس مصرف مركزي هو الطريق لمواجهة أزمة الثقة بالأوراق النقدية والتي كانت تتكرر من حين لآخر فضلا عن انعكاسات الذي حققته بنوك إنجلترا والسويد وفرنسا في الحد من تكرار الأزمات المالية التي كان يتعرض لها الاقتصاد الوطني[2].

وقد عمدت دول أخرى على انشاء بنك مركزي فيها مثل هولندا التي أنشأت بنك سنة (1814) لمواجهة إنعدام ثقة الجمهور بعملتها الورقية، كذلك النمسا اشأت مؤسسة للإصدار سنة (1816) بهدف إعادة ترتيب نظام الدفع الذي أصيب بمخاطر جسيمة بسبب تعاظم حجم الأوراق النقدية وانهيار قيمتها أثر الحروب. كذلك انشأت مصرف بلجيكا الوطني سنة (1850) لمواجهة الصعوبات المالية التي تجمعت على أزمة (1848). أما مصرف اليابان فقد أسس سنة (1882). متأثرا إلى حد بعيد بنظام المصرف الوطني البلجيكي وكان إنشاؤه بهدف بمعالجة التضخم المفرط والعجز الكبير في الميزانية والفوضى في عملية اصدار النقد[3]. وفي سويسرا عام 1905 تم تأسيس البنك السويسري الذي أوكلت إليه مهمة اصدار الأوراق النقدية، أمل على صعيد البلدان النامية فإن نشوء البنوك المركزية فيها جاء انسجاما مع التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم فبعد انعقاد المؤتمر المالي الدولي في بروكسل سنة 1945 تم تأسيس بنوك مركزية في جنوب افريقيا وبيرو، كولومبيا، ألبانيا، غواتيمالا، الاكوادور،وذلك في الأعوام (1921، 1922، 1923، 1925، 1927، 1928)على التوالي[4].

---

[1] فلاح حسين تويني، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، كلية الإدارة والاقتصاد، أطروحة دكتوراه، الجامعة الستنصرية، العراق، 2001، ص7.

[2] عفراء هادي السعيد، البنك المركزي والاقراض الحكومي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2004، ص ص7-8.

[3] شفيري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009، ص75.

[4] سندس حميدموسى، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، 2009، ص7.

أما بالنسبة للدول العربية والتي تعد جزءا من البلدان النامية فقد شهدت نشأة بنوك مركزية فيها. فقد تأسس أول بنك مركزي في مصر تحت اسم "البنك الأهلي المصري" عام 1898 بصورة شركة مساهمة مصرية وقد منح حق الإصدار البنكنوت والقيام بالأعمال المصرفية[1]. ومما تجدر الإشارة اليه أن الظروف التي مرت بها الدول العربية المتشابهة من حيث وقوعها تحت الاحتلال أو الانتداب وربط عملتها وأوضاعها الاقتصادية والنقدية أدى بالنتيجة إلى التشابه الكبير في مراحل تطورها[2].

أما في العراق فقد تم انشاء البنك المركزي فيها عام (1947) باسم المصرف الوطني العراقي بعد الغاء مجلس العملة أذا كانت مهمة المصرف الوطني العراقي بعد إلغاء مجلس العملة إذا كانت مهمة المصرف الوطني العراقي هي أساس العملة النقدية وفي عام (1956) تم تغيير اسم المصرف الوطني العراقي إلى اسم البنك المركزي العراقي[3]. وفي الأردن فقد انشأ البنك المركزي الأردني فيشهر نشرين أول من عام (1964) بهدف تنظيم شؤون السياسة النقدية وإصدار النقد وضمان سلامة تداوله وتقديم النصيحة والمشورة للحكومة والتنسيق مع السياسة النقدية[4].

ثانيا: تعريف البنك المركزي.

هناك عدة تعاريف للبنك المركزي نذكر البعض منها:

- هو عبارة عن مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي من أجل المحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي[5].
- **ويذهب ساموبلسن في تعؤيفه للبنك المركزي:**

بأنه المصرف الذي ينظم ضخ النقود عبر شرايين الحياة الاقتصادية ويحدد مستوى سعر الفائدة ويتولى إدارة الشؤون النقدية في البلاد[6].

---

[1] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوندي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص139.

[2] فاتق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص77.

[3] البنك المركزي العراقي، ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي، مطابع ثتيان، بغداد، 1972، ص160.

[4] سعيد سامي الحلاق، محمدمحمود العلجوني، مرجع سابق، ص140.

[5] علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للنشر، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، 2012، ص450.

[6] حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الاسلامية (مدخل حديث)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص41.

❖ **ويمكن تعريفه أيضا:**

بأنه البنك الذي يقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية العمليات المصرفية وتحقيق الرقابة عليها[1].

❖ **ومن ناحية أخرى يعرف البنك المركزي بأنه:**

مؤسسة مصرفية عامة وحيدة تحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية عن طريق اصدار البنك المركزي للعملة المحلية مقابل احتياطاته من الذهب أو عن طريق بيع الذهب في الأسواق العالمية[2].

فالبنك المركزي يتمتع بالاستقلالية ويكتسب وجوده كمؤسسة عامة يقدم جميع أحكامه وفقا لأحكام القانون له الحق في أن يملك ويتصرف في ممتلكاته كذلك له الحق في أن يتعاقد ويقيم الدعوى فضلا عن إعفاءه من الضرائب والرسوم كافة[3].

من خلال التعاريف المتعددة السابقة ومن أجل الوصول إلى تعريف أكثر شمولا للبنك المركزي، يمكننا القول أنه مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي وتقع على عاتقها إصدار العملة ومراقبة الائتمان وتوجيهه بما يدعم عملية النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد.

المطلب الثاني: خصائص البنوك وظائفها.

أولا: وظائف البنك المركزي: هناك عدة وظائف يقوم بها البنك المركزي منها:

❖ **الإصدار النقدي:**

إذ يتولى البنك المركزي عملية الإصدار النقدي والمحافظة على قيمة العملة المحلية كذلك السيطرة على معدلات التضخم وذلك من خلال التحكم في عرض النقد وتقييده وفقا للحالة الاقتصادية[4]. إذ يقوم البنك المركزي بإصدار النقد تبعا للحاجات الاقتصادية للدولة وبما يخدم هدف المحافظة على استقرار قيمة العملة المصدرة والمحافظة على مستويات الأسعار، كما يصدرها استنادا إلى وحدة النقد الرئيسية والتي تشكل أساس القاعدة النقدية وتختلف الفئات المصدرة حسب حجم المعاملات الاقتصادية وتطور المجتمعات ويراعي في النقد المصدر

[1] كريم مهدي الحسناوي، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الاولى، العاتك للنشر، القاهرة، 2011، ص287.

[2] فاتق سقير وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص77.

[3] نفس المرجع السابق، ص17.

[4] إيهاب السوقي، النقود والبنوك، الطبعة الثانية، دار النهضة للطباعة، القاهرة، 2010، ص ص 82-83.

درجة النقدية أي الصفات التي تحملها العملة والتي لايمكن نقلها أو تزويرها، وقد تصدر المصارف المركزية عملات رمزية لتخليد مناسبات وطنية أو عالمية ولا تكون قابلة للتداول[1]. وتعد هذه الوظيفة من مؤشرات استقلالية البنك المركزي من حيث تدخل الدولة في قرار اصدار عرض النقد الخاص بالبنوك المركزية.

❖ المساهمة في رسم السياسة النقدية والمصرفية:

ويقصد بذلك إنه المسؤول عن السياسة النقدية ويشرف على السياسة المصرفية والائتمانية وتنظيمها، والمقصود بذلك توجيه البنوك فيما يتعلق بسعر الفائدة ومدى التوسع في الائتمان ويراقبها لتنظيم الائتمان وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

❖ الملجأ الأخير لجميع البنوك:

ويسمى بذلك بنك البنوك إذ تتعامل جميع البنوك مع البنك المركزي وتقوم بإيداع بعض أموالها السائلة لديه ويمكنها عندما يقتضي الأمر أن تحصل منه على قروض لمواجهة أي التزامات ويقوم في هذا المجال بالرقابة على البنوك بما يكفل سلامة مراكزها المالية.

❖ البنك المركزي كصيرفي ومستشار للحكومة:

ترجع جذور العلاقة بين البنك المركزي والحكومة إلى بداية الصيرفة المركزية إن أن مهمة الإصدار النقدي والقيام بخدمات مصرفية ومالية للحكومة كانت في مقدمة الوظائف التي اضطلعت بها هذه البنوك[3].

إذ تقوم البنوك المركزية بمساعدة الحكومة في مجال رسم السياسة الإنفاقية والضريبية وأساليب تمويل السياسة العامة وتحديد أسعار الصرف وطرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتولي البنوك المركزية وظيفة المستشار المالي للحكومة نابعة من كونها أعلى سلطة تقع على عاتقها تجنب الاقتصاد القومي للآثار السلبية لمشاكل عدم الاستقرار النقدي، وتبرز أهمية هذه الوظيفة من خلال دور البنوك المركزية في تقديم الآراء والمعالجات للحكومة لتمكينها من اتخاذ القرارات التي تعزز وضع الاحتياطات الأجنبية وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وأخيرا يمكن أن تظهر أهمية البنوك المركزية كمستشار من خلال متابعتها للتطورات النقدية والمالية المؤثرة في قيمة العملة المحلية.[4]

---

[1] أكرم حداد، مشهور هنلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص141.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، 2009، ص121.

[3] عوض فاضل الديلمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، المواصل، 1990، ص225.

[4] عفراء هادي السعيد، مرجع سابق، ص285.

❖ **مراقبة البنوك وإدارة الائتمان المصرفي:**

وهي من أهم وظائف البنك المركزي في العصر الحديث نظرا لأهميته التي تحتلها السياسة النقدية عل التأثير في النشاط الاقتصادي[1]. إذ تتجه معظم القوانين الصيرفية في العالم إلى تحويل البنوك المركزية صلاحية مراقبة وتوجيه البنوك بما ينسجم وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة وتفادي أي ممارسة غير سليمة تؤدي إلى الاخلال بالاستقرار الاقتصادي ويستطيع البنك المركزي بلوغ هاذين الهدفين من خلال أساليب متعددة ومتنوعة أهمها[2]:

- ✓ إلزام البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها كاحتياطات نقدية قانونية لدى البنك المركزي.
- ✓ تحديد الحدود العليا للتسهيلات الائتمانية غير المضمونة.
- ✓ تحديد مكونات السيولة وكيفية احتسابها لتمكين البنك المركزي من توجيه الائتمان القابلية الافتراضية للبنوك.
- ✓ تزويد البنك المركزي بإحصائيات دورية وموازنات شهرية وفصلية للتأكد من تطبيق البنوك التجارية للتعليمات الصادرة من قبله

وهناك وظائف أخرى للبنوك التجارية المركزية منها:

- ➢ إجراء عمليات المقاصة بين المصارف.
- ➢ الاحتفاظ باحتياطات القطر من الأرصدة النقدية الأجنبية وإدارتها نيابة عن الدولة.

ثانيا:خصائص البنك المركزي:

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المؤسسات المصرفية والنقدية وهذه الخصائص هي[3]:

- ✓ يقوم البنك المركزي بإصدار العملة والرقابة على المؤسسات المالية كما يقوم بإقراض الدولة أحيانا والبنوك الأخرى.
- ✓ يمسك البنك المركزي مقود الإدارة النقدية وأنه يؤلف جزءا من الإدارة المالية للبلد ومن هذه الزاوية يعد ممثلا للسلطة التي تدير النظام النقدي وتشرف على عمل السير المصرفي والنشاط الائتماني والتحكم بعرض النقد المالي بما يحقق المحافظة على القيمة الداخلية والخارجية للنقد الوطني وتعزيز الإنتاج والاستخدام وتحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية للبلد.

[1] أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص135.

[2] عوض فاضل الديلمي، مرجع سابق، ص294.

[3] دريد كامل الشيب، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010، ص30.

- ✓ هنالك بنك مركزي واحد في معظم بلدان العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية إذ يوجد فيها (12) مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية مركزية ممثلة بمجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم بتنفيذها جميع بنوك الإصدار.
- ✓ إنها مؤسسات لا تعمل من أجل تعظيم الربح وإنما وجدت بهدف تحقيق الصالح العام للدولة.
- ✓ تركيز جل أعمالها مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى.

المطلب الثالث: ميزانية البنوك المركزية.

تنعكس خصائص ووظائف البنك المركزي من خلال الكشف عن الميزانية العامة لهذا البنك والتي تظهر هيكلا عاما لأصول وخصوم بنك الإصدار كمايلي:

الجدول رقم(2-1): كشف الميزانية العامة للبنك المركزي.

الموجودات	المطلوبات
1. الذهب والعملات الأجنبية	1. العملة المتداولة
2. أوراق مالية حكومية	2. الاحتياطات المصرفية المركزي
3. قروض إلى الحكومة	- ودائع المصارف
4. قروض إلى المصارف التجارية	- عملة لدى المصارف
5. موجودات أخرى	3. ودائع حكومية
	4. مطلوبات أخرى وحقوق الملكية

المصدر: عبد المنعم علي و نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الجامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص131.

وفي شرح معالم الميزانية نجد[1]:

أولا: الموجودات:

❖ نجد "الذهب والعملات الأجنبية" التي يحتفظ بها البنك المركزي لأغراض تغطية المدفوعات الخارجية والمحافظة على الاستقرار سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.

[1] نصيرة بن الناقلة ، تقييم السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص ص 49-50.

- ❖ الأوراق المالية الحكومية في شكل سندات حكومية صادرة عن وزارة المالية أو الخزينة ويستطيع البنك المركزي استخدامها في عمليات الصرف المفتوحة.
- ❖ كما قد نجد قروضا حكومية كتسبيقات مباشرة يمنحها البنك المركزي للحكومة.
- ❖ قروض إلى المصارف التجارية نتيجة كون البنك المركزي مصدر السيولة أو الملجأ الأخير للاقتراض بالنسبة لهذه البنوك، وتكون تلك القروض عادة مقابل أوراق مالية تخصم لدى البنك المركزي.
- ❖ أخيرا نجد موجودات أخرى تشكل إما أصولا حقيقية إذا كان البنك المركزي ممتلك لعقارات مثلا، وإما ودائع أخرى لأغراض التعامل الدولي.

ثانيا: من جهة المطلوبات:

- ❖ العملة المتداولة التي يحتفظ بها الجمهور(من غير النظام البنكي).
- ❖ كما نجد الإحتياطات التي تعود المصارف التجارية والتي تتكون من ودائع البنوك (حسابات جارية) لدى البنك المركزي، وكذا العملة التي تحتفظ بها البنوك التجارية قصد تغطية معاملاتها النقدية مع جمهورها، ومجمل ذلك (العملة في التداول والاحتياطات) يمثل القاعدة النقدية.
- ❖ الودائع الحكومية التي يحتفظ بها البنك المركزي بشكل حسابات جارية لصالح الوزارات ومصالح الحكومة بصفته بنك الدولة وأيضا وكيلها في الدفع والاستلام.

كما يحتفظ البنك المركزي بودائع أو حسابات أجنبية جارية لبنوك مركزية أخرى لتسهيل عمليات التجارة الدولية والمدفوعات الدولية الأخرى.

المبحث الثاني: استقلالية البنك المركزي.

إن موضوع الاستقلالية شأنه شأن الموضوعات الاقتصادية المهمة الأخرى، فكانت هناك آراء للسياسيين والاقتصاديين تطالب وتنادي بضرورة استقلالية البنوك المركزية، وبالمقابل توجد آراء لفريق آخر تعارض وتدحض استقلالية البنوك المركزية.

ولذلك سوف نسلط الضوء في هذا المبحث على المفاهيم الأساسية المتعلقة باستقلالية تلك البنوك من حيث المفهوم ومعايير ومقاييس درجة استقلالية البنوك وكذلك أهم نماذج استقلالية البنوك المركزية عبر العالم.

المطلب الأول: ماهية استقلالية البنوك المركزية.

تعني استقلالية البنك المركزي أن البنك يكون مفوضا بالعمل على حماية قيمة النقد، وتحقيق استقرار الأسعار وأن يكون بالتالي مستقلا عن الدولة في إدارة السياسة النقدية، وذلك حرصا على إبعاد السياسة النقدية عن المصالح الضيقة لأعضاء الحكومة والبرلمان، سوف نحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم التعاريف الواردة بشأن استقلالية البنوك المركزية.

مفهوم استقلالية البنوك المركزية:

قد يعتقد البعض أن استقلالية البنوك المركزية تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي والسلطة الاقتصادية المتمثلة بالحكومة في كل شيء، سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي..إلخ، ولكن في الواقع أن البنك المركزي ليس سوى مؤسسة تعمل ضمن الإطار المؤسسي للدولة، وأن السياسة النقدية التي يقوم بإدارتها هي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة[1]، وعليه يمكن أن نستعرض عدة مفاهيم لاستقلالية البنك المركزي نذكر منها:

- عرف مايكل إبدجمان الاستقلالية بأنها: "تعني عدم تأثير صانعي السياسة النقدية بالضغوطات السياسية من جانب الحكومة وأجهزتها المختلفة، أي أن البنك المركزي يسمع آراء الحكومة أو من يمثلها، ولكن القرار الأخير يكون له وحده"، وذلك في معرض حديثه عن استقلال النظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي[2].

[1] حلف محمد الجوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الاشارة الى التجزئة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 57 سنة 2004، جامعة تكريت،كلية الادارة والاقتصاد مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية /مجلد 7/ العدد-23، 2011، ص72.

[2] مايكل أبدجمان، "الاقتصاد الكلي"، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، الرياض، 1988، ص563.

- ❖ وكذلك عرفت استقلالية البنزك المركزية إلى: "حالة انعزال البنك المركزي من الضغط السياسي الذي تمارسه الحكومة، وفيها يتمتع البنك المركزي بحرية كبيرة في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية[1].
- ❖ وهناك مفهوم آخر تركز حول الاستقلالية في ضوء وظيفة البنوك المركزية في رسم وإدارة السياسة النقدية إذ يوضح هذا المفهوم أن الاستقلالية هي:" قدرة البنك المركزي على تصميم وتنفيذ السياسة النقدية بدون تدخل من السلطة الحكومية أو أجهزتها"، أوهي، "وجود بنك مركزي يضع السياسة النقدية دون الاهتمام بأهداف السلطة المالية"[2].
- ❖ وهناك تعريف الاقتصادي الأمريكي ستانلي فيشر للاستقلالي الذي يرى أن استقلالية البنوك المركزية تنقسم إلى نوعين هما[3]:

- ✓ **استقلالية الأدوات:** ويقصد بها قابلية أو قدرة البنك المركزي في وضع وتحقيق أهداف السياسة النقدية، إذن فاستقلالية البنك المركزي تكمن في استقلالية الأدوات، أي قدرة البنك المركزي على اختيار أدواته من أجل تنفيذ أو تحقيق الأهداف المحددة بالقانون، دون البحث عن أخذ الموافقة من الحكومة أو السلطة التشريعية.
- ✓ **استقلالية الأهداف:** يتمتع البنك المركزي باستقلالية في تحديد أهدافه إذ لميكن هناك تحديد دقيق لأهدافه أو أهداف السياسة النقدية من خلال القانون، وقد تصل هذه الحرية ألى أعلى مستوياتها إذ ما أسند البنك المركزي إدارة السياسة النقدية بشكل جيد دون أي تحديد آخر، فيتمتع البنك المركزي بحرية مطلقة في تحديد أهدافه، وإذا كان البنك المركزي مطالب بتحقيق استقرار الأسعار دون تحديد رقم معين فإنه يتمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه.

---

[1] أنظر الى:

– آمية طوقان،" دور المراكز المركزية في إرساء السياسة النقدية"، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، 2005، ص3.

- Mark Swinburne and Marta Castello- Branco, "Central Bank Independence and Central Bank Faction", in the Evolving Rol of Central Banks, I.M.F, Washington,1991, p418.

– نبيل حشاد، "استقلالية البنوك المركزية بين التأكيد والمعارضة"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد1، بيروت، لبنان، 1994، ص87.

[2] أنظر الى:

– أحمد شعبان، محمدعلى، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية – دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص300.

- Nuran Gokbudak, "Central Bank Independence, the Bunds bank experience and the Central bank of the Republic turkey, (Selected discussion papers) C.B.R. of turkey, Ankara, 1997, p162.

[3] محمد صالح القريشي، " اقتصاديات النقود والمصارف والمؤسسات المالية"، عمان، الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، 2009، ص177.

وهناك مفهوم آخر يشير أن استقلالية البنوك المركزية " لا تعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي وانفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وإنما يكون الاتفاق على تحديد هذه الأهداف بين الحكومة والبنك المركزي وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة ومنسجمة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة"، إذ تعرف الاستقلالية من الوجهة القانونية بأنها حجم السلطات الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وإدارتها، ومن أهم إمكانية مساءلة البنك عن تحقيق أهدافه والتركيز على استقرار الأسعار وذلك في ضوء النظام الأساسي للبنك المركزي والدستور[1].

وكذلك عرفت الاستقلالية بأنها تعني: " منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عذله عن أي ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من جهة، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية من جهة أخرى[2].

وفي ضوء المفاهيم المتعددة لاستقلالية البنوك المركزية. يتضح أن هناك ثلاث شروط مسبقة لاستقلالية البنوك المركزية[3]:

- ✓ **الشرط الأول**: يجب أن يكون هناك إطار قانوني وتنفيذي يحدد بشكل واضح تسيير عمل السياسة النقدية، ففي ظل الإطار القانوني ينبغي تحديد استقلالية البنوك المركزية لتجنب أي تعارض مع الحكومة يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، ويجب على البنك المركزي أن يشير إلى ما يريد تحقيقه من أهداف منخلال أدواته المستخدمة.
- ✓ **الشرط الثاني**: الشفافية ويقصد بها أن تقوم البنوك المركزية بفتح المجال للحكومة والجمهور والإطلاع على برامج السياسة النقدية بصورة مستمرة، في صورة تنظيم نشاطات بين البنك المركزي والحكومة،

---

[1] أنظر إلى:

– منصوري الزين، "استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية– واقع وتحديات– الجزائر بدون تاريخ نشر، ص424.

-www .banquecentrale.gov 13/03/2022.

– يسرى السمائري، زكريا الدوري، "البنوك المركزية والسياسة النقدية"، عمان، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، 2006، ص115.

[2] أنظر إلى:

– عياش قويدر، ابراهيم عبد الله، "أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية– بين النظرية والتطبيق"، جامعة الأغواط، 2007، ص10.

– كمال القيسي، "استقلالية البنوك المركزية"، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية/ فانيانشال تايمز، العدد4859، كانون الثاني، 2007، ص1.

[3] T Mboweni, Central bank independence (Speech by Mr T Mboweni, Governor of the South African Reserve Bank, at the Reuters Forum Lecture, held in Johannesburg, on 11 Octobre 2000) P:4.

وأيضا مساءلة البرلمان لشرح الأهداف المعلنة للسياسة النقدية والأدوات التي يستعملها البنك المركزي ليكون الجمهور على إطلاع دائم حول التغيرات والتطورات التي تحدث في السياسة النقدية.

✓ **الشرط الثالث:** إنشاء إطار مؤسسي فعال، أي تنفيذ قرارات متعلقة بالسياسة النقدية دون تدخل السياسة التنفيذية.

وتكمن فعالية البنوك المركزية في أن تتمتع بالاستقلالية في أربع نواحي[1]:

- **الاستقلال الإشرافي:** ويقصد به القوانين أو الإجراءات التي يتم وضعها لكي تحمي المشرفين أثناء مزاولتهم لمسؤولياتهم حتى لا يمكن مقاضاتهم شخصيا عما يقومون به من إجراءات وهذا ما قد يصيب عملية الإشراف بالشلل، كما أن قيام البنك المركزي يدفع أجور مناسبة يؤدي إلى جطب الموظفين الأكثر كفاءة ويحيط من عمليات الرشوة، وهذا ما يزيد من منح المشرفين السلطة الكامة لمنح وسحب التراخيص ووضع القواعد الملائمة.
- **الاستقلال السياسي أو استقلال الموظفين:**

ويقصد به أن نفوذ الحكومة في إجراءات التعيين والإقالة في البنك المركزي قد تكون جزئية أو مستبعدة تماما وتحديد الهيكل التنظيمي وكذلك تحديد الأطوار لأعضاء مجلس الإدارة والشفافية في اتخاذ القرارات.

- **الاستقلال المالي:** والمقصود به مدى قدرة البنك المركزي على منع الحكومة من الحصول على القروض المباشرة من البنك المركزي.

❖ **الاستقلال الوظيفي:** استقلالية البنك المركزي ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق الهدف المحدد وينبغي أن يحدد هذا الهدف بوضوح وأن يعلو على الأهداف الأخرى. فاستقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية، مما يمنح السلطة النقدية الامتياز عن السلطة السياسية، فالبنك المركزي المستقل يقوم بنشر البيانات والإحصاءات المالية والنقدية للجمهور بمنطلق الشفافية من أجل انضباط النظام فيرسم السياسة النقدية وفي تنفيذها.

من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن الاستقلالية يمكن أن ترتكز على جانبي أهداف البنك المركزي وأهداف السياسة النقدية ، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، مع تحقيق التوافق والانسجام مع السياسة العامة للدولة، أي لا يكون هنالك تضارب بين استقلالية البنك المركزي وتحقيق أهداف سياسة الحكومة أو الدولة (والسياسة المالية).

[1] بحوصي مجدوب، "استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، 2012، ص94.

المطلب الثاني: معاييرو مقاييس درجة استقلالية البنوك المركزية.

أولا: معايير استقلالية البنوك المركزية.

هناك مجموعة من المعايير التي يتحدد على أساسها درجة استقلالية البنك المركزي وهي ما يأتي[1]:

❖ **المعيار الأول: الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية.**

إن إسناد عدد كبير من المهام إلى البنك المركزي يجعله غير قادر على تحقيقها مما يوحي بضعف استقلاليته. أما تحديد مهمة أو هدف واحد وبشكل دقيق مع التأكيد على تحقيق الاستقرار بالأسعار كهدف أساس ووحيد للبنك المركزي، فإن ذلك يدل على أن البنك أكثر استقلالية (السويد 2010).

❖ **المعيار الثاني: مدى سلطة وحرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية.**

تختلف الجهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية باختلاف درجة الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي، لأن البنك المركزي المستقل لديه الصلاحية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية بمقتضى التفويض الذي منحه القانون له، أي يتمتع البنك المركزي بحرية دون أن يتلقى أية تعليمات أو توجيهات من قبل الحكومة، والعكس إذا كانت السياسة التنفيذية مسؤولية الحكومة تتولى تنفيذها وتحديد أهدافها.

ففي هذه الحالة يكون دور البنك المركزي المنفذ لتعليمات وتوجيهات الحكومة وكأنه جهاز من أجهزة الدولة.

❖ **المعيار الثالث: الاستقلال المالي للبنوك المركزية (استقلال الميزانية).**

يحتل موضوع الاستقلال المالي أهمية خاصة في توضيح العلاقة بين البنك المركزي والحكومة ومدى استقلاله عنها.

ويقصد بالاستقلال المالي أن البنوك المركزية تكون لها حرية غير مقيدة في وضع ميزانيتها العامة دون تدخل الدولة بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، أما في حالة عدم الاستقلال المالي للبنوك المركزية تقوم الدولة بممارسة ضغوطها المباشرة وغير المباشرة على سياسات البنك المركزي من خلال الحد من حصوله على الموارد المالية اللازمة.

[1] براهيم بوكرشاوي، جميلة بغداوي، تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة (2001-2008) مجلة الباحث، العدد 2، 2020، ص ص 70-71.

❖ **المعيار الرابع: تمويل العجز في الموازنة العامة ومدى الالتزام بشراء أدوات الدين الحكومية.**

شدد ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر على عدم تمويل الحكومة من قبل البنك المركزي، وفي عام 1913 ذكر كينز الشيء نفسه في كلمته لدى افتتاح بنك الاحتياطي الهندي. فإذا كانت النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات يكون هناك عجز يمكن تمويله عن طريق بيع السندات الحكومية أو عن طريق الاقتراض، وعادة ما يقوم البنك المركزي ببيع تلك السندات طوعيا إذا كان البنك مستقلا، ولكن تحت استقلالية البنك المركزي لا تستطيع الحكومة إلزام البنك المركزي على القيام بذلك.

❖ **المعيار الخامس: تعين وإقالة محافظي البنوك المركزية ومدة خدمتهم.**

يؤثر تكوين مجالس إدارات البنوك المركزية على العلاقة بين البنوك والحكومة، ففي بعض الحالات تعد هذه المجالس قناة رسمية للحكومة في التدخل بقرارات البنك المركزي، ففي بعض الدول تقوم الحكومات بتعين معظم أو كل أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي. الأمر الذي يمكن الحكومة من ممارسة تأثيرها من خلال وجودها المباشر في تلك المجالس.

❖ **المعيار السادس: التمثيل الحكومي في إدارة البنك المركزي.**

يؤثر تكوين مجالس إدارات البنوك المركزية على العلاقة بين البنوك والحكومة، ففي بعض الحالات تعد هذه المجالس قناة رسمية للحكومة في التدخل بقرارات البنك المركزي، ففي بعض الدول تقوم الحكومات بتعين معظم أو كل أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي، الأمر الذي يمكن الحكومة من ممارسة تأثيرها من خلال وجودها المباشر في تلك المجالس.

❖ **المعيار السابع: المساءلة والشفافية للبنوك المركزية.**

لا شك أن أهمية وجود نظام كفء للبنك المركزي يتيح بيانات كافية ومناسبة وبتوقيتات محددة مما يمكنه متابعة أداء البنك والتدخل في الوقت المناسب، إلا أن ذلك غير كاف ويستلزم الأمر توفر المعلومات المناسبة عن البنك المركزي للجمهور، إذ أن ذلك يساعد على مكافأة إدارة البنك ومعاقبته وكبار مساهميه بالسرعة الممكنة. لذا يتطلب من البنوك المركزية الملتزمة بالمعايير الدولية أن تنشر معلومات عن تلك العمليات أمام المساهمين وقيام المراجعين الخارجيين بإجراء التقييم لها.

ثانيا: مقاييس استقلالية البنوك المركزية.

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى أهم المقاييس المستخدمة في قياس درجة استقلالية البنوك المركزية[1]:

❖ **مقياس (CWN) (Cukierman, Webb, and Neyapti):**

لقد وضع كوكورمان وويب ونبيتي جدولا خاصا بأهم المتغيرات التشريعية للبنك المركزي المشتقة من قانونه في أربع مجاميع وتتكون هذه المجاميع من ستة عشر متغيرا تشريعيا مختلفا أعطى كل منها درجة ترتيبية بين الصفر وهي أدنى مستوى للاستقلالية والواحد يمثل أعلى مستوى للاستقلالية وهذه المعايير هي:

- **تعيين وعزل مدة خدمة المحافظ:** وأعطيت وزن ترجيحي مقداره (20%) من وزن المعيار بمجمله، وتتكون من أربع فقرات فرعية تتراوح قيمتها بين (0-1).
- **صياغة السياسة النقدية:** وتتضمن ثلاث فقرات فرعية تتراوح قيمتها بين (0-1) من يقوم بصياغة السياسة النقدية وأسلوب حل التعارض بين السلطة التنفيذية والبنك المركزي بخصوص السياسة النقدية. ومشاركة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة وأعطيت وزن ترجيحي مقداره (15%) من الوزن الكلي للمعيار.
- **أهداف البنك المركزي:** إن معيار أهداف البنك المركزي ويتكون من فقرة واحدة تتراوح بين (0-1) وقد أعطي وزنا ترجيحيا مقداره (15%)من الوزن الكلي.
- **الحدود على قابلية البنك المركزي لإقراض القطاع الحكومي:** كالقيود الموضوعة على حجم القرض، المدة، أسعار الفائدة وشروط الاستفادة المباشرة من الإقراض حاز هذا المعيار على أكبر نسبة وفق مقياس كوكورمان حيث بلغ الوزن النسبي لهذا المعيار (50%) من القيمة الإجمالية، ويتكون من ثماني فقرات تتراوح قيمتها بين (0-1)، ولكل نقطة وزن ترجيحي خاص بها.

إن طريقة احتساب الرقم النهائي للاستقلالية تتم بالخطوات الآتية:

- تجميع حصيلة الفقرات المكونة لكل مجموعة من المجموعات الأربع كل على إنفراد تم استخراج معدل كل فقرة.
- ضرب مجموع الفقرة بنسبة الترجيح المحددة لها لاستخراج النسبة الموزونة لها
- جمع النسب الموزونة للفقرات الأربع ويكون الناتج هو الرقم الذي يمثل درجة استقلالية البنك.

[1] براهيم بوكرشاوي، جميلة بغداوي، نفس المرجع السابق، ص71.

❖ **مقياس (GMT) (Grili, Masciandro, and Tabellini):**

ويقيس عدد الإجابات الإيجابية (نعم) على الأسئلة المحددة حول الخواص المؤسسية للاستقلالية، ويميز بين نوعين من الاستقلالية هما:

- **الاستقلالية السياسية:** ويقصد بها قدرة البنك المركزي على اختيار الأهداف النهائية للسياسة النقدية كتحديد مستوى التضخم أو مستوى النشاط الاقتصادي وغيرها من الأهداف.
- **الاستقلالية الاقتصادية:** ويقصد بها قدرة البنك المركزي على اختيار الأدوات التي بواسطتها يحقق أهداف السياسة النقدية،وتعتمد قدرة البنك المركزي هذه على ثلاث خصائص وهي:
  - تعيين مجلس إدارة البنك المركزي ومدى تدخل الدولة فيها
  - علاقة مجلس الإدارة مع الحكومة ومدى اشتراكها المباشر فيه بمن يمثلها كأن يكون وزير المالية

❖ **مقياس (ES) (Ejiffinger and Schaling):**

إن تصميم هذا المقياس مشابه إلى مقياس (GMT) من حيث اعتماده على أسس أو خصائص قدرة البنك المركزي نفسها في اختيار وتحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، لكنه يختلف في أن المعايير الفرعية بدلا من ثمانية كانت ثلاثة فقط غطت مجالات التعيين والعلاقة مع الحكومة والمسؤولية القانونية.

المطلب الثالث: أهم نماذج استقلالية البنوك المركزية عبر العالم.

شهدت السنوات الأخيرة نجاح بعض البنوك المركزية في الحصول على مزيد من الاستقلالية وذلك من خلال تعديل قوانينها بحيث تقلص دور الحكومة في إقرار السياسة النقدية وزاد بالتالي دور البنك المركزي. وقد تم اختيار كل من البنك المركزي الألماني وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كنموذجين للتجارب الرائدة. فيما تم اختيار البنك المركزي اللبناني كنموذج للتجارب الحديثة في مجال الاستقلالية.

أولا:البنك المركزي الألماني.

من الجدير بالذكر أن ألمانيا الاتحادية عندما خرجت من الحرب العالمية الثانية ورثت اقتصادا منهارا والمارك الألماني في أدنى مستوى له، لدرجة أن المواطن كان يحمل سلة مليئة من الماركات ليشتري اثنين أو ثلاثة قطع من الخبز أو صحيفته المفضلة. ولكن عندما استلم وزير المالية شاخت والمستشار ادينارو رئاسة الدولة، كان أهم ما قاما به إعطاء البنك الألماني استقلالية كاملة. وتزامن ذلك بطبيعة الحال مع النظام الديمقراطي الحر والنظام الاقتصادي الحر الذي أطلق طاقات الشعب الألماني الهائلة، فما هي إلا بضع سنوات، حتى كانت ألمانيا الغربية منأكبر وأقوى اقتصاديات العالم، بعكس ألمانيا الشرقية التي أصبحت تحت هيمنة المعسكر السوفيتي وطبيعته الشمولية الديكتاتورية فتدهور اقتصاد ألمانيا الشرقية، لدرجة أن كثيرا من مواطنيها كانوا

يهربون إلى الغربية متحدين جدار برلين، فما أن انهار الستار الحديدي والجدار حتى توحدت ألمانيا، واستطاعت حكومة المستشار الألماني كول أن ترصد مليارات الماركات من أجل هذه الوحدة بين الألمانيين. وتأسيسا على ذلكنرى كيف استطاع الاقتصاد الألماني الحر أن يفعل كل ذلك وكيف يحاصر الفساد من خلال الدولة الديمقراطية ودولة المؤسسات؟ أما في البلاد التي هيمنت فيها الأنظمة السلطوية على الأوضاع فقد انتشر الفساد في ربوع الدولة وحدث صياغ اقتصادي.

إن أسوء ما يحدث لاقتصاد ما هو أن يكون نظام الدولة حاميا للفساد والمفسدين، ويظن المفسدين أنه يقربهم من المسؤولين لا يستطيع أحد اكتشافهم أومحاسبتهم، ورغم كشفهم إلا أنه من المؤسف حقا أنهم لا يتعرضون للمحاسبة القانونية، الحاسمة، رغم إضرارهم بالاقتصاد ومساهمتهم في تدني مستوى المعيشة للملايين من المواطنين، فالذي يحدث في النهاية هو التحلل رغم الدعاية بمحاربة الفساد، ففي الغالب يكون ذلك التحلل مجرد دعوة للمزيد من الفساد، ولا ريب أن هناك فساد في بعض الأنظمة الديمقراطية ولكنه أقل كثيرا من الأنظمة السلطوية، فالديمقراطية بما توفره من حرية التعبير والصحافة والبرلمان والشفافية والفصل والتوازن بين السلطات كل ذلك يؤهل إلى المسائلة، التي تجعل الفساد في أقل مستوى، لكن النظام السلطوي يجعل الفساد منتشرا ومضاعفا مئات المرات.

ويعد البنك المركزي الألماني أكثر البنوك المركزي استقلالية في العالم[1]، حيث منح القانون الألماني للبنك المركزي الألماني الحرية الكاملة في صياغة السياسة النقدية وتنفيذها. وتتمثل أهم مؤشرات ودلائل استقلالية البنك المركزي الألماني بالتالي:

- ✓ يتمتع البنك المركزي الألماني باستقلالية مؤسسية، فهو مسؤول عن تحديد وتنفيذ السياسة النقدية بعيدا عن أي تدخل من جانب الحكومة أو البرلمان أو أية مؤسسة أخرى.
- ✓ تنحصر المهمة الأساسية للبنك المركزي الألماني في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، فهو يمارس اختصاصه ويؤدي وظائفه في إطار هذا الهدف، على الرغم من أن استقلاليته لا تمنع تعاونه مع الحكومة من خلال مساندة السياسة الاقتصادية للحكومة الاتحادية بتقديم العون والمشورة وإبداء الرأي ولكن في الحدود التي يوافق فيها ذلك مع الهدف الرئيسي وهو حماية قيمة العملة.
- ✓ يتمتع البنك المركزي الألماني باستقلالية شخصية، حيث نص قانونه على مجموعة من الإجراءات التي تقيد صلاحية السلطات الاتحادية في تعيين كبار مسؤولي البنك المركزي بهدف الحفاظ على استقلالية البنك والحد من التأثير الحكومي عليه، فمحافظ البنك المركزي الألماني ونائبه يتم تعيينهم من قبل المستشار الألماني بناءا على ترشيح الحكومة الفيدرالية ولمدة ثمان سنوات، أما أعضاء المجلس فيعينوا

[1] أسامة محمد الفولي، عوض الله، "اقتصاديات النقود والتمويل"، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص38.

أيضا بنفس الطريقة ويمكن أن تستمر عضويتهم حتى بلوغهم (68 عاما). أما فيما يتعلق بالإقالة فلم ينص قانون البنك المركزي الألماني على إمكانية إقالة أي من هؤلاء من منصبه إلا إذا رغبوا في الاستقالة أو إذا ارتكبوا أفعالا سيئة السمعة.

- ✓ يتمتع البنك المركزي الألماني باستقلالية الأدوات، مثل سياسة سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ومعدل الاحتياطي القانوني، حيث أتاح القانون للبنك المركزي الألماني الحق باستخدام أدوات السياسة النقدية دون تدخل أي جهة أخرى حتى يتمكن أداء وظائفه وتحديد أهداف السياسة النقدية المناسبة للظروف الاقتصادية السائدة[1].
- ✓ وضع التشريع الخاص بالبنك المركزي الألماني حدودا صارمة على الائتمان المباشر من البنك المركزي إلى الحكومة، إذ نص على أن السلطات العامة لا يمكنها اللجوء إلى الاقتراض من البنك الألماني إلا لمدة قصيرة وفي شكل مبالغ محددة لا يجوز تخطيها[2].
- ✓ لايمكن مسائلة البنك المركزي الألماني من قبل أي جهة حكومية ولكنه يحرص على إعلان أهدافه النقدية والسعي لتحقيقها وبذلك تتيسر مهمة متابعة أدائه في إدارة السياسة النقدية من قبل الرأي العام مباشرة، كما أنه يلتزم بنشر تقرير سنوي ولكنه غير ملزم بتقديمه للبرلمان أو الحكومة.
- ✓ يتمتع البنك المركزي الألماني بالاستقلالية المالية الكاملة، أي أن السلطات الفيدرالية التشريعية أو التنفيذية لا تتدخل في تحديد نفقاته أو في طريق تمويلها.

وإجمالا لما سبق يذكر رئيس البنك المركزي الألماني بأن استقلالية البنك تعني:

- استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان (استقلالية مؤسسية).
- إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات (استقلالية الادوات).
- تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في أرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي (الاستقلالية الشخصية). ويؤكد رئيس البنك المركزي الألماني بأن استقلالية البنك تعني استقلاليته في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، وبما يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة.

[1] Glenn,"Hubbard,Money, Financial system and the economy", Addision Wesley Publishing, 1994, p244.

[2] سهير معتوق، "استقلالية البنك المركزي المصري"، مجلة كلية التجارة، جامعة حلوان، 2002.

ثانيا:بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

يعد بنك الاحتياطي الفيدرالي من البنوك المركزية الزائدة في العالم. تم إنشاءه في عام 1913 ليقوم بدور المقرض الأخير بهدف إشاعة الاستقرار في النظام المصرفي الأمريكي عن طريق إقراض المال إلى البنوك حين يعجز ما لديها من احتياطي عن الوفاء بالتزاماتها، فضلا عن قيامه بإدارة العرض النقدي للدولة[1]، ويتكون بنك الاحتياطي الفيدرالي من (12) بنكا إقليميا اتحاديا، بخص الاتحاديات الفيدرالية وتتمتع هذه البنوك باستقلالية مالية تمثل عاملا مهما في مكافحة الضغوط الخارجية:

وتتمثل أهم مؤشرات ودلائل استقلالية بنك الاحتياطي الفيدرالي بالآتي:

- ✓ من حيث الحرية في إدارة السياسة النقدية، فبنك الاحتياطي الفيدرالي يتمتع بحرية في استخدام أدوات السياسة النقدية كتحديد سعر الخصم الذي يحتاج في كل مرة إلى موافقة مجلس المحافظين الذي يحدد بدوره نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على مؤسسات الائتمان ضمن الحدود التي فرضها القانون فيما تقرره اللجنة الاتحادية للسوق المفتوحة (عمليات السوق المفتوحة) التي تقوم بشراء السندات في السوق المالية وبيعها بغرض التأثير في السيولة.
- ✓ الهيكل التنظيمي لبنك الاحتياطي الفيدرالي: يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الاحتياطي الفيدرالي من ثلاث أجهزة هي:

- **مجلس المحافظين:** ويطلق عليه أحيانا مجلس الاحتياطي الاتحادي، ويتكون من سبعة أعضاء من بينهم الرئيس ونائبه ويكون الرئيس الأمريكي هو المسؤول عن تعيينهم ويستلزم ذلك موافقة الكونجرس لمدة (14) سنة قابلة للتجديد طبقا للقانون ولا يمكن للرئيس أو الكونجرس إلغاء عضوية أي عضو من أعضاء مجلس المحافظين طالما تمت الموافقة على تعيينه.
- **بنوك الاحتياطي الفيدرالي:** وتكون مهمة هذه البنوك تولي عملية المقاصة وإدارة العملة في التداول عن طريق سحب الأوراق التالفة في التداول وإصدار عملات جديدة وتقديم القروض إلى البنوك الأخرى داخل المنطقة والقيام بوظائف الإشراف والرقابة عليها واقتراح سعر الخصم الملائم.
- **اللجنة الاتحادية للسوق المفتوحة:** وتمثل هذه اللجنة حجز الزاوية لصناعة السياسة النقدية داخل نطاق بنك الاحتياطي الفيدرالي، وتتكون هذه اللجنة من (12) عضوا هم رئيس مجلس المحافظين وبقية أعضاء هذا المجلس، وتقوم بتوجيه عمليات السوق المفتوحة لهذا النظام.

- ✓ رأس مال بنوك الاحتياطي الفيدرالي تساهم فيها المصارف التجارية الأعضاء في نظام الاحتياطي الفدرالي، وتقوم هذه البنوك بإدارة الأموال المتاحة بحيث تحقق لها دخلا مناسبا.

[1] بول ساموبلسون وآخرون، "الاقتصاد"، (ترجمة هشام عبد الله)، المملكة الاردنية الهاشمية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص98.

- ✓ يكون الهدف الرئيسي لبنك الاحتياطي الفيدرالي هو الحفاظ على استقرار العرض النقدي والائتمان في المدى الطويل وزيادة الانتاج وتحقيق أعلى معدلات التوظف واستقرار الأسعار في المدى القصير.
- ✓ لا يمكن مسائلة بنك الاحتياطي الفيدرالي من قبل أي جهة حكومية، ويلتزم بتقديم تقرير نصف سنوي إلى الكونجرس.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن استقلالية بنك الاحتياطي الفيدرالي ذات طبيعة قصيرة المدى وغير ملائمة بمعنى أن الكونجرس يستطيع أن يقلص من درجة الاستقلالية التي يتمتع بها بنك الاحتياطي الفيدرالي من خلال اصدار التشريعات اللازمة بذلك، وخير مثال على ذلك المحاولات التي بذلت بالفعل في سبيل الحد من استقلالية بنك الاحتياطي الفيدرالي، والتي كان من أبرزها المشروع الذي قدمه الرئيس الأمريكي إلى الكونجرس في عام 1994 بتحويل هيئة أو مؤسسة واحدة للإشراف على البنوك، وما تمت مناقشته في عام 1993 من قبل لجنة البنوك في الكونجرس فيما يخص العمليات السرية لبنك الاحتياطي الفيدرالي والتي طالبت أعضاء الكونجرس بضرورة أن يقدم بنك الاحتياطي الفيدرالي مزيد من المعلومات إلى الشعب عن عملياته السرية وإخضاعها للمزيد من التدقيق. بالإضافة إلى ذلك ما ناقشته اللجنة المقترحة الخاصة بتعيين الرئيس الأمريكي لرؤساء بنوك الاحتياطي الفيدرالي (12) رئيس بنك، والذين يقوم بتعيينهم مجلس المحافظين في الوقت الحالي.

هذه المقترحات فيما لو أقرها الكونجرس يمكن أن تقلص مندرجة استقلالية بنك الاحتياطي الفيدرالي في المدى القصير وتخفض من درجة استقلاليته في المدى الطويل

المبحث الثالث: استقلالية بنك الجزائر.

يعتبر البنك المركزي الجزائري المؤسسة الأكثر أهمية في النظام المصرفي للجزائر، لما له من صلاحيات ووظائف تجعله يتمركز في قمة هرم النظام المصرفي، وتسمح له بتنفيذ السياسة النقدية، فسنتعرف عليه من خلال هذا المبحث ونتعرف على شأنه وتطوره ومدى استقلاليته.

المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر وتطوره.

تأسس هذا البنك بالقانون رقم 143/62 بتاريخ 1962/03/13 وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية الوطنية المعنوية والاستقلالية المالية. رأسمال البنك هوملك للدولة يتم تعيين كل من المحافظ والمدير العام. وكذا مجلس الإدارة مرسوم من رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير الاقتصاد والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشئات بل المصارف ومع الدولة الممثلة للخزينة العامة.

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع أجنبي وقائم على أساس الاقتصاد اللبيرالي، وقد نتج عن هزيمة فرنسا وخروجها من الجزائر جملة من التغيرات في النظام المصرفي الذي وجدته فيها ومن أهم هذه التغيرات:

- تغيرات قضائية تتمثل في تغيير مقررات المصارف وتوقفها نهائيا عن العمل.
- تغيرات إجرائية و إدارية تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك.
- تغيرات مالية تمثلت فيسحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من مهاجر من المحليين.

وقد نتج عن مجموع تلك التغيرات:

- تقلص شبكة الفروع وكانت شبكة واسعة.
- زوال شبه كامل للمصارف المحلية والصغيرة.
- تصدع البنوك المختصة ولا سيما الزراعية منها.
- استحالة التخطيط الاقتصادي وهو مبدأ اختارته الجزائر المستقلة وسط فوضى الموارد المالية.

أولا: المرحلة الممتدة بين سنة 1962-1986.

تقرر انشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01 جانفي 1963. وبذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر1962[1].

وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية عرض مزدوج ضروري في منظور المهمة المسندة لهذه الهيآة:

- ✓ يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة.
- ✓ بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها.

وبموجب المهام المسندة للبنك المركزي الجزائري في اطار القانون 62-441، نجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك للبنوك وبالتالي تم منعه من القيام بأية عملية مع الخواص ألا في حالة الاستثناء تقتضيها المصلحة الوطنية.

إن الفترة السابقة لعام 1986 قد أظهرت خللا على مستوى تنظيم وأداء النظام البنكي الجزائري. ويتمثل أصل هذا الخلل في التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية وأولويتها وذلك وفقا للآليات وشروط تتحدد أصلا بآليات وأهداف التنمية ذاتها. وبين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل من أجل تطويرها.

ثانيا: المرحلة الممتدة بين سنة 1986-1990.

أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها. وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به.

سجلت سنة 1986[2] الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات. واتخاذه جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض.

[1] محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص194.
[2] نفس المرجع السابق، ص195.

استعاد البنك المركزي في نفس الوقت صلاحياتها فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الاطار بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.

بالإضافة إلى ذلك، أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا الخطط الوطني للقرض.

وجاء في قانون 88-01 ليؤكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري، كما تم تمييزها على الهيئات العمومية بصفتها شخصية معنوية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية.

على هذا الأساس نضع نصوص الإصلاح نهائيا، نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية في دائرة المتاجرة بطرح المبدأ التالي: هل هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها.

تشكل المصادقة على القانون 88-01 و 88-04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الأقل للقطاع العمومي.

وعليه أصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المندرج في اطار الاقتصاد المخطط غير ملائم. وجاء في قانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية فبإمكانية إصدار القوانين والتنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية مراقب مسيري التدفقات المالية من وإلى الخارج بالإضافة إلى مهامه التقليدية.

ثالثا: مرحلة مابعد سنة 1990.

نعطي إعادة التنظيم المتبعة عن القانون المتعلق بالنقد والقرض استقلالية نسبة البنك المركزي. ويعرف قانون النقد والقرض[1] بنك الجزائر في مادته 11 بأنه:

مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية[2].

ويخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية. وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل التجاري. ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 88-01 في 11 جانفي 1988.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الاشارة الى التجربة الجزائرية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ص ص200-201.

[2] نفس المرجع السابق، ص199.

يتضمن البنك المركزي محافظا يساعده ثلاث نواب له ومجلس النقد والقرض ومراقبون يتولون شؤون المديرية والإدارة والمراقبة على التوالي. يعين المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ويعين نوابه بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات، ولا يمكن احالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة عجز أو خطأ فادح.

يتضمن مجلس النقد والقرض الذي يترأسه المحافظ. نواب المحافظ الثلاثة وثلاث موظفين سامين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لخبرتهم وكفاءتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية.

يعمل مجلس النقد والقرض تارة بصفة مجلس إدارة لبنك الجزائر وهو يمتلك عندئذ الصلاحيات العادية الخاصة بمجلس إدارة. كما يتصرف تارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام المنوطة بالبنك المركزي.

تقوم الحكومة باستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي خاص بالمالية

أو النقد كما يمكن لبنك الجزائر اقتراح أي اجراء من شأنه أن يؤثر إيجابا عل ميزان المدفوعات وعلى الوضعية المالية العامة. وعلى تطور الاقتصاد الوطني بصفة عامة. كما يلزم قانون النقد والقرض بنك الجزائر بإطلاع الحكومة على كل أمر من شأنه أن يمس بالاستقرار النقدي.

يتمتع مجلس النقد والقرض بطبيعة الحال بكل الصلاحيات الأخرى الخاصة بأنه سلطة نقدية كتحديد القواعد والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في مجال التغطية وتوزيع أخطار السيولة والملاءة وهو ما يعكس الاهتمام بسير وأمن النظام المالي.

كما يستلزم على اللجنة المصرفية أن تكون حاضرة وأن تمارس العملية الوقائية. ويتجلى هذا الدور الوقائي للجنة من خلال ممارستها في آن واحد لمراقبة قد تصفها بغير المنتظمة ومراقبة التسيير. خاصة وأن القانون يمنحها صلاحية مطالبة أيبنك باتخاذ كل إجراء من شأنه أن يصحح أساليب تسييره. وعلى كل حال فإن اللجنة المصرفية تراقب احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر في مجال تقييم وتغطية الأخطار.

إن إنشاء السوق النقدية في جوان 1998 فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية التدخل في السوق النقدية بصفتها مقترضة. سمحت هذه العملية البنك المركزي بمراقبة هذه السوق وذلك باستعمال أسعار الخصم التي أصبحت أعلى من سعر الفائدة في هذا الاطار بإمكان البنك المركزي أن يعيد خصم السندات المنشاة لتشكيل قروض متوسطة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر كما يمكن تحديد هذه العملية على أن لا يتعدى ثلاث سنوات.

في خصم تطور نشاط السوق النقدية. يؤسس قانون النقد والقرض عمليات السوق المفتوحة المتمثلة في بيع وشراء السندات العمومية.

إلى جانب ذلك تم وضع حد لعلاقة التبعية السابقة بين البنك المركزي والخزينة وهذا بتحديد سقف لكشف الحساب الجاري بنسبة 10% من اجمالي إيرادات الخزينة للسنة المالية المنقضية

كما تم تحديد آجال قصوى مدتها 15 سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة للبنك المركزي على الخزينة وهكذا وفي اطار قانون 90-10 تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة.

المطلب الثاني: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر.

إن معرفة القوانين التي حكمت تأسيس بنك الجزائر وتحديد مهامه إبتداءا من القانون 62-144 المتعلق بإنشاء البنك المركزي ثم الإصلاح المالي سنة 1971، وصولا إلى القانون 86-12 الذي أعاد بعض صلاحيات البنك المركزي، والذي كان محدودا و لم يساير الأوضاع والدليل تعديله بموجب القانون 88-06 الذي اعتبر خطوة في طريق الإصلاحات ثم توسيعها بموجب القانون 90-10 الذي سبق وأن حددنا معالمه سابقا وأخيرا جاء التعديل سنة 2001 والذي اختتم بالأمر 03-11 الصادر سنة 2003.

❖ **من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء:**

نجد أن إدارة البنك برأسها محافظ يساعده 03 نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي يمنعهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى[1].

أما مهامه فتتمثل في[2]:

- تمثيل الدولة في الهيئات المالية الدولية والبنوك المركزية الأجنبية
- الإمضاء باسم بنك الجزائر كل الاتفاقيات والميزانيات وحسابات الميزانية
- تنظيم صالح البنك وتحديد نشاطاته
- تعيين ممثلي البنك المركزي لدى المجالس التابعة لمؤسسات أخرى يراها ذات فائدة
- تحديد مهام وسلطات نوابه وغيرها من المهام الأخرى.

[1] Articles 14,15 de l'ordonnance n: 03-11 du 26 aout 2003 relative à la monnaie et au crèdit.

[2]Articles 16,17 de l'ordonnance n: 03-11 du 26 aout 2003 relative à la monnaie et au crèdit .

❖ من حيث إدارة السياسة النقدية:

يعطي القانون البنك المركزي الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ تنص المادة 35[1] على أن بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاسقرار الداخلي والخارجي للنقد. بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض، السهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية قبل الخارج وضبط سوق الصرف، وهذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.

❖ من حيث درجة تدخل الحكومة[2]:

الحكومة تستشير بنك الجزائر حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل اقتراح يراه إيجابيا على ميزان المدفوعات، حركات الأسعار، وضعية المالية العامة وكل ما يراه مهما لتطور الاقتصاد. ويقوم بنك الجزائر كذلك بإعلام الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي، ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية أن تمده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضعية الاقتصادية للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية. كما يعهد لبنك الجزائر أيضا بمايلي:

- تحديد معايير عمليات القرض مع الخارج، وهو من يمنح القبول عليها ماعدا عندما يتعلق الإقراض من طرف الدولة أو لحسابها
- القيام بتركيز كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية اتجاه الخارج، وتبليغها إلى وزارة المالية
- مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية، وعند الحاجة يمثلها أمام المؤسسات أو المؤتمرات الدولية
- المشاركة في المفاوضات الدولية الخاصة بالمدفوعات، الصرف والمقاصة فهو المكلف بتنفيذها لحساب الدولة.

ورغم ذلك فإن الحكومة ممثلة من وزير المالية يمكنها أن تطرح تعديلات على ما يصدر عن مجلس النقد والقرض من قرارات مرة واحدة[3].

[1] l'ordonnance n: 03-11 du 26 aout 2003 relative à la monnaie et au crèdit .

[2] Articles 36,37 de l'ordonnance n: 03-11 du 26 aout 2003 relative à la monnaie et au crèdit

[3] Articles 63 de l'ordonnance n: 03-11 du 26 aout 2003 relative à la monnaie et au crèdit .

❖ **من حيث هدف السياسة النقدية:**

حسب ما نص عليه القانون في مهام مجلس النقد والقرض[1]، للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية من خلال:

- إصدار النقد كما جاء في المواد 4 و5 من نفس القانون
- تحديد، مسايرة، متابعة وتقييم السياسة النقدية
- تحديد الأهداف النقدية خاصة فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرض
- وضع الأداة النقدية وقواعد الحذر للسوق النقدية
- تحديد أهداف سياسة الصرف وكيفية ضبطه
- وضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف وغيرها من الأعمال

❖ **من حيث مساءلة البنك:**

تقوم فكرة المساءلة في حدها الأدنى على ضرورة قيام البنك المركزي بشرح وتبرير تصرفاته وسياساته، وما ترتب عليها من نتائج سواء في مواجهة الرأي العام بصفة عامة أو من خلال التقارير المنشورة والأحاديث الصحفية المنتظمة أو في مواجهة المؤسسات البرلمانية خلال حلول مستولية أمام لجانها المختصة لعرض سياسته النقدية أو نتائجها لفترات سابقة أو لاحقة[2].

فالاستقلالية في الحقيقة تلقى مزيدا من المسؤولية على عاتق البنك المركزي، وتجعل منه المؤسسة الوحيدة المستولة عن نتائج السياسة النقدية ومدي تحقيق أهدافها، ومما يزيد من عبء تلك المسؤولية الدور الرئيسي للسياسة النقدية في الوقت الحاضر في توجيه النشاط الاقتصادي الكلي في الدولة مما يتطلب نظام مساءلة

وآليات مراقبة قوية لضبط استقلالية البنك المركزي دون الحد منها، وقد حدد القانون نقاطا عديدة لذلك فمنها ماتعلق بالسر المهني أو حال ارتكاب أخطاء جزئية[3].

[1] Articles 62 de l'ordonnance n: 03-11 du 26 aout 2003 relative à la monnaie et au crèdit .

[2] دويدار الفولي، مرجع سبق ذكره، ص267.

[3] عياش قويدر وعبد الله ابراهيمي، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، ملتقى المنظومة المصرفية، الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات–، جامعة الأغواط، ص63.

المطلب الثالث: تقييم الاستقلالية الاقتصادية لبنك الجزائر.

تطلب تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، إحداث إصلاح عميق في إطار ووسائل السياسة النقدية بواسطة القانون 90-10 المؤرخ قي 1990/10/14 التعلق بالنقد والقرض والذي كما أشرنا سابقا أعطى استقلالية واسعة لبنك الجزائر، وفي 2003 تم إحداث تعديل للصلاحيات العامة لبنك الجزائر بواسطة الأمر رقم 03-11، حيث مست في مجملها الاستقلالية العضوية والوظيفية لبنك الجزائر، وتم تكفيله بتنظيم الحركة النقدية، التوجه والرقابة بكل الوسائل الملائمة (بنك الجزائر 2003)، إضافة إلى ذلك أعطت الأحكام التشريعية الجديدة المدعمة بالأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11، إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مبرزا ضرورة استهداف التضخم (بنك الجزائر 2013). ونظرا للصعوبات التي تعرض لها الاقتصاد الوطني منذ عام 2014 تم تعديل قانون النقد والقرض 17_10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 وذلك عبر تعديل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ويعد هذا التعديل الأخير تعديلا ذو طابع انتقالي يكون تنفيذه محدودا في الزمن، وقد تمت صياغة هذا القانون ضمن مادة واحدة وهي المادة 45 مكرر لا يؤثر في مضمون بقية أحكام قانون النقد والقرض، مما أنعكس ذلك على تراجع استقلالية بنك الجزائر وهذا راجع إلى نص أحكام المادة 45 مكرر التي منحت الخزينة حق الإقراض من البنك المركزي وبدون حدود.

وتقاس الاستقلالية الفعلية للبنوك المركزية, من خلال المهام والأهداف المكلفة بها، كما تعمل السلطة النقدية المجسدة في مجلس القرض والنقد، ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر، على تحديد المعايير وضمان التنفيذ الخاص بها. ولمعرفة مدى استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض نعتمد على نموذج Neyapti و Cukierman,Webb لحسابها وهذا النموذج لا يعني بالضرورة قياس درجة الاستقلالية بدقة كبيرة، ولكن بشكل نسبي.

❖ **المعيار الأول: معيار المحافظ.**

والذي يتضمن أربعة مؤشرات فرعية وله وزن نسبي 20%.

➢ **فترة الوظيفة:**

- 6 سنوات بحسب المادة 22 من قانون 90-11، وعليه فدرجة الترتيب تساوي 0.75.
- بحسب المادة 13 من الأمر 01-01، فقد تم إلغاء أحكام المادة 22 من القانون 90-11 ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.
- فترة الوظيفة غير منصوص عليها ضمن الأمر 03-11، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.
- غير منصوص عليها كذلك ضمن الأمر 17-10، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.

- **الجهة التي تعين المحافظ:**

- من قبل رئيس الجمهورية بحسب المادة 20 من قانون النقد والقرض 90-10، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.
- بحسب المادة 10 من الأمر 01-01، فإن تعيين المحافظ يكون بمرسوم رئاسي، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.
- يعين المحافظ من قبل رئيس الجمهورية حسب المادة 13 من الأمر 03-11، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.
- يعين المحافظ من قبل رئيس الجمهورية حسب المادة 13 من الأمر 17-10، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.

- **الرفض أو الطرد من المحافظ:**

- بحسب المادة 22 من قانون النقد والقرض يقال المحافظ لأسباب لا تتعلق بالسياسة النقدية ومنه فإن درجة الترتيب تساوي 0.83.
- بحسب نص المادة 13 من الأمر 01-01, تم إلغاء أحكام المادة 22 من القانون 90-11، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.
- حسب نص المادة 15 من الأمر 03-11، يقال المحافظ في حالة العجزالصحي أو الخطأ الفادح، أي لأسباب لا تتعلق بالسياسة النقدية ومنه درجة الترتيب تساوي 0.83.
- حسب نص المادة 15 من القانون 17-10، يقال المحافظ في حالة العجز الصحي أو الخطأ الفادح، أي لأسباب لا تتعلق بالسياسة النقدية ومنه درجة الترتيب تساوي 0.83.

- **هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة:**

- لايسمح له بشغل مناصب أخرى ماعدا محافظ البنك المركزي وهذا حسب المادة 23 من قانون النقد والقرض "لا يسمح لمحافظ البنك المركزي بشغل مناصب أخرى" ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00.
- لا يمكن للمحافظ أو نوابه تقلدا أي مناصب أخرى خلال مدة ولا يتهم وهذا حسب المادة 03 من الأمر 01-01، ومنه فإن درجة الترتيب تساوي 1.00.
- لا يسمح له بشغل مناصب أخرى ماعدا محافظ البنك المركزي وهذا حسب المادة 14 من الأمر 03-11 المتعلقة بالنقد والقرض، ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00.
- لا يسمح له بشغل مناصب أخرى ماعدا محافظ البنك المركزي وهذا حسب المادة 14 من القانون 17-10 المتعلق بالنقد والقرض، ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00.

وبذلك يمكن حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لمعيار المحافظ كما يلي:

درجة استقلالية المحافظ بالنسبة لقانون 90-10 = (0.75+0.00+0.83+1.00)÷ 4×0.20= 0.129

درجة استقلالية المحافظ بالنسبة للأمر 01-01 = (0.00+0.00+0.00+1.00)÷ 4×0.20= 0.05

درجة استقلالية المحافظ بالنسبة للأمر 11-03 = (0.00+0.00+0.83+1.00)÷ 4×0.20= 0.0915

درجة استقلالية المحافظ بالنسبة لقانون 17-10 = (0.00+0.00+0.83+1.00)÷ 4×0.20= 0.0915

❖ **المعيار الثاني "معيار صياغة السياسة النقدية"**: الوزن النسبي (15%) ويتفرغ على ثلاث مؤشرات فرعية.

➢ **الجهة الموكل لها صياغة وإعداد السياسة النقدية:**

- حسب المادة 56 من الأمر 01-01، فإن الحكومة تستشير بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلق بالأمور المالية والنقدية، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.33.
- بحسب نص المادة 62 من الأمر 03-11، فإن بنك الجزائر هو من يقوم بصياغة السياسة النقدية ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00.
- بحسب نص المادة 62 من القانون 17-10، فإن بنك الجزائر هو من يقوم بصياغة السياسة النقدية ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00.

➢ **حل التنازع:**

- حسب المادة 46 من القانون 90-10، فإن الكلمة الأخيرة في حالة التنازع ترجع إلى بنك الجزائر، ومنه درجة درجة الترتيب تساوي 1.00.
- حسب المادة 46 من الأمر 01-01، فإن الكلمة الأخيرة في حالة التنازع ترجع إلى بنك الجزائر، ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00.
- تنص المادة 62 من الأمر 03-11، على أن يكون القرار الأخير لمجلس النقد والقرض مهما كان مضمونه، وبذلك تكون درجة الترتيب تساوي 1.00.
- تنص المادة 62 من الأمر 17-10، على أن يكون القرار الأخير لمجلس النقد والقرض مهما كان مضمونه، وبذلك تكون درجة الترتيب تساوي 1.00.

➢ **دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة:**

- هذا الأمر غير منصوص عليه من قانون النقد والقرض 90-10، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.00.
- هذا الأمر غير منصوص عليه من قانون النقد والقرض 01-01، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.00.
- هذا الأمر غير منصوص عليه من قانون النقد والقرض 03-11، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.00.
- هذا الأمر غير منصوص عليه من قانون النقد والقرض 17-10، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.00.

وعليه يمكننا حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لمعيار صياغة السياسة النقدية كمايلي:

درجة الاستقلالية بالنسبة لقانون 90-10= (0.00+1.00+0.33)÷ 3×0.15= 0.0665

درجة الاستقلالية بالنسبة للأمر 01-01= (0.00+1.00+0.33)÷ 3×0.15= 0.0665

درجة الاستقلالية بالنسبة للأمر 03-11= (0.00+1.00+1.00)÷ 3×0.15= 0.1

درجة الاستقلالية بالنسبة لقانون 17-10= (0.00+1.00+1.00)÷ 3×0.15= 0.1

❖ **المعيار الثالث: معيار أهداف السياسة النقدية: الوزن النسبي لهذا المقياس (15%).**

- الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها حسب نص المادة 55 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، أهداف تدعم الاستقرار النقدي، لكنها متعارضة مثل هدف الاستقرار النقدي مع هدفالعمالة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تسادي 0.40.
- الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها حسب نص المادة 55 من الأمر 01-01 المتعلق بالنقد والقرض، أهداف تدعم الاستقرار النقدي، وكذلك أهداف متعارضة وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.40.
- الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها حسب نص المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض. أهداف تتناغم والاستقرار النقدي، وبالتالي فإن درجة التريبت تساوي 0.60.
- الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها حسب نص المادة 35 من الأمر 17-10 المتعلق بالنقد والقرض. أهداف تتناغم والاستقرار النقدي، وبالتالي فإن درجة التريبت تساوي 0.60.

إذن فدرجة الاستقلالية في رسم الأهداف ومحالة بلوغها كمايلي:

درجة الاستقلالية بالنسبة لقانون 90-10= 0.40×0.15=0.06

درجة الاستقلالية بالنسبة للأمر 01-01= 0.40×0.15=0.06

درجة الاستقلالية بالنسبة للأمر 03-11= 0.60×0.15=0.09

درجة الاستقلالية بالنسبة لقانون 17-10= 0.60×0.15=0.09

❖ **المعيار الرابع: معيار حدود إقراض الحكومة:** الوزن النسبي لهذا المعيار 50% ويتألف هذا المعيار من ثمانية مؤشرات وهي:

➢ **التسليف الغير المورق:** الوزن النسبي لهذا المؤشر 0.15

- حسب نص المادة 78 من قانون النقد والقرض 90-10 فإن التسليف مسموح به في حدود مرنة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
- حسب نص المادة 78 من الأمر 01-01 فإن التسليف مسموح به في حدود مرنة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
- حسب نص المادة 46 من الأمر 03-11 فإن التسليف مسموح به في حدود مرنة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
- حسب نص المادة 46 من الأمر 17-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11 فإن التسليف مسموح به في حدود مرنة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.

➢ **إقراض توريقي:** الوزن النسبي لهذا المؤشر هو 0.10.

- حسب نص المادتان 76و 77 من قانون 90-10، فإنه يمكن للبنك المركزي أن يخصم أو يقبل خصم الأوراق المالية التي تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر، أي يسمح التسليف التوريقي بحدود صارمة وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.67.
- حسب نص المادتان 76و 77 من قانون 01-01، فإنه يمكن للبنك المركزي أن يخصم أو يقبل خصم الأوراق المالية التي تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر، أي يسمح التسليف التوريقي بحدود صارمة وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.67.
- حسب نص المادة 45 من الأمر 03-11، يسمح التسليف التوريقي بحدود مرنة وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
- حسب نص المادة 45 من القانون 17-10، يسمح التسليف التوريقي بدون حدود وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.00.

- **شروط الإقراض**: والوزن النسبي لهذا المؤشر 0.10

- حسب نص المادة 78 من قانون 90-10 فإنه تم الاتفاق على هذه الشروط بين بنك الجزائر والحكومة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
- حسب نص المادة 78 من الأمر 01-01 فإنه تم الاتفاق على هذه الشروط بين بنك الجزائر والحكومة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
- حسب نص المادة 46 من الأمر 03-11 فإن شروط الإقراض تم الاتفاق عليها بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، بعد الاستماع إلى مجلس النقد والقرض، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
- حسب المادة 46 من القانون 17-10 فإن شروط الإقراض تم الاتفاق عليها بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، بعد الاستماع إلى مجلس النقد والقرض، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.

- **المقترضون المتجملون من البنك المركزي**:الوزن النسبي لهذا المؤشر هو 0.05

- حسب المواد 73،74 و78 من قانون 90-10 فإنه يمكن أن تمنح قروضا للخزينة، البنوك والمؤسسات المالية، وعليه فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
- حسب المواد 73،74 و78 من الأمر 01-01 فإنه يمكن أن تمنح قروضا للخزينة، البنوك والمؤسسات المالية، وعليه فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
- حسب المادتان 43و 46 من الأمر 03-11 فإنه يمكن أن تمنح كشوفا (قروضا) للخزينة والبنوك، وعليه فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
- حسب المادتان 43و 46 من الأمر 17-10 فإنه يمكن أن تمنح كشوفا (قروضا) للخزينة والبنوك، وعليه فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.

- **حدود اقراض البنك المركزي**: ويقابلها الوزن النسبي لهذا المؤشر 0.025

- حسب المادة 77 من قانون 90-10 فإنها عبارة عن نسبة من إيرادات الحكومة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
- حسب المادة 77 من الأمر 01-01 فإنها عبارة عن نسبة من إيرادات الحكومة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
- حسب المادة 46 من الأمر 11-03 فإنها عبارة عن نسبة من إيرادات الحكومة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
- حسب المادة 46 من قانون 17-11 فإنها عبارة عن نسبة من إيرادات الحكومة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.

- **استحقاق القرض:** حيث الوزن النسبي لهذا المؤشر هو 0.025

- حسب نص المادتين 74 و78 من القانون 90-10، تمنح القروض للمؤسسات المالية لمدة سنة على الأكثر، وتمنح كشوفات للخزينة لمدة أقصاها 240 يوم، ويقابل ذلك درجة ترتيب تساوي 0.67.
- حسب نص المادتين 74 و78 من القانون 01-01، تمنح القروض للمؤسسات المالية لمدة سنة على الأكثر، وتمنح كشوفات للخزينة لمدة أقصاها 240 يوم، ويقابل ذلك درجة ترتيب تساوي 0.67.
- حسب نص المادتين 43 و46 من الأمر 03-01، مدة استحقاق القروض تكون أقل من سنة، ويقابل ذلك درجة ترتيب تساوي 0.67.
- حسب نص المادتين 43 و46 من الأمر 17-10، مدة استحقاق القروض تكون أقل من سنة، ويقابل ذلك درجة ترتيب تساوي 0.67.

- **أسعار الفائدة على القرض:** والوزن النسبي لهذا المؤشر يساوي 0.025

- حسب القانون 90-10، فإنها غير منصوص عليها، وبالتالي فإن درجة ترتيبها تساوي 0.25.
- حسب الأمر 01-01، فإنها غير منصوص عليها، وبالتالي فإن درجة ترتيبها تساوي 0.25.
- حسب نص المادة 49 من الأمر 03-11، يجب على أسعار الفائدة لا تتجاوز الحدود الدنيا (1%)، وبالتالي فإن درجة ترتيبها تساوي 0.50.
- حسب نص المادة 49 من القانون 17-10، يجب على أسعار الفائدة لا تتجاوز الحدود الدنيا (1%)، وبالتالي فإن درجة ترتيبها تساوي 0.50.

- **البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة:** والوزن النسبي لها هو 0.025

- حسب نص المادة 76 من القانون 90-10، فإنه ممنوع على بنك الجزائر شراء أو بيع الأوراق المالية من السوق الأولية لصالح الخزينة، وبالتالي فإن درجة ترتيب هذا المؤشر هي 1.00.
- حسب نص المادة 76 من الأمر 01-01، فإنه ممنوع على بنك الجزائر شراء أو بيع الأوراق المالية من السوق الأولية لصالح الخزينة، وبالتالي فإن درجة ترتيب هذا المؤشر هي 1.00.
- حسب نص المادة 45 من القانون 03-11، فإنه ممنوع على بنك الجزائر شراء أو بيع الأوراق المالية من السوق الأولية لصالح الخزينة، وبالتالي فإن درجة ترتيب هذا المؤشر هي 1.00.
- حسب نص المادة 45 من القانون 17-10، يمكن لبنك الجزائر أن يقوم بشراء مباشرة عن الخزينة السندات، وبالتالي على بنك الجزائر شراء أو بيع الأوراق المالية من السوق الأولية لصالح الخزينة، وبالتالي فإن درجة ترتيب هذا المؤشر هي 0.00.

وعليه تكون استقلالية هذا المعيار وفق تعديلات قانون النقد والقرض كمايلي:

✓ **درجة الاستقلالية بالنسبة بالقانون 90–10**:

$$(0.33\times0.15)+(0.67\times0.10)+(0.33\times0.10)+(0.33\times0.05)+(0.33\times0.025)+(0.67\times0.025)+(0.25\times0.025)+(1.00\times0.025)=0.2222$$

✓ **درجة الاستقلالية بالنسبة للأمر 01–01**:

$$(0.33\times0.15)+(0.67\times0.10)+(0.33\times0.10)+(0.33\times0.05)+(0.33\times0.025)+(0.67\times0.025)+(0.25\times0.025)+(1.00\times0.025)=0.2222$$

✓ **درجة الاستقلالية بالنسبة للأمر 03–11**:

$$(0.33\times0.15)+(0.33\times0.10)+(0.33\times0.10)+(0.33\times0.05)+(0.33\times0.025)+(0.67\times0.025)+(0.50\times0.025)+(1.00\times0.025)=0.1945$$

✓ **درجة الاستقلالية بالنسبة للقانون 17–10**:

$$(0.33\times0.15)+(0.00\times0.10)+(0.33\times0.10)+(0.33\times0.05)+(0.33\times0.025)+(0.67\times0.025)+(0.50\times0.025)+(0.00\times0.025)=0.1365$$

ويجمع الاستقلالية للمعايير الأربعة لنموذج Neyapti و Cukierman Webb نحصل على الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر عبر مختلف التشريعات المعدلة لبنك الجزائر كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2): قياس درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض وإبراز التعديلات الطارئة علية.

قانون النقد والقرض وأبرز التعديلا الطارئة عليه		10/90	01/01	11/03	10/17
المعايير	الوزن	درجة الترتيب	درجة الترتيب	درجة الترتيب	درجة الترتيب
المعيار الأول: معيار المحافظ	0.20	0.129	0.05	0.0915	0.0915
فترة الوظيفة		0.75	0.00	0.00	0.00
تعيين المحافظ		0.00	0.00	0.00	0.00
الرفض في الطرد		0.83	0.00	0.83	0.83
هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة		1.00	1.00	1.00	1.00
المعيار الثاني: معيار صياغة السياسة النقدية	0.15	0.0665	0.0665	0.1	
من يصوغ السياسة النقدية		0.33	0.33	1.00	
من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض		1.00	1.00	1.00	1.00
دور البنك في إعداد الموازنة		0.00	0.00	0.00	0.00
المعيار الثالث: معيار أهداف السياسة النقدية	0.15	0.06	0.06	0.09	0.09
المعيار الرابع: معيار حدود إقراض الحكومة	0.50	0.2222	0.2222	0.1945	0.1365
التنسيق الغير المورق	0.15	0.33	0.33	0.33	0.33
التنسيق المورق	0.10	0.67	0.67	0.33	0.00
شروط الإقراض	0.10	0.33	0.33	0.33	0.33
المقترضون المحتملون من الصرف	0.05	0.33	0.33	0.33	0.33
حدود إقراض البنك المركزي	0.025	0.33	0.33	0.33	0.33
استحقاق القرض	0.025	0.67	0.67	0.67	0.67
أسعار الفائدة على القرض	0.025	0.25	0.25	0.50	0.50
البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة	0.025	1.00	1.00	1.00	0.00
درجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض وأبرز التعديلات الطارئة عليه	1.00	0.4777	0.3987	0.476	0.418

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على:

-القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، مؤرخ في 18 أفريل 1990.

-الأمر ؤقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 1990، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، مؤرخ في 28 أفريل 2002.

-الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، مؤرخ في 27 أوت 2003.

-القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 57، مؤرخ في 12 أكتوبر 2017.

إذا قمنا بمقارنة بسيطة بين مختلف نسب الاستقلالية الموضحة في الجدول رقم ()، نستنتج بأن الاستقلالية حققت أكبر درجة لها وفقا لقانون النقد والقرض 90-10 ثم تراجعت وفق الأمر 01-01 من 0.4777 إلى 0.3987، وهو ما يفسر إلغاء أحكام المادة 22 منقانون النقد والقرض 90-10، أي تراجع الاستقلالية العضوية لمؤشر فترة ولاية المحافظ وأسباب إقالته، لترتفع من جديد بموجب الأمر 11-03 إلى 0.476 بسبب الصلاحيات التي أعطيت لبنك الجزائر والتعديلات التي مست أحكام موارده، لتتراجع إلى 0.418 بموجب قانون 17-10 وهذا راجع إلى نص أحكام المادة 45 مكرر التي منحت الخزينة حق الاقتراض من البنك المركزي وبدون حدود.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن البنوك المركزية المالية تحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو مؤسسة الهيئة التي تتولى إصدار البنكبوت وتضمن وسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، حيث يستند في عمله على نظم اقتصادية وأموال مصرفية وظروف سياسية واجتماعية معينة.

إن موضوع استقلالية البنوك المركزية غاية في الأهمية كونه يتضمن فعالية السياسة النقدية بما يساعد على تحقيق أهداف البنك المركزي المنشودة وعلى رأسها تحقيق استقرار الأسعار، ولكن شرط عدم إهمال شروط الشفافية والمساءلة، لأن البنك المركزي يبقى مسؤولا لا أمام السلطة السياسية في حالة ارتكاب خطأ يهدد سلامة الاستقرار النقدي بصورة خاصة والاقتصادي بصورة عامة.

كما عملت الجزائر على تغيير نمط اقتصادها وإصلاح نظامها البنكي تماشيا والتطورات الحاصلة وهذا ما ألزمها إحداث العديد من الإصلاحات في المجال النقدي والمالي وأهمها قانون النقد والقرض 90-10 وما تلاه من تعديلات والذي أعطى وبصفة عامة استقلالية نسبية لبنك الجزائر.

الفصل الثالث:

بنك الجزائر ودوره في استهداف التضخم خلال الفترة (2010-2020)

تمهيد:

تعتبر مشكلة التضخم من بين أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري منذ عقود، مما أثر ذلك على النشاط الاقتصادي و الأوضاع الاجتماعية، و رغم التدابير التي اتبعتها ادارة السياسة النقدية و التي ادت إلى حصول استقرار في معدلات التضخم و احيانا انخفاضها خلال فترة(2010 – 2020)، إلا أن هذه المشكلة ال تزال تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، ويعزى استمرار هذه المشكلة إلى تعدد الأسباب المؤدية لها و التي تظهر من خلال الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، عجز العرض المحلي من السلع و الخدمات في مواكبة التغير في الطلب الكلي بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي و عدم الاستغلال الأمثل للطاقات و الموارد الاقتصادية والتي بدورها ادت إلى عدم تناسب الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي مع الزيادات الكبيرة في العرض النقدي ومن تم ارتفاع الضغوط التضخمية.

وسنتطرق في هذا الفصل بعنوان بنك الجزائر و دوره في استهداف التضخم خلال فترة (2010-2020) الذي يتضمن ثلاث مباحث و هي:

المبحث الأول: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة(2010–2020).

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2010–2020).

المبحث الثالث: استراتيجية بنك الجزائر في استهداف التضخم خلال الفترة(2010–2020).

المبحث الأول: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010_2020.

يعد التضخم من الظواهر المخلة بالاقتصاد والتي تستلزم معاجلتها للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي في الجزائر.

المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر.

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وذلك يرجع لعدة أسباب منها أسباب داخلية و أخرى خارجية، و الجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر:

الجدول رقم (03-01): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010_2020.

السنة	معدل التضخم (%)
2010	3,91
2011	4,52
2012	8,89
2013	3,26
2014	2,92
2015	4,78
2016	6,40
2017	5,59
2018	4,27
2019	1,95
2020	3,52

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (33-53).

نلاحظ من الجدول السابق أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب خلال الفترة 2010-2020،والملاحظ عقب السنوات السابقة ارتفاع معدلات التضخم إلا أنهانخفض أو تراجع معدل التضخم في 2010 إلى 3,91% نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الأورو، بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار وذلك بالرغم من تسجيل ارتفاع قوي في هذه السنة في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بكثرة

والذي بلغ 7%، وسرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع في سنة 2011 إذ بلغ 4,52%، حيث تسبب المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية الذي كان في ارتفاع في تأثير أقوى للتضخم المستورد، فضلا عن أن النمو القوي للكتلة النقدية والناتج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية في هذه السنة أدى إلى ارتفاع الأسعار،بالإضافة إلى وجود صدمة على الطلب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور في هذه لسنة.

وتحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012، فضلا عن أثر السعر في بعض الموارد الطازجة(لحم الغنم.....)،واصل معدل التضخم ارتفاعه ليبلغ 8,89 %في سنة 2012 وهو المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية، في سنتي 2013 و2014 انخفض معدل التضخم إلى3,26 % و2,92 %على الترتيب، فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3,26%مقارنة بالسنة الماضية، وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012.

عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4,78 % في سنة 2015 ثم 6,4% في سنة 2016، ولايبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة....)، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

أما خلال فترة (2017_2020)، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية بـ 8,38 %و11,10 % في سنتي 2017و2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4,27 % في سنة 2018 مقابل 5.59%في سنة 2017،ليبلغ 1,95 %في سنة 2019،ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية، ليرتفع قليلا في سنة 2020 الى 3.52 %.

المطلب الثاني: أسباب ارتفاع معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010–2020.

تعددت آراء الاقتصاديين حول العوامل المسببة للتضخم في الجزائر، فمنهم من أرجع ذلك إلى أسباب داخلية تتعلق بطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم في البلد، ومنهم من رأى أن أسباب التضخم تعد أسباب خارجية ترتبط بارتفاع عملية الاستيراد من العامل الخارجي.

أولا: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر.

تعددت الأسباب الداخلية المؤدية إلى مشكل التضخم في الجزائر و أهمها[1]:

- **زيادة الطلب المحلي وارتفاع تكاليف الانتاجية:** ومن بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الانتاجية في كثير من القطاعات الاقتصادية الجزائرية هو انخفاض مستوى الانتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخاصة في حالة عدموجود قيود سعرية على المنتجات النهائية، حيث يكون بإمكان المنتج نقل تكاليف إضافية إلىالمستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار.
- **زيادة الكتلة النقدية:**لقدأشار تقرير بنك الجزائرالسنوي لسنة 2014 إلى أن المعروض النقديM2(باستثناء الودائع في قطاع الهيدروكربونات) هو العامل الرئيسي المحدد للتضخم على مدى الفترات السابقة إلى غاية 2014 ،إذ يبين تحليل المعطيات الخاص بهذه الفترة إلى أن المعروض النقدي M2(باستثناء الودائع في قطاع الهيدروكربونات والودائع بالعملات الأجنبية، مقابلات صافي الأصول الخارجية والأصول المحلية الناجمة عن نمو القروض المقدمة للاقتصاد يساهم في 70,7% من إجمالي التضخم، و يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية في الجدول التالي:

[1] لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة ارتقاء البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 2، العدد 2، 2021 ،ص44.

الجدول رقم (03-02): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010_2020الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنة	الكتلة النقدية
2010	8280.7
2011	9929.2
2012	11167.2
2013	11577.2
2014	13686.7
2015	13704.6
2016	13816.3
2017	14976.6
2018	16157.8
2019	17126.3
2020	18976.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (33-53).

نلاحظ من الجدول السابق أن الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010 -2020 تميزت بالارتفاع المستمر، ويرجع ذلك إلى السياسة التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية تنفيذا لبرامجها الاقتصادية التي باشرتها قبل سنة 2010 و التي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، حيث تراوح معدل نمو الكتلة النقدية ما قبل سنة 2010 إلى سنة2014 باستثناء سنة2013 ما بين 10,94%و21,50%، فخلال فترة 2010-2014 في ظل فترة التنمية المستدامة ارتفعت الكتلةالنقدية إلى 13.686,70مليار دينار.

بعد التباطؤ المسجل في معدل نمو الكتلة النقدية في سنتي 2015 و2016 الناجم عن انهيار أسعار النفط وتراجع الصادرات من المحروقات وتجميد بعض المشاريع، واصلت الكتلة النقدية نموها خلال سنة 2017 و2018 بمعدلات مرتفعة نسبيا بلغت،8,38 %و11,10% على التوالي، وبهذا ارتفعت الكتلة النقدية إلى 14976.6مليار دينار ف 16.636.8 مليار دينار، و استمر في الارتفاع ليصل سنة 2019و سنة 2020 الى 17126.3 مليار دينار و18976.1 مليار دينار على التوالي ،ويفسر هذا الارتفاع بتسجيل زيادة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك بـ 20,5 % تزامنا مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات، وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ فضلا عن مواصلة بنك

الجزائر عمليات ضخ السيولة والتي مسحت بتعويض الانخفاض المتواصل للسيولة المصرفية الناجم عن انخفاض أسعار النفط، وضمان مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد.

- **سيطرة المجال غير الرسمي**:سيطرة المجال غير الرسمي في الجزائر على مجال واسع من أقسام المنتوجات، حيث تنفق الأسر تقريبا كامل دخلها في هذا السوق لشراء السلع الاستهلاكية، كذلك كبر حجم الكتلة النقدية المتداولة بالعملة الصعبة في السوق غير الرسمي تعرقل دور السياسة النقدية لبنك الجزائر من خلال الوساطة المالية غير الرسمية، ووجود السوق غير الرسمي في الجزائر يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار مما يولد ضغوطا تضخمية[1].

ثانيا: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر.

- **التضخم المستورد**:يحدث التضخم المستورد نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، خاصة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة،فهو ينتج عن تأثير ارتفاع أسعار السلع التي يتم استيرادها، والتي تؤدي إلى رفع أسعار السلع المحلية لاحقا، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس درجة التبعية إلى الخارج، فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، أما إذا طغت السلع التجهيزية و الوسطية الموجهة للعملية الانتاجية على الواردات فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الانتاجية بشكل غير مباشر ويأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع[2].

[1] معمري ليلى، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، الجزائر، العدد 6، 2016، ص127.

[2] حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970–2005)، دراسة قياسية اقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص57.

الجدول رقم(03-03): تطور واردات الجزائر خلال الفترة 2010_2020.الوحدة: ميلون دولار

السنة	الواردات
2010	40212
2011	47300
2012	50376
2013	54903
2014	58330
2015	51646
2016	46727
2017	46059
2018	48537
2019	44632
2020	35547

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (32-41-53).

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا الارتفاع المستمر في الواردات الجزائرية خلال الفترة(2010_2015) حيث بلغت أعلى مستوى لها بـ58,580 مليون دولار في سنة 2014،ويرجع ذلكلارتفاع أسعار النفط فضلا عن السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر خلال هذه الفترة والتي تم الاعتماد فيها على زيادة حجم الواردات، و بخلاف الفترة السابقة، شهدت الفترة(2015_2020)، باستثناء فترة 2018 التي عرفت ارتفاع طفيف، انخفاض في قيمة الواردات منتقلة من 58,5850مليون دولار في سنة 2014 إلى 51,702 مليون دولار في سنة 2015 ف 41,935 مليون دولار في سنة 2019، وذلك على خلفية تراجع احتياطيات الصرف الأجنبي نتيجة انهيار أسعار النفط في منتصف سنة 2014،وهو ما فرض على بنك الجزائر اتخاذ جملة من التدابير لاحتواء تزايد الواردات والمتمثلة[1]:

- ✓ تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد، من طرف البنوك للوضعية المالية للمستورد عند توطين عملية الاستيراد.

[1] بنك الجزائر، أفريل 2007، مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السياسة النقدية المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، ص20-21.

- ✓ تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبة إلى أصولها الخاص، والذي انتقل من 2 إلى1، أي من مرتين الأصول الخاصةإلى مرة واحدة لهذه الأصول.
- ✓ إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني، لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين و الأنظمة المعمول بها.
- ✓ تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

المطلب الثالث: الإجراءات و التدابير المنتهجة للحد من ظاهرة التضخم في الجزائر.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الإجراءات المتخذة للحد من ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة 2010_2020 و خاصة تلك المنتهجة من طرف بنك الجزائر بصفته المسؤول الأول عن الاستقرار النقدي، و يمكن وضع هذه الإجراءات في النقاط التالية:

- ❖ تميز السداسي الثاني لسنة 2010 بتدابير قانونية جديدة متعلقة بالنقد والقرض (الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26-08-2010)، تعمل على إرساء قوانين لاستقرار الأسعار كهدف واضح للسياسة النقدية وبغرض متابعة هدف التضخم عزز بنك الزائر التوقعات ذات الأجل القصير لمعدل التضخم بواسطة نموذج ARIMAوإن كان ذلك ضمنيا في سنة 2010[1].
- ❖ في ظل الزيادات القوية والفجائية في بداية سنة 2011 لأسعار التجزئة للمنتجات الفلاحية المستوردة، اتخذت السلطات العمومية بعض التدابير الرامية لضبط هذه السوق وللحفاظ على القدرة الشرائية للفئات المعوزة، وتتمثل في[2]:
  - ✓ الغاء الحقوق الجمركية والمقدرة بـ 5 %على الاستيراد للسكر الأحمر والمواد الأساسية التي تدخل في
  - ✓ صناعة الزيوت الغذائية.
  - ✓ الغاء الرسم على القيمة المضافة بنسبة 17 %على السكر الأحمر وعلى المواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية.
  - ✓ إعفاء النشاط الانتاجي ومعالجة وتوزيع الزيوت الغذائية والسكر من الضريبة على أرباح الشركات، وتقدر هذه الضريبة بـ 19 %بالنسبة للنشاطات الانتاجية وبـ 25 %بالنسبة لنشاطات التوزيع.
  - ✓ إعفاء السكر الأبيض من حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع عند الاستيراد لوضع حد لوضعية الاحتكار على بعض الأسواق.
  - ✓ تنخفض هذه الاعفاءات الاستثنائية المتراكمة من سعر التكلفة بنسبة 41%.
- ➢ اتخذ بنك الجزائر في 2013 إجراءات ضمن السياسة النقدية من أجل تخفيض الأثر التضخمي للفائض الهيكلي للسيولة المصرفية، إذ تم تثبيت المبلغ الإجمالي لامتصاص السيولة عند حوالي 1350 مليار دينار بعد تعديله نحو الارتفاع في أفريل 2012 من (1100 إلى 1350 مليار

[1] بنك الجزائر، جويلية 2011، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص185.

دينار)، كما قام بإدخال آلية استرجاع السيولة لـ 6 أشهر بمعدل فائدة 1,5 %في منتصف جانفي 2013 .

- إضافة إلى تمديد فترة نضج استرجاع السيولة، فضلا عن ذلك قام برفع معدل تشكيل الاحتياطات الإجبارية في ماي 2013 إلى 12%بعد تعديله بنقطتين مئويتين في ماي 2012(من 9 %إلى 11%)[1].

توقعا لكل مخاطر التضخم الكامنة، اتخذ بنك الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2018 إجراءات ذات طابع نقدي بغية تعقيم أي فائض للسيولة، من خلال أدواته الخاصة بتسيير سياسته النقدية[2].

- إعادة تفعيل عمليات امتصاص السيولة، ابتداء من جانفي 2018.
- تعقيم جزء من فائض السيولة الناجم عن موارد التمويل غير التقليدي الموجهة لسوناطراك.
- رفع معدل الاحتياطات الإجبارية من 4 %إلى 8 %في بداية سنة 2018 ثم إلى 10 % في جوان 2018.

[1] بنك الجزائر، نوفمبر 2019، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص173-174.

[2] بنك الجزائر، ديسمبر 2018، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018، ص21.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

عرفت الجزائر بالعديد من التطورات و التي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج، الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموما وبالسياسة النقدية بصفة خاصة و التي سنطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة2010- 2020.

بصدور قانون النقد والقرض90 /10 أعيد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990م، حيث تم التجسيد الفعلي لفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية و تم وضع سقف للتمويل بالعجز القابل للاسترداد سنويا، فضلا عن إلغاء الاكتتاب الاجباري للبنوك التجارية في سندات الخزينة، الأمر الذي ترتب عن تفعيل السوق النقدي وإرجاع السياسة النقدية لمكانتها كأداة ضبط اقتصادية.

وقد تميزت الجزائر قبل سنة 2010 بالإنعاش الاقتصادي، وهو عبارة عن برامج متوسط الأجل يهدف لتحقيق الاستقرار الوطني من خلال توفير مناصب الشغل والتحكم في معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمار، و في خلال هذه الفترة شهدت السياسة النقدية تطورات مهمة من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهم أدوات السياسة النقدية. ومن بين التطورات وضع قوانين و أوامر منها[1]:

- القانون 04-10 ،جاء هذا الأمر في 26 أوت 2010 ليعدل ويتمم الأمر 03-11 من أجل تكييف المنظومة القانونية مع الأوضاع الاقتصادية وإعطاء صلاحيات واسعة جدا لبنك الجزائر في مجال عمل ومراقبة وسلامة النظام المصرفي وإدارة السياسة النقدية، حيث أعفى هذا الأمر بنك الجزائر من التزامات التسجيل في السجل التجاري وكذلك الضرائب والرسوم لكل العمليات المرتبطة بنشاطاته مهما كانت طبيعتها.
- جاء القانون رقم 17-10 المؤرخ ي 11 أكتوبر 2017 ليعدل ويتمم الأمر 11/03المعلق بالنقد والقرض وقد تضمن هذا القانون تعديل واحد متمثل فيما يلي:

المادة 45 مكرر للقانون المتعلق بالنقد و القرض 10/17 تعدل المادة 45 من الأمر03/ 11فبموجب هذه المادة" يقوم بنك الجزائر وبشكل استثنائي و لمدة خمس سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة بشكل مباشر، وذلك بغرض تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار" من خلال هذه المادة يرخص القانون لبنك الجزائر بصفة استثنائية وخلال فترة لا تتعدى

[1] موسى بوشب، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013، مجلة المعارف، العدد 2015، ص94.

خمس سنوات القيام بالشراء المباشر للسندات التي تصدرها الخزينة قصد تغطية حاجيات تمويل الخزينة و تمويل تسديد الدين العمومي الداخلي والسماح للخزينة عند الحاجة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمارات بموارد في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات أو التمويلات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي[1].

أولا:تطور الكتلة النقدية:

تعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد، وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية[2]:

- **النقود الورقية:** تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية،وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.
- **النقود الكتابية:** تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية و ودائع الحساب الجاري وصناديق التوفير و الأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر.
- **أشباه النقود:**وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، وهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M2، تمكن بنك الجزائر من التحكم في معدات نمو الكتلة النقدية مقارنة مع تلك المحددة من قبل مجلس النقد والقرض وهذا يعكس قدرته على ضبط العرض النقدي بالأدوات التي استعملها، والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر.

[1] المادة 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 ليعدل ويتم الأمر 03-11.

[2] إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص30.

الجدول رقم (03–04):تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة2010_2020.الوحدة: مليار دينار

السنة	النقود الورقية	النقود الكتابية	أشباه النقود	النقود M1	الكتلة النقدية M2
2010	2098,6	3657,8	2524,3	5756.4	8280.7
2011	2571.5	4570.2	2787.5	7141.7	9929.2
2012	2952.2	4885.2	3329.8	7837.4	11167.2
2013	3204.0	4681.5	3691.7	7885.5	11577.2
2014	3658.9	5944.1	4083.7	9603.0	13686.7
2015	4108.1	5153.1	4443.4	9261.2	13704.6
2016	4497.2	4909.8	4409.3	9407.0	13816.3
2017	4716.9	5549.2	4708.5	10266.1	14974.6
2018	4926.8	5998.4	5232.6	10952.2	16157.8
2019	5437.6	6157.3	5531.4	11594.9	17126.3
2020	6138.3	7080.0	5757.8	13218.3	18976.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (29-49-53).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الكتلة النقدية في تطور سنة تلو الأخرى، حيث قدرت الكتلة النقدية في سنة 2010 ب 8280.7 مليار دينار إلى 13686,7مليار دينار في سنة 2014 وهذا راجع إلى تطبيق السياسة النقدية التوسعية واستمرت بالنمو إلى غاية 2016 شهدت انخفاضا جزئيا مقارنة بالسنوات السابقة أين سجلت معدلات نمو ضعيف للكتلة النقدية 2015راجع جزئيا للانخفاض الحاد في ودائع قطاع المحروقات، أما في سنة 2016 يكمن مصدر الانخفاض في ودائع القطاعات خارج المحروقات(3,2% –)بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة(2,6%) لتعود للارتفاع مجددا حيث بلغت 18976.1مليار دينار في ديسمبر سنة 2020.

ثانيا: تطور مقابلات الكتلة النقدية:

هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام المصرفي، لذلك فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى الأجزاء المكونة والمقابلة لها بتغيراتها انخفاضا و ارتفاعا، وتمثل هذه المقابلات حقوقا تظهر في جانب الأصول من ميزانية البنوك، وهذه المقابلات تتكون من عناصر ثلاثة وهي[1]: الأصول الخارجية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد والقروض المقدمة إلى الخزينة.

- **تطور الأصول الخارجية:** تتيح الأصول الخارجية خلق حقوق على باقي العامل، أي أنها تقيس إمكانيات البلد للتكفل باحتياجاته التي يستوردها ي للأجل القصير، وتشمل هذه الأصول مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية، صادرات السلع والخدمات والمداخيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الداخل.
- **القروض المقدمة لاقتصاد الوطني:** هي عبارة عن القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين وذلك من أجل مواجهة احتياجاتهم ونميز بين نوعين من هذه القروض:
  - ✓ القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين بمقدار معين باستعمال الشيكات أو التحويلات.
  - ✓ القروض المقدمة من طرف البنك المركزي إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، حيث يتم تقديم هذه القروض على أساس القيام بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء تعاملها مع الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لبنك الجزائر بصفته الملجأ الأخر.
- **القروض الممنوحة إلى الدولة:** تتمثل القروض الممنوحة إلى الدولة الممثلة في الخزينة العمومية في التسبيقات التي يمنحها البنك الجزائر للخزينة العامة، الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.

والجدول التالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020):

[1] على صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013 مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 7، المجلد 4، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2014، ص30-31.

الجدول رقم (03-05):تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة2020-2020.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	قروض الدولة	قروض الاقتصاد	الموجودات الخارجية
2010	**3510,9**	**3268,1**	**11997,0**
2011	**3406,6**	**3726,5**	**13922,4**
2012	**3116,3**	**4287,6**	**14940,0**
2013	**3235,4**	**5156,3**	**15225,2**
2014	**1992,4**	**6504,6**	**15734,5**
2015	**567,5**	**7277,2**	**15375,4**
2016	**2682,2**	**7909,9**	**12596,0**
2017	**4691,9**	**8880,0**	**11227,4**
2018	**6325,7**	**9976,3**	**9485,6**
2019	**7019,9**	**10857,8**	**7598,7**
2020	**9353,5**	**11182,3**	**6518,2**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (29-49-53).

بلغ صافي الموجودات الخارجية خلال نهاية سنة2010،11997مليار دينار، حيث ارتفعت هذه الأخيرة ب10,2% وحسب الوضعية النقدية لسنة 2011 عودت التوسع النقدي خلال تلك الفترة ما أدى إلى نمو كبير لقروض الاقتصاد وزيادة معتبرة للموجودات الخارجية التي بلغت خلال السداسي الثاني من سنة2011 زيادة ب10,36%،وهذا ما يوضح صلابة الوضعية المالية الخارجية، وعرفت الموجودات الخارجية لسنة 2013ماهو مقدر ب15225,2مليار دينار حين قدرت قروض الدولة لنفس السنة ب3235,4مليار دينار أما لسنة 2014 فقدرت قروض الدولة ب1992,4مليار دينار.

وهذا يدل على عدم السيطرة في معدل نمو الكتلة النقدية ويدل هذا التزايد في الكتلة النقدية إلى الارتفاع الذي سجلته قيمة الأرصدة الخارجية الصافية، وقدرت الكتلة النقدية نهاية 2013 بقيمة 11941,51مليار دينار مقابل 11015,14 مليار دينار في ديسمبر2012 هذا يؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012، ورافقه تباطؤ التوسع النقدي سنة 2013 الذي سجل نموا برقم واحد.

ونلاحظ أن الموجودات الخارجية لسنة 2015 بلغت 15375,4 مليار دينار، لتشهد انخفاضا في سنة 2017 يقدر 11227,4مليار دينار حيث واصل التراجع في الموجودات الخارجية لينخفض في سنة 2020 ليصل المبلغ إلى6518,2 مليار دينار.

يمكن القول أن تراكم احتياطات الصرف يؤدي إلى زيادة عرض النقود، ويتعلق الأمر هنا بإصدار عملة وطنية مقابل عملات أجنبية، وهذا في حالة قيام البنك المركزي بشراء العملات لدى الخزينة العامة والبنوك التجارية، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض هذه الاحتياطات بالبنك المركزي إلى التخلي عن قسط من العملات الأجنبية لصالح الخزينة العامة والبنوك، وهو ما يؤدي إلى سحب مقدار من العملة الوطنية من التداول ونقصان في الكتلة النقدية، لذا تعتبر احتياطات الصرف الرسمية أهم مقابل لمجاميع الكتلة النقدية.

أما بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد نلاحظ ارتفاع مستمر وذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر بعد فترة التسعينات خصوصا السنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول، حيث بلغت القروض المقدمة للاقتصاد سنة 2015 7277,2مليار دج بمعدل نمو11,8 %مشكلة 31,3% من مقابلات الكتلة النقدية لتبلغ سنة 2016 مبلغ 7909,9 مليار دج وسنة 2017 مبلغ 8880مليار دج بنسبة نمو12,3% منها % 13,2 ممنوحة من طرف البنوك الخاصة لتصل في 2018 بمبلغ 9792,6مليار دج، وفي 2015 أصبحت الدولة مدينا صافيا تجاه النظام المصرفي بمبلغ567,5 مليار دج لتصل في سنة 2018 6325,7 مليار دج مقابل 4691,6مليار دج سنة 2017، ثم ترتفع إلى 9353,5مليار دج سنة 2020مقابل 7017,9مليار دج سنة 2019 على الرغم من انخفاض مستحقات المصارف على الدولة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 2010_2020.

قبل سنة 1990م كانت أدوات السياسة النقدية عبارة عن أدوات مباشرة، أما بعد إصلاحات التسعينات وصدور القانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض، تم إصلاح أدوات السياسة النقدية بالانتقال من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة، بما يتوافق والتحول نحو اقتصاد السوق وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

- **سياسة معدل إعادة الخصم:** إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك التجاري بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق التجارية ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 10–90 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع، لكن منذ سنة 1992تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده.

وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر.

الجدول رقم (03-06):تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2010_2020.

السنة	معدل الخصمTR(%)
2010	4
2011	4
2012	4
2013	4
2014	4
2014	4
2015	4
2016	4
2017	3.5
2018	3.5
2019	3.5
2020	3,25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (29-49-53).

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم كان ثابت من سنة 2010 بنسبة 4 %إلى ديسمبر 2016، حيث انخفض معدل إعادة الخصم بنسبة 0,5%في سنة 2017 ما يقابل 3,5% ليبقى معدل إعادة الخصم يتماشى بنفس الوتيرة إلى غاية ديسمبر 2020 ليصبح بنسبة 3,25%.

- **عمليات السوق المفتوحة:**تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية و التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة (06 أشهر) وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض وقد حدد قانون (90.10)القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، أن لا تتجاوز سقف 20 %من الايرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر (03.11

)المتعلق بالنقد والقرض في المادة رقم (54)منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة[1].

❖ **الاحتياطي الاجباري:** تعتبر هذه الوسيلة من أنجع الوسائل غير المباشرة في الاقتصاد الجزائري ومع تحسن وضعية السيولة البنكية ووضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية، أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الاحتياطي الإجباري منذ شهر فيفري 2001 وذلك منأجل حث البنوك على حسنتسيير سيولتهاومنع الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة البنكية بحيث يتماشى معدل هذا الاحتياطي وفقا لتطور الاحتياطي الحر للبنوك.

الجدول رقم (03–07): تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 2010_2020.

السنة	معدل الاحتياطي الاجباري (%)
2010	9
2011	9
2012	11
2013	12
2014	12
2015	12
2016	9
2017	4
2018	8
2019	12
2020	3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول أن معدل الاحتياطي الاجباري في حالة ارتفاع ابتداءا من سنة 2010 بنسبة 9% إلى غاية سنة 2015 ليصل إلى 12% وهذا دليل على التدخل النشيط لبنك الجزائر بواسطة أداة لامتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك الخاصة، ثم نلاحظ أنه هناك تراجع في سنة2016 و2017 ليكون على التوالي 9 % ثم 4 %ليرتفع مجددا سنة 2018 ثم 2019 ليصبح 8% و12% على التوالي ، ليتراجع سنة 2020 ويصبح 3%.

[1] فضيل رايس، تحولات السياسة النقدية في الفترة 2000–2009، مجلة الباحث، جامعة تبسة، الجزائر، ص8.

❖ **آليات استرجاع السيولة:** تعتبر هذه الأداة إحدى التقنيات التي استخدمها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي دخلت حيي التنفيذ منذ شهر أفريل 2002 ،والتي هي عبارة عن إيداع طوعي و اختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة استحقاق، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر[1].

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010_2020.

تظهر أهداف السياسة النقدية في الجزائر في الفقرة الأولى من المادة 35 من الأمر القانوني رقم 03/11المتعلق بالنقد والقرض والتي جاء فيها "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد " .ومما سبق يتبين أن هدف السياسة النقدية يتمثل في استغلال الموارد الانتاجية من أجل تحقيق النمو والذي يوافق هدف التشغيل الكامل، وكذلك هدف الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد والذي يوافق هدف الاستقرار العام للأسعار وسعر الصرف[2].

❖ **استقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم):**

لقد منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية، خاصة في الفترة التي قبل 2010 التي طبقت فيها السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية عرفت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم وتذبذب في معدلات النمو الاقتصادي و جاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 كما يلي:

- إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك وقد أعيدت صياغة هذه الخلاصة في التقرير الأخير كما يلي :
- إن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار من خلال استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك،إضافة إلى ذلك، تعطي الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 الأمر رقم 04 /10المعدل والمتمم للأمر11/03المتعلق بالنقد والقرض ،إرساء قانونيا لاستقرار

[1] كلثوم صافي، أثر الانفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات، تطبيق حالة الجزائر خلال الفترة (1990–2010)، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2014، ص105.

[2] طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة (1994–2003)، رسالة ماجستير، جامعة شلف، الجزائر، 2004، ص51–52.

الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، ويشكل هنا إصلاحا هاما لإطار السياسة النقدية مبرزا ضرورة استهداف التضخم.

❖ **هدف النمو الاقتصادي:**

يتعلق بزيادة الإنتاج و المداخيل و الثروات، و هو مرتبط بهدف التشغيل التام عن طريق امتصاص الفائض من البطالة، تكون مهمة السياسة النقدية التأثير على حجم المعروض النقدي بما يتناسب وتحقيق معدلات نمو مثلى للاقتصاد، وبالتالي تحقيق معدل مرتفع ليس مهما إلا في الحدود التي يسهم فيها هذا النمو في تحقيق التوظيف الكامل، يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس أو حساب معدل النمو الاقتصادي، الذي يعبر عن التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

❖ **هدف التشغيل التام:**

يتصرف التشغيل الكامل بمفهومه الواسع إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها العمل، بين كينز كيف يتم الوصول إلى التوظيف التام عن طريق آلية التوصيل الكينزي من خلال تفعيل الطلب الكلي سواء كان طلب استهلاكيا أو استثماريا أو حكوميا، أو طلبا خارجيا، فيزيد الاستثمار وبالتالي التشغيل فالإنتاج والدخل الوطني، توضح لنا هذه الآلية العلاقة بين النمو والبطالة، وبالتالي كل زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى انخفاض في حجم البطالة.

❖ **تحقيق التوازن الخارجي(توازن ميزان المدفوعات):**

يدل أي وضع لميزان المدفوعات عن مدى ضعف أو قوة الاقتصاد الوطني، فهو يعكس بمختلف مكوناته وضعية الاقتصاد الوطني تجاه باقي العالم، تمثل حالة العجز في هذا الميزان الحالة الغالبة، يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما يقلل من حجم الطلب الداخلي فينخفض المستوى العام للأسعار تبعا لذلك، يترتب عليه تحسين وضعية الميزان التجاري من جهة ويسمح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، مما يخفض من عجز ميزان المدفوعات في جانب الحساب الرأسمالي، إن هذه الحالة تنطبق على الاقتصاديات التي تتبع سياسة تحرير وتعويم أسعار صرف.

المبحث الثالث: استراتجية بنك الجزائر في استهداف التضخم خلال الفترة 2010–2020.

تعد استراتجية استهداف التضخم من أهم التطورات البارزة على صعيد السياسة النقدية منذ عقد تسعينيات القرن الماضي التي حظت باهتمام واسع من قبل البنوك المركزية على مستوى العالم، تشكل هذه الاستراتجية التزاما من قبل السلطات النقدية بتحقيق الاستقرار النقدي وتقليص معدلات التضخم من خلال تبني تحقيق معدلات مستهدفة للتضخم.

المطلب الأول: إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

لقد اعتمدت السلطة النقدية في الجزائر على سياسة نقدية توسعية بداية من سنة 2001 مبنية على سياسة التخطيط عبر مخططات والتي امتدت من 2001 إلى 2004 والمتمثلة في كل من: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وقد ساهم اعتماد الجزائر على هذه السياسة في ارتفاع معدلات التضخم مما استوجب ضرورة تبني سياسة استهداف التضخم ، والحكم على مدى نجاح وفعالية هذه السياسة يقوم على توفر شروط ومتطلبات تطبيقها[1].

أولا: الشروط العامة لاستهداف التضخم في الجزائر:

- **الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط:**

تعتمد سياسة استهداف التضخم في الأساس على مبدأ الإعلان المسبق من طرف السلطة النقدية بتحديد معدل معين تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقه خلال فترة زمنية معينة، لكن نلاحظ أن قانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض لم يتضمن في مواده أي صيغة خاصة باستهداف معدلات التضخم.

و ما تجدر الإشارة إليه أن البنك الجزائري حمل في تقريره لسنة 2003 هدفا استدلاليا مفاده أن الجزائر وحسب الأمر 03-11 قد انتهجت منهجا لاستهداف التضخم بنسبة لا تزيد عن3%كما جاء في التقرير.

في سنة 2010 سجل معدل التضخم انخفاضا محسوسا مقارنة بالسنوات التي قبل 2010، مما دفع بالسلطة النقدية إلى الإعلان الصريح على أن معدل التضخم قد أصبح هدفا ضمنيا للسياسة النقدية يتناغم وهدف التضخم المحدد من قبل مجلس النقد والقرض (4 % أو نقطة واحدة).

[1] بسمة هاين، هاجر حسيب، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة ماستر، جامعة جيجل، الجزائر، ص120-122.

وبعد الإعلان الصريح من قبل السلطة النقدية عادت معدلات التضخم للارتفاع مجددا سنة 2012، ما يعني أن سياسة استهداف التضخم لا تزال تعاني من العديد من الصعوبات والعوائق التي تحول دون تحقيق المجال المحدد رغم أن المعدل المستهدف في الحقيقة ليس صغيرا (4%-5%).

❖ **وجود قاعدة عريضة ودقيقة من البيانات و المعلومات:**

تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون لبنك الجزائر آليات وبرامج متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم مما يستدعي تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، كما يجب على البنك المركزي أن يملك هذه المعلومات عن المتغيرات إذا أراد أن يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل.

❖ **الالتزام المؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل:**

حيث حصر قانون النقد والقرض عدة أهداف للسياسة النقدية من بينها هدف استقرار الأسعار، أي أنه لم يجعل التحكم في التضخم هو الهدف الأول والأساسي له رغم تعهد السلطة النقدية بتحقيقه، حيث جاء في نص المادة 55 من قانون 90-10 ما يلي: " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقة الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".

فيتبين من خلال نص المادة أنه تم تحديد هدف تحقيق نمو اقتصادي منتظم على جانب تحقيق التشغيل الأمثل في المقام الأول، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا في المقام الثاني، وبعد تعزيز الإطار القانوني البنكي من خلال دعم الإطار المؤسساتي للإشراف البنكي تبعا للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 ،المعدل والمتمم للأمر 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض حيث يعطي هذا الأمر الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة لبنك الجزائر إضافة إلى مهمة استقرار الأسعار، أي أنه أكد صراحة على أن هدف استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية ..

لكن الملاحظ أنه وبالرغم من إعلان السلطات النقدية الجزائرية بأن استقرار الأسعار هو الهدف النهائي لسياستها النقدية إلا أنها لم تشر في أي من مادة من موادها أو أوامرها إلى الالتزام المؤسساتي للبنك الجزائر بالسعي لبلوغ هذا الهدف المسطر، وعليه يمكن الحكم بأن هذا الشرط غير قائم في الاقتصاد الجزائري حتى تتمكن السلطة النقدية من تطبيق سياسة استهداف التضخم.

❖ **الشفافية و المساءلة واعتماد أسلوب النظرة المستقبلية:**

تعد زيادة الشفافية وإخضاع البنك المركزي للمساءلة واعتماد النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم من الشروط الأساسية لقيام سياسة استهداف التضخم، ويتعين على الجزائر تعزيز هذه الشفافية من خلال تكثيف الاتصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه وإمكانية تحقيق ذلك حتى يأخذ الأعوان الاقتصاديين قراراتهم في جو من الشفافية واليقين بشأن الظروف في المستقبل، إلا أن الشفافية وحدها لا تكفي إذ لم توجد هيئة مساءلة يخضع لها البنك المركزي، فلا توجد هذه الهيئة في الجزائر التي تسأل البنك المركزي عن مدى تحقيقه للأهداف لذا يتعين تحديد هيئة معينة تكلف بهذه المهمة سواء تمثلت في البرلمان أو الحكومة أو هيئة مستقلة يعينها رئيس الجمهورية، ولا تجدي المعطيات المستقبلية عن معدل التضخم المستهدف إذا لم توجد علاقة تأثير واضحة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، لذا يتطلب إحداث إصلاحات على أدوات السياسة النقدية تغيير أدواتها النقدية.

ثانيا: الشروط الأولية لاستهداف التضخم في الجزائر:

❖ **استقلالية البنك المركزي:**

تعتبر استقلالية البنك المركزي من بين الشرط الأولية لاستهداف التضخم بحيث ترتبط هذه الاستقلالية بجانب الممارسة أكثر من الجانب القانوني، فلا يهم الإطار التشريعي حتى إذا أعطي استقلالية أكبر للسلطة النقدية إذا لم ينعكس ذلك على الواقع العملي لها، وهو ما ينطبق على الجزائر إذ تعتبر تجربتها في الممارسة الميدانية للاستقلالية حديثة نسبيا مقارنة بالعقود الماضية التي ورثتها الجزائر من تطبيق الاقتصاد الموجه مما ترك سلوكيات يصعب محوها بسرعة سواء في علاقة السلطة النقدية بالسلطة التنفيذية أو أداء النظام المصرفي أو الجهاز الإنتاجي... وبالرغم من أن السلطة النقدية قد تحصلت على استقلالية من الناحية القانونية خولت لها بموجب القانون 90-10 يبقى الشيء الملاحظ هو أن التطبيق الفعلي لهذه الاستقلالية لم يتم ميدانيا، فكثيرا ما تتدخل لسلطة التنفيذية بإعطاء توجيهات للبنوك المركزية وهذا ما يعني أن هنالك تدخل من طرفها في المهام التي يمارسها البنك المركزي وكمثال عن هذا التدخل ما جاء على لسان الوزير الأول بأن تضع المؤسسات العمومية أموالها في البنوك العمومية.

و عليه فحتى يكون للسلطة النقدية الجزائرية قدرة على استهداف التضخم لابد عليها من ترسيخ تطبيق الاستقلالية القانونية والميدانية بشكل أكبر مما عليه الحال آنيا.

❖ **وجود هدف واحد للسياسة النقدية:**

يمكن اعتبار هذا الشرط محقق في الجزائر لتطبيق سياسة استهداف التضخم وهذا راجع إلى الأمر 10-04والذي تم فيه الإعلان صراحة على أن تحقيق استقرار في الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية.

❖ **وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم مع إمكانية التنبؤ به:**

ففي الجزائر هناك توجه استشرافي للسياسة النقدية في مواجهة التوسع في الكتلة النقدية ومعدل التضخم، كما تم عرض نماذج تم تطويرها من قبل إطارات بنك الجزائر للتحكم في التضخم والتي تركز على عدة مؤشرات أهمها: اختلال التوازن بين العرض والطلب، ارتفاع تكاليف الإنتاج والتضخم المستورد، إضافة إلى وضع نموذج يتوقع التضخم في الأجل القصير ويستجيب للرؤية المستقبلية بغرض التوقع الشهري لمعدل التضخم وتطوره لأفق سنة واحدة.

كما ذكرنا سابقا أنه لتطبيق استهداف التضخم لابد من استيفاء كل الشرط العامة لهذه السياسة واستيفاء الشروط الأولية لها ولو بصفة جزئية، لكن ما يمكن استنتاجه أن الجزائر لازالت بعيدة كل البعد عن تطبيق أسلوب استهداف التضخم بحكم أن أغلب الشروط العامة لتبنيه غير محققة فبالرغم من إعلانه صراحة باستهداف معدل محدد للتضخم إلا أنه سرعان ما تعرض لبعض التجاوزات حالة دون بقاءه عند الحد المطلوب بحكم التذبذبات الكبيرة التي عرفتها معدلات التضخم على مر السنوات، وحتى الشفافية بالرغم من سعي الجزائر إلى تعزيزها إلا أن مستوياتها ظلت بعيدة عن المستوى وتكاد تكون منعدمة وفي نفس الوقت غابت الهيآت المتخصصة في مساءلة البنك المركزي.

وفيما يخص الشروط الأولية فيمكن القول أن الجزائر قد نجحت في استيفاء جزء كبير منها إلا أن هذه الشروط وحدها لا تعد كافية لتمكين الجزائر من تطبيق سياسة استهداف التضخم في المدى القريب مع أن معدلات التضخم المحققة في الجزائر كفيلة بضمان إمكانية تطبيق هذا الإطار الحديث من السياسة النقدية.

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة من طرف بنك الجزائر في استهداف التضخم خلال الفترة 2010-2020.

تسعى الجزائر للتحكم في معدلات التضخم إلى اعتماد مجموعة من الإجراءات والسياسات المتمثلة في ما يلي[1]:

- **الإعلان عن استهداف التضخم:** كما تم الإشارة إليه سابقا فقد قام بنك الجزائر في 2012 بإعلان صراحة وتحديد مجال مستهدف للتضخم قدر ب(4 %-5%).
- **تحسين مستوى الإطار المعلوماتي:** تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم مما يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم في المستقبل، الأمر الذي دفع بالبنك المركزي إلى تحديث وتعزيز نظام التقارير المالية للوضعيات الشهرية للمصارف والمؤسسات المالية، فأصدر مجلس النقد والقرض نظاما جديدا في مجال تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية وعملياته خارج السوق فضلا عن وسائل السياسة النقدية ويتعلق الأمر بإطار تنظيمي مفصل يتضمن في نفس الوقت العمليات الخاصة بإعادة تمويل المصارف، عمليات استرجاع السيولة الفائضة في السوق النقدية والتسهيلات.

الأمر الذي يفسح المجال للإبداع في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية بالجزائر وبذلك أصبح بنك الجزائر يتوافر على استخدام نقدي يسمح له بالاستمرار في مواجهة فائض السيولة في ظرف يتميز بمخاطر متصاعدة على استقرار الأسعار خاصة في المواد المستوردة (تضخم مستورد).

- **تدعيم الإشراف المؤسساتي:** حيث يسمح هذا النظام الجديد الكامن في التنبؤ بالمخاطر لهيآت الإشراف من التقليص المحسوس في تكلفة الإشراف من خلال استيعاب أفضل لطبيعةالمخاطر واستهداف تلك التي تواجه صعوبات باستعمال عقلاني لموارد الإشراف، فتمتعزيز بنك الجزائر بصلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيآت ويسمح تعزيز صلاحيات بنك الجزائر بقدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية في هذا الإطار.
- **تنظيم ومراقبة الأسواق الداخلية:** تعرف الأسواق الداخلية الجزائرية صعوبات كثيرة ومتنوعة تعيق التطهير المستدام والتسيير المنسجم للسوق والتي نذكر منها: النشاطات التجارية الموازية، غياب الشفافية في توزيع وتسويق المنتجات، نقص في آليات ضبط السوق...وغيرها، وسعيا من الدولة لاحتواء هذا الوضع تم وضع برنامج خاص يهدف إلى امتصاص السريع للتجارة الموازية من خلال تأهيل وإنشاء هياكل تجارية

[1] سمية هاين، هاجر حسيب، مرجع سبق ذكره، ص123، 124.

جديدة، وضع آليات لضبط السوق وضمان تموين المواطنين بالمواد الضرورية بانتظام مع مراقبة الأسعار من خلال وضع آليات مناسبة بالإضافة إلى تدعيم مصالح الرقابة والوسائل التي تناسب المهام العديدة المسندة لها.

- **تثبيت معدل الصرف الفعلي الخارجي للدينار:** يعد هذا الإجراء من أهم الأمور التي ساهمت في التخفيف من الآثار السلبية للتضخم، وبواسطته يمكن للجزائر أن تحصل للجزائر فرصة كبيرة لتحقيق الغرض الذي تسعى إليه في استهداف معدلات التضخم في الفترة القريبة.
- **محاولة تحقيق الشفافية:**لتحقيق الشفافية شرع بنك الجزائر منذ 2008 بإعطاء تقارير دورية عن معدلات التضخم وعن كل المؤشرات المالية، وبالرغم من إعطاء هذه التقارير إلا أن عامل الثقة لا يزال غائبا بين الجمهور والبنك المركزي وذلك بسبب الخروقات التي حصلت في المجال البنكي خاصة بعد فضيحة الخليفة التي أخذت تصريحها من البنك المركزي إلا أن هذا الأخير لم يعط أي معلومات عنها ولم يتم مراقبتها بشكل فعلي حتى أفلست وضاعت أموال المودعين ومعها ثقة الجمهور، ودليل ذلك انخفاض معدلات الادخار في الجزائر.

ورغم أن البنك المركزي بدأ في تقديم تقارير عن الوضعية النقدية والمالية إلا أن هناك الكثير من الإحصائيات تبقى مجهولة كاحتياطي الصرف في الجزائر والذي لا توجد تقارير تبين كيفية الاحتفاظ به (سلة العملات) رغم أن صندوق النقد الدولي طلب من الجزائر أكثر من مرة الإفصاح عن سلة عملات احتياطها إلا أنها لم تستجب، مع العلم أن آخر إفصاح للجزائر عن هيكل سلة عمالتها كان سنة 1994 .

المطلب الثالث: تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر وصعوبات تطبيقها في المستقبل خلال الفترة 2010-2020.

أولا: تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر:

إن هدف التضخم الكامن في الاطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية، والذي وضع في أوت 2010، أصبح أساسيا وعليه تطلب استهداف التضخم على الآفاق المتوسطة الأجل، تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليلي، تدعيما لصياغة السياسة النقدية ولتطبيقها بطريقة مرنة من طرف بنك الجزائر، أي وضع إطار مرجعي يبرز فيه الهدف المرن للتضخم أكثر فأكثر، لذلك تعتبر سنة 2010 نقطة تحول في مجال استهداف التضخم في الجزائر، واستلزم تطبيق هذه السياسة المرور ببعض المراحل نوجزها فيمايلي[1]:

- 2011 أول سنة لتطبيق استهداف التضخم الضمني على الآفاق متوسطة الأجل.
- 2012 الإعلان عن فكرة تطبيق الاستهداف المرن للتضخم، الذي يعتمد على مؤشر أسعار الاستهلاك، بالإضافة إلى إيجاد علاقة بين التضخم والمجمع النقدي M2 (خارج ودائع قطاع المحروقات).
- 2013 أول سنة لتطبيق الاستهداف المرن للتضخم.
- منذ سنة 2014 بدأت بوادر الأزمة، مما ساهم في ظهور بوادر تضخمية التي كانت نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وما عمق من هذه الأزمة أكثر هو لجوء الحكومة إلى أسلوب التمويل غير التقليدي نهاية سنة 2017، وهذا ما توضحه أكثر بيانات الجدول الموالي:

[1] براهيم بوكرداوي، جميلة بغداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.

الجدول رقم (03–08): تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة 2010–2020.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم الفعلي (%)	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40
معدل التضخم المستهدف (%)	4	4	4	4	4	4	4
الانحراف (الفجوة) (%)	–0.91	0.52	4.89	–0.74	–1.08	0.78	2.40
السنوات	2017	2018	2019	2020			
معدل التضخم الفعلي (%)	5.59	4.27	1.91	3.52			
معدلالتضخم المستهدف (%)	4	4	4	4			
الانحراف (الفجوة) (%)	1.59	0.27	–2.09	–0.48			

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر (30-46).

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن السلطة النقدية في الجزائر، قد حققت أفضل أداء من حيث استهداف التضخم خلال السنوات 2010- 2011- 2013، وخفضت الانحراف في حدود نطاق التغير المسموح به (±1%)إلى: (0.91%)، (0.52%)، (0.74%)، على التوالي، وذلك على الرغم من الارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الأساسية المستوردة، مما أدى الى تزايد حدة الضغوط التضخمية.

تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للسياسة النقدية مع الاحتفاظ بالأهداف الكمية النقدية أين تم اعتبار هدف التضخم كهدف نهائي،وقد ساهمت الإدارة المنسقة للسياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر، إلى احتواء الضغوط التضخمية التي تولدت في السنوات من 2010 إلى 2014 ذات الصلة بالتوسع الميزاني والتوسع النقدي المرتبط به.

علاوة على ذلك، ساهم الطابع الداخلي أساسا لتضخم أسعار المنتجات الأساسية التي حدثت في بداية 2011 في ذروة تضخم سنة 2012والتي بلغت نسبة 8.89%، مما دفع ببنك الجزائر في بداية 2013 إلى

إدخال أداة جديدة لاسترجاع السيولة وإلى رفع معدلات الاحتياطات الإجبارية في شهر ماي من نفس السنة، وهذا بهدف تحقيق إدارة السياسة النقدية وبتبني منهج استشرافي. وبالفعل إذا كان معدل التضخم قد تجاوز في 2012 المعدل المستهدف على المدى المتوسط، فإن المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر، قد دعم عودة معدل التضخم ابتداءا من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض، حيث أغلقت السنة بمعدل تضخم قدره 3.26%فقط، ليصير بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في إرساء أقوى للاستقرار النقدي والمالي.

بعد تراجعه المعتبر في سنتي 2013 و2014، عاد التضخم نحو الارتفاع في سنة 2015 ليبلغ المتوسط السنوي لوتيرته 4.8 % وبلغ في ديسمبر 2016 معدل 6.4 % ويعود ذلك الى ضعف المراقبة والتنظيم على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة، ليعرف تراجعا في سنة 2017 بمعدل 5.59 % و4.27 % في سنة 2018 و1.91 % في سنة 2019 و يعود ذلك إلى نشوء توقعات تضخمية قليلة الرشادة في ظل استمرار الاختلالات في التنظيم والوضعيات المهيمنة في غالبية أسواق السلع والخدمات، وبالخصوص المنتجات الفلاحية الطازجة في ظل الإدارة الحذرة للسياسة النقدية، ثم ليرتفع سنة 2020 و يتم تسجيل معدل 3.52%.

ثانيا: صعوبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في المستقبل:

تواجه سياسة استهداف التضخم العديد من الصعوبات أو التحديات التي تحول دون التطبيق الجيد لهذا الأسلوب الحديث من السياسة النقدية، ويمكن إجمال هذه الصعوبات في النقاط التالية[1]:

- ✓ عدم قدرة البنك المركزي على تحقيق استقلالية تامة عن الخزينة.
- ✓ غياب الشفافية التامة في تطبيق السياسة النقدية.
- ✓ عدم تطبيق القوانين بصرامة خاصة إذا تعلق هذا القانون بعلاقة البنك المركزي بالخزينة.
- ✓ تبعية الجزائر الاقتصادية بدرجة كبيرة للخارج، حيث نجد أن الجزائر تستورد أغلب المواد الغذائية، الصناعية والفلاحية من الخارج، الأمر الذي يجعل من مهمة البنك المركزي صعبة خاصة حيال التضخم المستورد.
- ✓ عودة التضخم إلى الارتفاع مجددا بسبب السياسة التوسعية التي تنتهجها الحكومة يحول دون تبني السلطات النقدية لهذه السياسة ويحد من مصداقيتها.
- ✓ إن ارتفاع الدعم الحكومي للسلع والخدمات عندما يستهدف بنك الجزائر التضخم أمر جد حساس، حيث أن أي تغيير في ذلك يهدم العملية بكاملها لذلك يفضل عدم استهداف التضخم المقاس بالرقم القياسي للأسعار CPI كون هذا الأخير يشمل سلعا مدعومة كالطاقة والغذاء.

[1] سمية هاين، هاجر حسيب، مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

- ✓ قلة البيانات المتوفرة وعدم دقتها في تقدير مؤشرات التضخم إضافة إلى عدم تعميمها على كافة التراب الوطني وتضاربها في كثير من الأحيان مما لا يسمح بتطبيق هذه السياسة، والواجب أن نوكل إلى هيئة وحيدة مثل الديوان الوطني للإحصائيات حيث تكون له فروع تغطي كل التراب الوطني بإحصائيات دورية وجد حديثة.
- ✓ عدم قدرة السلطة النقدية في استخدام أسلوب النظرة المستقبلية في تحديد معدل التضخم المستهدف بشكل كمي أو مدى مستهدف خلال أفق زمني معتدل نسبيا، مما يفقد مصداقية السياسة النقدية لتحقيق استهدافها الوسيط واستقرار الأسعار في المدى الطويل.
- ✓ يعيق عدم كفاءة وتطور الأسواق المالية في الجزائر من تأثير أدوات السياسة النقدية على المعدل المستهدف ويؤدي انعدام صلة وثيقة بين الأدوات والأهداف إلى إحداث تغيرات زمنية طويلة تفقد سياسة استهداف التضخم المصداقية في بلوغ أهدافها المرجوة.

ثالثا:متطلبات تفعيل سياسة استهداف التضخم في الجزائر:

يعتبر استهداف التضخم من القضايا التي يدور حولها نقاش واسع على المستوى العالمي، وذلك على الرغم من مرور تسعة وعشرون عاما على تبني أول دولة لهذا النظام(نيوزلندا)، كهدف وحيد للسياسة النقدية في عام 1990، وعلى اعتبار أن مشكلة التضخم أصبحت تهدد اقتصاديات معظم الدول وبالخصوص الاقتصاد الجزائري، فإن ذلك استدعى منا استخلاص شروط ومتطلبات تفعيل سياسة استهداف التضخم في ظل استقلالية بنك الجزائر وهذا ماسوف نفصل فيهفيمايلي[1]:

❖ **اسقاط شروط استهداف التضخم على الاقتصاد الجزائري:**

سنحاول من خلال هذا الفرع إسقاط بعض الشروط الأولية والعامة لسياسة استهداف التضخم في الجزائر كمايلي:

- ✓ **استقلالية بنك الجزائر:** من خلال عرضنا السابق لمدى استقلالية بنك الجزائر وقفنا على أهم القوانين التي حكمت تأسيس بنك الجزائر في الوقت الذي ساير استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية. حيث تبين لنا أن درجة استقلالية بنك الجزائر بموجب الأمر 03-11 بلغت0.476 وهو ما يبين أن الأمر 03-11 عمل على إعادة بعض صلاحيات بنك الجزائر بعدما أدى صدور الأمر 01-01 إلى خفض درجة استقلالية السلطة النقدية، وبصفة عامة أعطى قانون النقد والقرض والأمران المعدلان له درجة استقلالية معتبرة لبنك الجزائر بالرغم من التفاوتات في درجتها.

[1] براهيم بوكرداوي، جميلة بغداوي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

- ✓ **الإعلان عن معدل معين للتضخم:** فحسب هذا الشرط فإن التوجه نحو استهداف التضخم ابتداءا السداسي الثاني أدى بمجلس النقد والقرض إلى تحديد هذف التضخم 4 % سنة 2010 حتى ولو كان هذا الهدف ضمني، إلا أنه وفي السنوات التي تليها كان هناك إعلان واضح في تقارير البنك المركزي على معدل التضخم المستهدف والذي قدر 4 % للسنوات 2011، 2012، 2013، 2015.

الهدف الأولي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار: أدخل التعديل القانوني في هذا المجال في أوت 2010 استقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية للحد من التضخم مع الحفاظ على الأهداف الكمية الأخرى كسعر الصرف والمجمعات النقدية.

- ✓ **توفر البيانات:** يتعين على البنك المركزي الذي يريد أن يتبع سياسة استهداف التضخم إصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات على الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير على معدل التضخم، كما يعتبر بنك الجزائر أحسن بكثير من بنوك دول أخرى حيث أنه يقوم بنشر تقارير شهرية وسنوية حسب مانصت علية المادة 109 من قانون 90-10.
- ✓ **تحديد توقعات التضخم:** قدعزز بنك الجزائر التوقعات ذات الأجل القصير لمعدل التضخم بواسطة نموذج من نوع ARIMA، ويتبين أن الخصائص الاحصائية لهذا النموذج تمتاز بالصلابة فيما يخص تطابق النموذج النظري بشكل كامل، حيث تم التأكيد من صلابة هذا النموذج من خلال الاختبارات الاحصائية.

من خلال تقييمنا لمتطلبات استهداف التضخم يمكن القول أن استهداف التضخم من الاستراتيجيات الحديثة التي حاولت أن تتبناها الجزائر لإحتواء معدل التضخم، حيث بينت الدراسة أن معظم الشروط العامة لإستهداف التضخم تبدو متوفرة بشكل ضمني في الجزائر، في حين تبقى معظم الشروط الأولية الأخرى غير متوفرة وهذا ما حال دون التطبيق الجيد والفعال لهذه السياسة الحديثة، خاصة مع ارتفاع أسعار السلع سنة 2012، والذي ارتفع معه معدل التضخم وكذا الانحراف بين المعدلين الفعلي والمستهدف، وهذا ما شكل تحدي كبير من أجل البقاء ضمن نطاق الاستهداف.

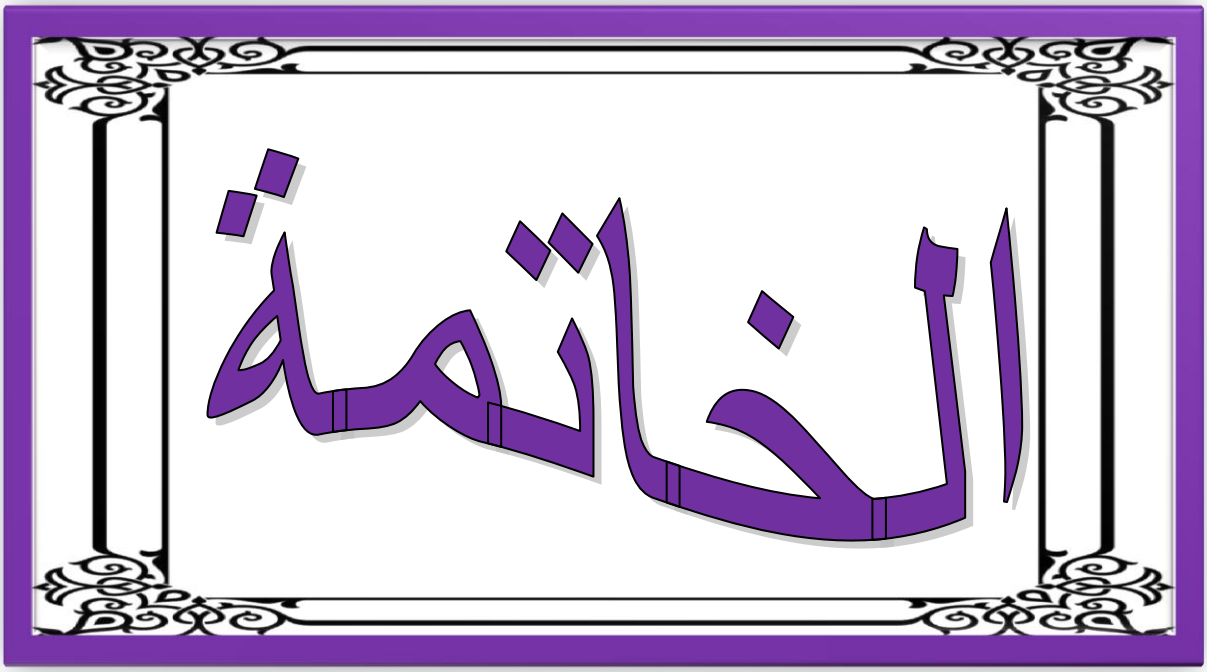
خلاصة الفصل:

تعتبر السياسة النقدية من بين السياسات المتخذة في علاج ظاهرة التضخم في الجزائر خاصة بعد سنة 1990 من خلال التحكم في مستويات الكتلة النقدية باستخدام الأدوات غير مباشرة.

حيت تعد السياسة النقدية فعالة على مستوى أهدافها المتعددة والمتضاربة في الاقتصاد الجزائري ماعدا في تحقيق الاستقرار وتعد الاستهدافات الوسيطية أقل فعالية لعدم ارتباطها الجيد بالهدف النهائي نظرا لتعدد الأسباب المنشتة للتضخم (أسباب مؤسساتية، هيكلية ونقدية) مما يجعل هذه الاستهدافات تعكس أهداف متضاربة، تبقى الاستهدافات الكمية أفضل الاستهدافات التي يمكن الاعتماد عليها في المرحلة الانتقالية للسياسة النقدية.

يعتبر الانتقال الى استخدام الأدوات غير مباشرة لإدارة السياسة النقدية من الأمور التي تعكس العمل وفق آليات السوق، فنجد أن سياسة معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة غير فعالة بينما تكون سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني إلى جانب سياسة مناقصات القروض أكثر فعالية في التأثير على الكتلة النقدية، وبالتالي على التضخم خاصة في تطبيق سياسة نقدية توسعية.

لا تتوفر الشروط في الوقت الحاضر لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر لكن بإمكان إعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل من خلال تبني السلطة النقدية لهدف استقرار الأسعار في المدى الطويل كهدف أساسي للسياسة النقدية وإعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر وإعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم مع إيجاد نموذج قياسي يعكس إرتباط هذا المعدل بأدوات السياسة النقدية.


الخاتمة

يعتبر التضخم من المشاكل التي عانت منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية، فهي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي يترتب عليه تذبذب حجم الناتج المحلي الخام في ضالة تعبئة المدخرات المالية وسوء توزيع الدخول والثروات.

تهدف كل الدول إلى تحقيق معدلات مستقرة من التضخم وذلك لكونه يعد عائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ومسببا لعدة أضرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وقد نشأ التضخم بسبب زيادة الطلب على العرض الكلي للسلع والخدمات، أو بسبب زيادة تكاليف الإنتاج أو بسبب القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي. إذ تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الإختلالات الاقتصادية المختلفة التي تصاحب التطورات الاقتصادية، وبما أن السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية، العامة فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى كذلك فإن درجة فعالية السياسة النقدية وأهميتها النسبية تختلف من اقتصاد لآخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية و المالية من دول إلى أخرى.

وعليه فقد حاولنا في هذه الدراسة التعرف على واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) من خلال التطرق إلى الجانب النظري للتضخم، وكذا محاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلاته، ومن تم التطرق إلى مختلف الإجراءات والتدابير التي انتهجتها الجزائر للحد من التضخم في الجانب التطبيقي.

إختبار الفرضات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في دراستنا سنحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدراسة وذلك على النحو التالي:

- يتمتع بنك الجزائر باستقلالية نسبية وهذا وفقا للقانون 90-10 والأمران المعدلان 01-01 و03-11 بالرغم من التفاوت البسيط في درجتها مقارنة بالأمر 17-10 الذي قلص بصورة محسوسة من استقلالية بنك الجزائر نتيجة لانهيار أسعار النفط في السوق الدولية، ولجوء الحكومة الاضطراري لتغطية عجزها الميزاني عن طريق الاقتراض الغير المشروط لدى بنك الجزائر وبالتالي الفرضية الأولى خاطئة.
- يكون تأثير استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية الهامة كالنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، حيث يواجه بنك االجزائر العراقيل في حالة تدخل الحكومة في صلاحياتها ومحاولة التحكم في قراراتها لذلك دعى الكثير من الاقتصاديين إلى ضرورة منح البنوك المركزية الاستقلالية وهنا يظهر التأثير حيث كلما كان البنك المركزي مستقل كلما كانت السياسة النقدية فعالة.

- المقصود بسياسة استهداف التضخم الهدف الأول للسياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار في المدى الطويل، حيث تمثل سياسة استهداف التضخم من التوجهات الحديثة للسياسة النقدية، بالتركيز على هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل كهدف نهائي لهذه السياسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- تمثل استقلالية بنك الجزائر الداعم الأساسي للعمل على تحقيق كافة أهدافه وليس فقط تحقيق سياسة استهداف التضخم وتحقيق هدف استقرار الأسعار، حيث كلما كان بنك الجزائر مستقلا وبعيدا عن الضغوط السياسية فإن السياسة النقدية التي يتبعها بنك الجزائر سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على تحقيق مستويات الأسعار وبالتالي اثبات صحة الفرضية.

النتائج المتوصل إليها:

1. تتسم أدوات السياسة النقدية بالفعالية في معالجة الضغوط التضخمية أكثر منه في حالات الكساد وذلك بسبب فعالية أدوات السياسة النقدية بالتحكم في ارتفاع التضخم.
2. تبين أن التضخم وطبقا للتعاريف المختلفة بحسب الأسباب المنشطة للضغوط التضخمية أو بحسب خصائصه، أن التضخم هو الارتفاع العام للأسعار عبر الزمن والذي ينتج عنه فائض الطلب الكلي، أما التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه بأنه عبارة عن زيادة كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
3. سجل التضخم في الجزائر أدنى معدل له خلال هذه الفترة 2019 بنسبة 1.95%.
4. انتهج بنك الجزائر سياسة استهداف التضخم كوسيلة للحد من معدلات التضخم، حيث تم تحديد معدل أقل من 4% كمجال مستهدف خلال فترة الدراسة.
5. استخدم بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية للحد من الأثر التضخمي للفائض الهيكلي للسيولة المصرفية من خلال رفع المبلغ الإجمالي لامتصاص السيولة.

التوصيات والمقترحات:

- ✓ ضرورة تعزيز نشاط البنك المركزي وذلك من خلال إعطاءه استقلاله الفعلية لممارسة نشاطه ومسألته عن أهدافه الرسمية.
- ✓ تسعى السياسة النقدية في الجزائر أن يكون لها هدف نهائي ووحيد والمتمثل في استقرار الأسعار باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمونة في النتائج.
- ✓ ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير مباشرة خاصة سياسة السوق المفتوحة وذلك من خلال تحرير الأسعار.
- ✓ ضرورة توفير الظروف الملائمة لضمان فعالية أكبر لأدوات السياسة النقدية لتحقيق سياسة الاستهداف.

- ✓ تعد سياسة استهداف التضخم إيطارا حديثا نسبيا في إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز على هدف تخفيض معدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق الاستقرار في الأسعار في الأجل الطويل.
- ✓ يحتاج تطبيق استهداف التضخم إلى مرحلة انتقالية يهيأ فيها الاقتصاد لعملية الانتقال إلى التطبيق الكامل لهذه السياسة من خلال توفير الشروط الضرورية لنجاح تطبيق استهداف التضخم.

آفاق الدراسة:

بعد التطرق لموضوع دراستنا سنحاول إضافة بعض المواضيع التي لعلها تكون محل بحث مستقبلي:

- ✓ دراسة قياسية لنموذج احصائي يربط معدل التضخم بأدوات السياسة النقدية.
- ✓ إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال أدوات إسلامية.
- ✓ العوامل المؤثرة على فعالية قنوات انتقال أثر السياسة النقدية.
- ✓ نظام المدفوعات واستقلالية البنك المركزي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

الكتب

01. أحمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.

02. أحمد شعبان، مُحَّدعلى، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية – دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007.

03. أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.

04. أسامة مُحَّد الفولي، عوض الله، "اقتصاديات النقود والتمويل"، دار الجامعة الجديدة، 2005.

05. أكرم حداد، مشهور هنلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

06. إيهاب السوقي، النقود والبنوك، الطبعة الثانية، دار النهضة للطباعة، القاهرة، 2010.

07. برعي عبد الخليل، سويفي عبد الهادي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة، 1984.

08. بول ساموبلسون، وآخرون: "الاقتصاد"، (ترجمة هشام عبد الله)، المملكة الاردنية الهاشمية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

09. جوزيف دانيالز، ديفيد فاتهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب د محمود حسن الحسني، ونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.

10. حازم محمود عيسى، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام –دراسة مقارنة–، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009.

11. حربي مُحَّد عريفات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الاسلامية (مدخل حديث)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

12. حسين بن سالم، جابر الزبيدي، "التضخم والكساد"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2011.

13. دريد كامل الشبيب، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010.

14. سعيد حضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، بدون سنة.

15. سعيد سامي الحلاق، مُحَّد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2010.

16. سيجل باري، النقود والبنوك والاقتصاد من وجهة نظر النقديين، ترجمة عبد الله الطيار وعبد الفتاح عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987.

17. شفيري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009.

18. صفوت عبد السلام، أثر استخدام النقود الالكترونية على دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية، دار النهضة للنشر.

19. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الاشارة الى التجربة الجزائرية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.

20. الطاهر لطرش، نقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.

21. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، 2009.

22. عقيل حاسم، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، دون سنة النشر.

23. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للنشر، الطبعة الأولى، بيروت–لبنان، 2012.

24. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.

25. عياش قويدر، ابراهيم عبد الله، "أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية– بين النظرية والتطبيق"، جامعة الأغواط، 2007.

26. غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006.

27. فاتق شفير وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

28. قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

29. كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، العاتك للنشر، القاهرة، 2011.

30. مايكل أبدجمان، "الاقتصاد الكلي"، ترجمة وتعريب مُحَّد ابراهيم منصور، الرياض، ، 1988.

31. مُحَّد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضةالعربية للنشر، القاهرة، 1990.

32. مُحَّد صالح القريشي، " اقتصاديات النقود والمصارف والمؤسسات المالية"، عمان، الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، 2009.

33. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

34. مفيد عبد الباري، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.

35. نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكتدرية، الطبعة الثانية، 1984.

36. وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000.

37. يسرى السمائري، زكريا الدوري، "البنوك المركزية والسياسة النقدية"، عمان، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، 2006.

الأطروحات والمذكرات والرسائل الجامعية:

38. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.

39. بسمة هاين، هاجر حسيب، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة ماستر، جامعة جيجل، الجزائر.

40. حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، دراسة قياسية اقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

41. دراوسي مسعود، السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوك الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

42. سندس حميد موسى، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادار والاقتصاد، 2009.

43. شريف معروش، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005.

44. شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية —دراسة حالة بنك الجزائر- رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

45. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية- حالة الجزائر- 1990-2000، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

46. طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.

47. عفراء هادي سعيد، البنك المركزي والاقتراض الحكومي، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2004.

48. فلاح حسين ثويني، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، كلية الإدارة والاقتصاد، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق، 2001.

49. قويدر عياش، إصلاح السياسات النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990.

50.كلثوم صافي، أثر الانفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات، تطبيق حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2014.

51. ماضي مريم، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على السياسة النقدية –حالة الجزائر- رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009.

52. ميس توفيق مسلم، استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وامكانية تطبيقه في سورية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2015.

53.نصيرة بن الناقلة ، تقييم السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.

المقالات والملتقيات والندوات:

54. آمية طوقان،" دور المراكز المركزية في إرساء السياسة النقدية"، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، 2005.

55. بحوصي مجدوب، "استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، 2012.

56. براهيم بوكرشاوي، جميلة بغداوي، تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة (2001-2008) مجلة الباحث، العدد 2، 2020.

57.بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر-دراسة تحليلية- مجلة الحقوف الانسانية دراسة اقتصادية، 27-20، جامعة الجلفة، الجزائر.

58.حلف مُحَمَّد الجوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الاشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 57 سنة 2004، جامعة تكريت- كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية/ مجلد 7/ العدد-23، 2011.

59. سهير معتوق، "استقلالية البنك المركزي المصري"، مجلة كلية التجارة جامعة حلوان، 2002.

60. الطاهر جليط، الهام لحام، تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر-دراسة قياسية- المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد2، النشر 2020.

61. على صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013 مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 7، المجلد 4، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2014.

62. علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث حلقات العمل أبوظبي، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، 1996.

63. عياش قويدر وعبد الله ابراهيمي، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات–، جامعة الأغواط.

64. فضيل رايس، تحولات السياسة النقدية في الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، جامعة تبسة، الجزائر.

65. كمال القيسي، "استقلالية البنوك المركزية"، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية/ فانيانشال تايمز، العدد4859، كانون الثاني، 2007.

66. لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، مجلة ارتقاء البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 2، العدد 2، 2011.

67. معمري ليلى، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، الجزائر، العدد 6، 2016.

68. منصوري الزين، "استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات- الجزائر بدون تاريخ نشر.

69.موسى بوشب، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013، مجلة المعارف، العدد 2015.

70. ناصر شارفي وبلال موزاوي، التحديات وصعوبات تصميم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية، جامعة البليدة، 2009.

71. نبيل حشاد، "استقلالية البنوك المركزية بين التأكيد والمعارضة"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد1، بيروت، لبنان، 1994.

72. يوسف عثمان ادريس، نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، مجلة المصرفي، العدد 49، السودان، 2008.

القوانين والمراسيم:

73. القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض.

74.الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 1990، المعدل والمتمم للقانون.

75. الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض.

76. القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، المتمم للأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض.

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

77. G.L.BACH , Federal reserve Policy Making, 1950.
78. Glenn,"Hubbard,Money, Financial system and the economy", Addision Wesley Publishing, 1994.
79. Henri Denis, Histoire de la pensée économique, Edition Seuil, paris,1998.
80. J. pen, Modem Economics translaced form the Datch by T.S. reston, Pooks Harmonds worth-Middeles, England, 1967.
81. Jean Claud Trichet, les conséquences des bulles financiére, problémes économique, N°2785 du novembre,2002.
82. Mark Swinburne and Marta Castello- Branco, "Central Bank Independence and Central Bank Faction", in the Evolving Rol of Central Banks, I.M.F, Washington,1991.
83. Michel parkin and others, Economics third edition,Addition Wesley, England, 1997.
84. Nuran Gokbudak, "Central Bank Independence, the Bunds bank experience and the Central bank of the Republic turkey, (Selected discussion papers) C.B.R. of turkey, Ankara, 1997.
85. P. ENZING, Monrtary, Policy, Ends and means, Harmodsworth, Ed Mid lesex.
86. T Mboweni, Central bank independence (Speech by Mr T Mboweni, Governor of the South African Reserve Bank, at the Reuters Forum Lecture, held in Johannesburg, on 11 Octobre 2000).